



APA

الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

مقتطف الصحف الصهيونية

الاثنين 24 آذار 2025

مقالات ودراسات وتقارير

معهد دراسات الأمن القومي: لحزب الله مصلحة في الحفاظ على وقف إطلاق النار، لكن الهدوء التام على الحدود اللبنانية غير مضمون.

بقلم أورنا مزراحي

يعكس رد حزب الله على إطلاق الصواريخ غير المعتاد من جنوب لبنان باتجاه المطلة (22 مارس)، بعد أكثر من ثلاثة أشهر من الهدوء، اهتمامه الحالي بتجنب تجدد القتال مع إسرائيل. فالحزب الذي سارع إلى نفي مسؤوليته عن الإطلاق، في وضع ضعيف وتحت ضغط مستمر بسبب عمليات الجيش الإسرائيلي العسكرية المستمرة ضده؛ وتضرر مكانته الداخلية في ظل تغير موقف القيادة اللبنانية الجديدة تجاهه والانتقادات الداخلية لدوره في الوضع المزري الذي تعيشه البلاد؛ وانخفاض مصادر دخله؛ والاشتباكات المستمرة بين أعضائه وعناصر النظام الجديد في سوريا على طول الحدود المشتركة.

أكد بيان حزب الله بعد إطلاق الصواريخ موقفه الرسمي المتمثل في التزامه بالحفاظ على وقف إطلاق النار، وحمل الدولة اللبنانية مسؤولية مواجهة التحدي الإسرائيلي - خاصة إنهاء الاحتلال في الوقت الحالي بالوسائل الدبلوماسية. ترغب قيادة الحزب الجديدة في تركيز مواردها في هذه المرحلة على تعافيه، إلا أنه يبدو أن هناك خلافاً داخلياً داخل حزب الله حول استراتيجية الاحتواء في مواجهة الغارات الإسرائيلية المستمرة. ومع ذلك، يبدو أن المسؤولين عن إطلاق الصواريخ على المطلة ليسوا عناصر من حزب الله، وهناك مؤشرات على أن جهات فلسطينية كانت وراء الإطلاق، ربما بموافقة ضمنية أو بتغاضي من عناصر حزب الله على الأرض. في هذا السياق، لا يمكن استبعاد احتمال وقوع حوادث متفرقة مماثلة في المستقبل.

يعكس رد فعل القيادة اللبنانية على حادثة الصاروخ المشهد السياسي المتغير في لبنان، الذي يعمل على استعادة مؤسسات الدولة والحد من نفوذ حزب الله. وقد سارعت إلى نشر الجيش اللبناني للتحقيق في ملابسات إطلاق الصاروخ، وانخرطت دبلوماسياً للحفاظ على وقف إطلاق النار ومنع التصعيد، مع توجيه تحذير إلى حزب الله بأن قرارات الحرب والسلام هي

مسؤولية الدولة. من هذا، يمكن الاستدلال على أن الرئيس عون وإسرائيل لديهما مصلحة مشتركة في مواصلة إضعاف حزب الله وتحييد التهديد الذي يشكله.

في الوقت نفسه، لاتزال هناك تحديات قائمة بسبب استمرار الوجود الإسرائيلي داخل الأراضي اللبنانية الذي يصب في مصلحة حزب الله، بالإضافة إلى الضغط الأميركي على لبنان لتعزيز علاقاته مع إسرائيل.

من وجهة نظر إسرائيل، يُقوّض حادث الصاروخ بالفعل الشعور بالأمن لدى سكان الشمال - ما يستدعي بالأساس ردًا مدنيًا لتحسين وضع النازحين العائدين - ولكن في المواجهة الأوسع مع حزب الله، يُتيح الحادث أيضًا فرصة لتأكيد أهمية استمرار نشاط الجيش الإسرائيلي لتطبيق وقف إطلاق النار، وتنفيذ ضربات مكثفة لإضعاف قدرات حزب الله وتعزيز الردع.

مع ذلك، إلى جانب العمل العسكري، ينبغي على إسرائيل أن تُظهر حساسية متزايدة تجاه القيود التي تفرضها القيادة اللبنانية الجديدة - سواء في عملياتها أو في تجنب التصريحات العلنية السابقة لأوانها بشأن التطبيع المحتمل مع لبنان. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على إسرائيل إعادة تقييم ضرورة استمرار الوجود في الأراضي اللبنانية، وتأكيد أنه إجراء مؤقت إلى حين نقل السيطرة الكاملة على جنوب لبنان إلى قوات اليونيفيل.

* * *

معهد دراسات الأمن القومي: تسييس عيد النوروز

بقلم غالبا ليندنشتراوس، وراز تسييمت

أثارت مشاركة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في احتفالات النوروز في 21 مارس، وقفزه - وفقًا للتقاليد - فوق نار النوروز التي أشعلها موجة من الاهتمام داخل تركيا وخارجها. ورغم أن أردوغان صرح بأن النوروز لا ينتمي إلى "أي جماعة عرقية، بل إلى الأمة جمعاء وإلى كامل جغرافيتنا"، إلا أنه من الواضح أن مشاركته في الاحتفالات كانت بمثابة لفتة تجاه الأقلية الكردية التي تحتفل تقليديًا بعيد النوروز. وتندرج هذه اللفتة في إطار محاولته جذب أصوات الأقلية الكردية، بهدف تعديل الدستور التركي بما يسمح لأردوغان بالترشح لولاية أخرى كرئيس تنفيذي.

ومع ذلك، يبدو أن الحزب المؤيد للأكراد لا يزال غير راضٍ عن هذه المبادرة، وعقب اعتقال منافس أردوغان السياسي الرئيس، عمدة إسطنبول أكرم إمام أوغلو، في 19 مارس/آذار، انضم إلى الاحتجاجات ضد الاعتقال. وردًا على ذلك، لم تسمح السلطات لزعيم الحركة الكردية السرية المسجون الذي دعا مؤخرًا إلى نزع سلاح المجموعة بإرسال تحية النوروز إلى ممثلي الحزب لقراءتها علنًا.

أثار وصف أردوغان للنوروز بأنه عيد ذو جذور تركية غضبًا وانتقادات في وسائل الإعلام الإيرانية وشبكات التواصل الاجتماعي، مع تحليلات بأن هذا يعكس محاولة من الرئيس التركي للاستيلاء على العيد من الإيرانيين. وجادل مقال رأي على موقع تابناك الإخباري بأن أردوغان يستغل النوروز لتعزيز مكانته السياسية وسط تزايد الاحتجاجات ضده، مع الاستيلاء على التراث الثقافي والتاريخي الإيراني. زعم الموقع أن هذه ليست المرة الأولى التي تتخذ فيها أنقرة مثل هذه الخطوات، مشيرًا إلى إشارات تركيا الأخيرة

إلى شخصيات تاريخية بارزة من أصل فارسي - مثل الشاعر جلال الدين الرومي في القرن الثالث عشر والطبيب والفيلسوف والعالم ابن سينا في القرن الحادي عشر - على أنها من أصل تركي. وذكر المقال أنه في حين أنه لا يوجد خطأ جوهري في رغبة أردوغان في تعيين النوروز كعيد وطني تركي، إلا أنه لا يمكنه تجاهل جذور العيد التاريخية الإيرانية أو التعامل معه على أنه تقليد تركي بحت.

من وجهة نظر إيران، يخدم النوروز جهودها الرامية إلى تعزيز التضامن الوطني والشعور الوطني بين مواطنيها، وتعزيز مكانتها الإقليمية. وعلى الرغم من جذوره ما قبل الإسلام، فعلى مر السنين قدم المسؤولون النوروز ليس كجزء أساسي من التراث الثقافي الإيراني فقط، بل أيضًا كعيد ذي أهمية رمزية داخل المذهب الشيعي. علاوة على ذلك، تستغل إيران احتفالات عيد النوروز لتعزيز نفوذها الثقافي في العالم العربي، خاصة بين الأكراد في سوريا والعراق الأقرب ثقافيًا إلى الفرس، وكذلك في آسيا الوسطى.

في الختام، يخدم الصراع على جذور عيد النوروز إيران وتركيا في جهودهما لتعزيز التماسك الوطني والاجتماعي، وتعزيز نفوذهما في المجال الإقليمي. والجدير بالذكر أنه في حين وجّه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو تحية بمناسبة عيد النوروز إلى الشعب الإيراني، اكتفى وزير الخارجية جديعون ساعر بتحية الأكراد، ما يُظهر أن إسرائيل، هي الأخرى، تستخدم رسائل انتقائية حول هذه الاحتفالات لأغراض سياسية

* * *

معهد دراسات الأمن القومي: منطقة الخطر: تراجع الدعم لإسرائيل بين الديمقراطيين

بقلم ثيودور ساسون

بلغ الانقسام الحزبي حول إسرائيل في الرأي العام الأميركي مستويات غير مسبوقة. ووفقًا لاستطلاع رأي معياري نُشر في وقت سابق من هذا الشهر، فإن ثلث الديمقراطيين فقط، مُقارنةً بأكثر من أربعة أخماس الجمهوريين، لديهم نظرة إيجابية تجاه إسرائيل. وتُعزى هذه الفجوة الأخذة في الاتساع بسرعة إلى اتجاهات طويلة الأمد: تراجع التدين لدى الجمهور الأميركي، وتزايد التنافس الحزبي في معظم القضايا، وتنامي الفجوة بين الأجيال في المواقف تجاه إسرائيل. لقد فاقمت الحرب التي شنتها حماس في أكتوبر/تشرين الأول 2023 من حدة الاستقطاب الحزبي، ما يهدد الآن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل على المديين المتوسط والطويل. وينبغي أن تكون حالة أوكرانيا التي أصبحت بدورها بؤرة للتنافس الحزبي قبل تعليق المساعدات العسكرية الأميركية، بمثابة تحذير لإسرائيل.

أصدرت شركة غالوب أوائل مارس/آذار، وهي شركة رائدة في أبحاث الرأي العام، نتائج استطلاعها السنوي للشؤون العالمية، الذي أُجري في الفترة من 3 إلى 16 فبراير/شباط. وتُعتبر الأخبار المتعلقة بإسرائيل مُقلقة، على أقل تقدير. إذ لم يُبد سوى 54 في المئة من البالغين الأميركيين رأيًا إيجابيًا جدًّا أو مُعظمًا تجاه إسرائيل، بانخفاض قدره أربع نقاط مئوية عن العام الماضي، وهو أدنى مستوى مُسجل منذ العام 2000. وبالمقارنة، أبدى 80 في المئة من البالغين آراءً إيجابية تجاه كندا واليابان وبريطانيا العظمى والدانمارك. بينما أبدى 61 في المئة آراءً إيجابية تجاه مصر.

يخفي انخفاض متوسط التأييد اتساعًا حادًا في الانقسام الحزبي: إذ أعرب 83 في المئة من الجمهوريين، مقابل 48 في المئة من المستقلين و33 في المئة من الديمقراطيين، عن آراء إيجابية تجاه إسرائيل. وتُعدّ الفجوة البالغة 50 نقطة بين الجمهوريين والديمقراطيين الأكبر على الإطلاق التي سجلها استطلاع غالوب. ويعكس ذلك زيادة طفيفة في التأييد بين الجمهوريين، وانخفاضًا حادًا قدره 14 نقطة بين الديمقراطيين مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي.

وكانت نتائج الاستطلاع حول تعاطف البالغين الأميركيين مع الإسرائيليين مقارنةً بالفلسطينيين واضحةً بنفس القدر. فمن بين البالغين الذين يُعرفون أنفسهم بأنهم جمهوريون عبّر 75 في المئة عن تعاطفهم مع الإسرائيليين، و10 في المئة عن تعاطفهم مع الفلسطينيين. أما بين الديمقراطيين، فقد انعكست النسب: عبّر 59 في المئة عن تعاطف أكبر مع الفلسطينيين، و21 في المئة فقط عن تعاطفهم مع الإسرائيليين.

بدأ الانقسام الحزبي حول إسرائيل عقب هجمات تنظيم القاعدة في 11 سبتمبر/أيلول 2001 على برج مركز التجارة العالمي والبنتاغون، واتسع نطاقه على مدار حروب إسرائيل المتقطعة ضد حماس في غزة. وقد أدت ثلاثة اتجاهات متداخلة ومتراصلة إلى تراجع المشاعر المؤيدة لإسرائيل، وقد تسارع هذا التراجع بفعل الحرب الحالية. في الأقسام التالية، ندرس أهمية كل من هذه الاتجاهات.

تراجع التدين

في الولايات المتحدة، لطالما ارتبطت المواقف المؤيدة لإسرائيل جزئيًا بالمشاعر الدينية، استنادًا إلى روابط الشعب اليهودي التوراتية بأرض إسرائيل ونبوءات عودتهم. على مدى العقود الأخيرة، أصبح المسيحيون الإنجيليون أكثر تأييدًا لإسرائيل وأكثر ميلاً للتماهي مع الحزب الجمهوري. مع ذلك، انخفضت نسبة الأميركيين الذين يُعرفون أنفسهم كمسيحيين من 78 في المئة عام 2007 إلى 62 في المئة عام 2024. وخلال الفترة نفسها، ارتفعت نسبة غير المنتمين دينيًا - "اللاديين" - من 16 في المئة إلى 29 في المئة، وأصبحوا أيضًا أكثر تعاطفًا مع القضية الفلسطينية. تصف مؤسسة غالوب هذه الديناميكية بأنها "ضربة مزدوجة" لدعم إسرائيل - زيادة في حجم مجموعة يُرجح أن تكون متعاطفة مع الفلسطينيين بشكل متزايد. بمرور الوقت، ساهمت هذه الديناميكيات أيضًا في تسريع الانقسام الحزبي، حيث أصبح الأميركيون غير المنتمين دينيًا أكثر ميلاً إلى تعريف أنفسهم كديمقراطيين.

الاستقطاب الأيديولوجي

طوال معظم القرن العشرين، ضمت الأحزاب الرئيسية فصائل محافظة وليبرالية. ومع ذلك، خلال سنوات حكم كلينتون، ازداد تمركز الليبراليين داخل الحزب الديمقراطي، والمحافظين داخل الحزب الجمهوري. ومنذ إدارة أوباما، ازداد الاستقطاب الأيديولوجي حدة، حيث ازداد ميل الديمقراطيين إلى الليبرالية، وتزايد ميل الجمهوريين إلى المحافظة. وتتجلى الفجوات الحزبية المتنامية بوضوح في معظم القضايا، بما في ذلك، على سبيل المثال، الهجرة والإجهاض والاحتباس الحراري والسيطرة على الأسلحة.

وقد تسارع الاستقطاب الأيديولوجي بفعل العملية السياسية التي تُرشح المرشحين للمناصب الوطنية من خلال الانتخابات التمهيدية الحزبية شديدة التحيز. كما تسارع أيضًا بسبب ازدياد الناخبين المتزايد للقيادة السياسية للمعسكر المعارض. ومن أبرز ما في هذا الصدد ازدياد الناخبين الجمهوريين لبارك أوباما وجو بايدن، وازدياد الناخبين الديمقراطيين لدونالد ترامب. ولطالما كان دعم إسرائيل استثناءً لهذه الديناميكيات الحزبية، إذ يُعدّ من القضايا القليلة المتبقية التي تحظى بتوافق الحزبين، لاسيما بين النخب الحزبية. يعود هذا جزئيًا إلى أن اليهود الأمريكيين - وهم الشريحة الأكثر تأييدًا لإسرائيل في الرأي العام الأمريكي - يُمثلون أيضًا كتلة تصويتية رئيسة ومصدرًا رئيسًا للتبرعات للحزب الديمقراطي. ومع ذلك، يبدو أن حصانة إسرائيل من المنافسة الحزبية قد انتهت.

فجوة الأجيال

في حين أن المشاعر المؤيدة لإسرائيل ظلت ثابتة بين كبار السن، إلا أنها تراجعت بين البالغين في منتصف العمر، وانخفضت بشكل حاد بين الشباب. على سبيل المثال، أفاد مركز بيو للأبحاث أن 76 في المئة من الأمريكيين الذين تبلغ أعمارهم 65 عامًا فأكثر لديهم رأي إيجابي تجاه الشعب الإسرائيلي، مقارنةً بـ 46 في المئة فقط من الأمريكيين دون سن الثلاثين. (في الفئة العمرية الأصغر، كان لدى 60 في المئة آراء إيجابية تجاه الشعب الفلسطيني). كان تأكل الدعم لإسرائيل أشد حدة بين الديمقراطيين الشباب، والأمريكيون الشباب عمومًا أكثر ميلًا للتصويت للديمقراطيين. تُسهم كلتا الديناميكيتين في اتساع الفجوة الحزبية.

يرتبط انهيار الدعم بين الأمريكيين الأصغر سنًا والأكثر ليبرالية جزئيًا بتجارب النضج والحركات السياسية داخل الولايات المتحدة. نضج الجيل الأمريكي الأصغر سنًا خلال حروب إسرائيل المتكررة ضد حماس في غزة، وفي سياق الحركات الاجتماعية التقدمية التي عززت التضامن مع الشعوب المستعمرة والمضطهدة سابقًا، خاصةً حركتي "احتلوا وول ستريت" و"حياة السود مهمة". وقد دُرست أهمية هذه الحركات للصراع الإسرائيلي الفلسطيني في الجامعات الأمريكية، لاسيما في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية تحت ستار نظرية ما بعد الاستعمار. وقد حفّزت كل جولة من الصراع مع حماس - خاصةً حروب عامي 2014 و 2021 - بين جيلي الألفية والجيل Z الأمريكيين تعاطفًا متزايدًا مع الفلسطينيين. وساهم انتخاب حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل عام 2022 في زيادة عزلة الشباب الليبراليين. حرب إسرائيل وحماس

لقد حفزت الحرب التي شنتها حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 الاتجاهات المتقاربة المتعلقة بتراجع التدين والاستقطاب الأيديولوجي والتغيير الجيلي، وتسارعت وتيرتها. ففي استطلاع أجره مركز بيو للأبحاث في سبتمبر/أيلول 2024، رأى 50 في المئة من الديمقراطيين، مقارنةً بـ 13 في المئة من الجمهوريين، أن العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد حماس "تجاوزت الحدود". ولا شك أن التغطية الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي للحرب عززت هذا الشعور، حيث عرضت صورًا مأساوية لمعاناة غزة والعدوان الإسرائيلي. علاوة على ذلك، منذ الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2024، عزز بنيامين نتنياهو علاقاته الوثيقة مع دونالد ترامب، ما أدى إلى ازدياد الناخبين الديمقراطيين لترامب وتمسكهم بإسرائيل بشكل متزايد. (في استطلاع بيو نفسه، أعرب 14 في المئة فقط من الديمقراطيين، مقارنةً بـ 50 في المئة من الجمهوريين، عن ثقتهم بنتنياهو).

إن مساهمة الحرب في تدهور مكانة إسرائيل لدى الديمقراطيين لها سابقة تاريخية. في أعقاب حرب إسرائيل وحماس عام 2014، انخفضت شعبية إسرائيل لدى الديمقراطيين بمقدار ١٤ نقطة مئوية، من 74 في المئة قبل الحرب إلى 60 في المئة بعد بضعة أشهر. ولم تتعافَ مكانة إسرائيل لدى الديمقراطيين إلا جزئيًا في السنوات التي تلت ذلك. وقد بدأت تراجعها الحاد الحالي في سياق حرب غزة عام 2021 ومنذ انتخاب حكومة إسرائيل "اليمنية الكاملة".

تقييم

ينبغي أن تُشكّل قضية أوكرانيا إشارة تحذير خطيرة. فقد حظي الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي باستقبال جماهيري في الولايات المتحدة عندما ألقى كلمة أمام جلسة مشتركة للكونغرس عام 2022. ومنذ ذلك الحين، أدت المنافسة الحزبية إلى فجوات هائلة في نظرة الديمقراطيين والجمهوريين إلى أوكرانيا. ووفقًا لاستطلاع غالوب الأخير للشؤون العالمية، فإن الديمقراطيين أكثر ميلًا من الجمهوريين بمقدار ٣٠ نقطة للتعبير عن رأي إيجابي تجاه أوكرانيا. ووفقًا لاستطلاع منفصل أجرته غالوب في ديسمبر، فإن الجمهوريين أكثر ميلًا بمقدار 44 نقطة لتفضيل إنهاء سريع للحرب حتى لو كان ذلك على حساب احتفاظ روسيا بالأراضي التي استولت عليها. وقد مهّدت هذه الاتجاهات المتباينة في المواقف الطريق للانقلاب المفاجئ في السياسة الأمريكية تجاه أوكرانيا الشهر الماضي، وتخللته المواجهة الدرامية في المكتب البيضاوي وما تلاها من تعليق للمساعدات العسكرية الأمريكية.

وفي حالة إسرائيل، بدأ الدعم بين أعضاء الكونغرس الديمقراطيين يتراجع. حتى الآن، واصل أعضاء مجلس الشيوخ والكونغرس الديمقراطيون دعم إسرائيل في الغالب، على الرغم من اتجاهات الرأي العام بين الناخبين الديمقراطيين. ويعود ذلك جزئيًا إلى أن الديمقراطيين في الكونغرس يميلون إلى أن يكونوا أكبر سنًا، وجزئيًا إلى حاجتهم إلى الحفاظ على دعم اليهود الأمريكيين. وقد تجلّى التوتر بين سياسات وخطاب قيادة الحزب ومشاعر قاعدته خلال مؤتمر الحزب الديمقراطي في أغسطس الماضي. فرغم سعي نشطاء القاعدة الشعبية إلى لفت الانتباه إلى القضية الفلسطينية، إلا أن قيادة الحزب، بقيادة كامالا هاريس، دبرت المؤتمر لإظهار دعمها لإسرائيل واحتضان ناخبي الحزب اليهود. ومع ذلك، فقد تأكل هذا الدعم بين نخب الحزب مؤخرًا. ففي نوفمبر، صوتت ثلث أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين لصالح قوانين اقترحها السيناتور بيرني ساندرز لوقف معظم أنواع مبيعات الأسلحة لإسرائيل. وفي يناير، عرقل الديمقراطيون في مجلس الشيوخ قانونًا لمعاقبة المحكمة الجنائية الدولية على إجراءاتها ضد القيادة السياسية لإسرائيل.

لا يمكن المبالغة في مخاطر تراجع الدعم الأمريكي، لاسيما أنه يعكس اتجاهات طويلة الأمد ومتجذرة. تحتاج إسرائيل إلى دعم القوة العظمى العالمية في المستقبل المنظور، وبالتأكيد لما بعد انتخابات التجديد النصفي لعام 2026 والفترة الرئاسية القادمة. خلال تلك الفترة، من المرجح أن يستعيد الحزب الديمقراطي السيطرة على مجلس النواب، وقد يستعيد مجلس الشيوخ والرئاسة. إذا استمرت الاتجاهات الحالية، فمن شبه المؤكد أن أعضاء الكونغرس العاديين سيضمون المزيد من منتقدي التحالف الأمريكي الإسرائيلي، والمزيد من الأعضاء الذين لا يمثل هذا التحالف أولوية بالنسبة لهم. سيدفع أي رئيس ديمقراطي مستقبلي ثمنًا سياسيًا أعلى بكثير لدعمه احتياجات إسرائيل الدبلوماسية والأمنية. علاوة على ذلك، كلما لم يعد الأمريكيون ينظرون إلى إسرائيل كحليف قيم، سيزداد وضع اليهود الأمريكيين سوءًا.

توصيات

لا يمكن تعويض هذا التراجع في الدعم بزيارة أخرى لرئيس الوزراء نتنياهو أو البيت الأبيض أو الكونغرس. في الواقع، جُمعت أرقام غالوب المنخفضة القياسية أثناء زيارة نتياهو الأخيرة وبعدها مباشرة. يجب على الحكومة الإسرائيلية اتباع استراتيجية أوسع نطاقًا لزيادة احتمال استمرار التحالف الأمريكي الإسرائيلي. يجب أن تتضمن هذه الاستراتيجية العناصر الخمسة التالية:

لقد طال انتظار مبادرة وطنية كبرى في الدبلوماسية العامة. أفادت التقارير بتخصيص ميزانية قدرها 150 مليون دولار لهذا الغرض، وهو ما يمثل زيادة قدرها 20 ضعفًا عن مستويات التمويل المعتادة.

إلى جانب الدبلوماسية العامة، يجب على إسرائيل أن تدرك ضرورة الحفاظ على دعم الشعب الأمريكي من خلال التدابير السياسية. يجب إقناع الديمقراطيين بأن إسرائيل تتبنى الدبلوماسية إلى جانب القوة العسكرية، وتسعى إلى حل تفاوضي لصراعها مع الفلسطينيين، وتظل دولة ديمقراطية ذات مؤسسات قوية وقضاء مستقل.

ينبغي على إسرائيل السعي لإبرام اتفاقيات أمنية ثنائية مع الولايات المتحدة تعزز الدعم السياسي للإدارة الجمهورية وتلزم الحكومات المستقبلية بالتحالف الأمريكي الإسرائيلي.

ينبغي على إسرائيل السعي لتوسيع اتفاقيات إبراهيم لتشمل السعودية، وربما لبنان، وترتيبات أمنية إقليمية تلي احتياجاتها الفورية وتوفر مرونة للمستقبل.

ينبغي على الجامعات والمنظمات الفنية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني الإسرائيلية البحث عن سبل لتعزيز تفاعلها مع نظيراتها الأمريكية. ومثل أي ديمقراطية، فإن إسرائيل أكثر بكثير من مجرد حكومتها، وسيكون تعزيز العلاقات مع المجتمع المدني أمرًا بالغ الأهمية لاستعادة مكانة إسرائيل في الولايات المتحدة.

* * *

جيروزاليم بوست: الحكومة ضد النائب العام: تأرأم ضرورة؟ - افتتاحية

اتخذت الحكومة خطوة غير مسبوقة بالتصويت للتعبير عن عدم الثقة بالنائبة العامة، غالي بهاراف مبارا - وهي المرحلة الأولى في ما قد يؤدي ذلك إلى إقالتها. ورغم أن التصويت الذي أُجري يوم الأحد غير مُلزم قانونًا، إلا أنه يُرسل رسالة سياسية قوية مفادها أن الحكومة لم تعد تنظر إلى كبير مستشاريها القانونيين كشريك. ولإدراك أهمية هذه الخطوة، يكفي مقارنة تفسيرها في وسيلتين إعلاميتين نخبويتين متعارضتين أيديولوجيًا.

في صحيفة "ماكور ريشون"، المعقل الفكري للمؤسسة اليمينية الإسرائيلية، عرض الصحفي شلومو بيوتريكوفسكي حُجة منهجية تُفسر سبب عدم قدرة بهاراف-مبارا على العمل كمستشارة قانونية للحكومة. يبدأ مقاله، بعنوان "كل الخلافات بين غالي بهاراف مبارا والحكومة الإسرائيلية"، بتأكيد أن "مبارا قد تبنت نهجًا معارضًا واضحًا لا يسمح للحكومة الحالية بتنفيذ سياساتها".

وفقًا لموقع ماكور ريشون، منذ تولي الائتلاف بقيادة نتياهو السلطة، بدأت بهاراف-ميبارا برفض الدفاع عن المبادرات الحكومية الرئيسية. في بعض الحالات، كما هو الحال في تعيين زعيم حزب شاس، أرييه درعي، حتى أنها سمحت للحكومة بالحصول على تمثيل قانوني خاص - بينما جادل مكتبها ضد الوزراء في المحكمة. ولعل أبرز ما أشارت إليه الورقة هو أنه في قضية "قانون المعقولة" الذي حرم المحكمة من صلاحية إلغاء قرارات الحكومة بناءً على معقوليتها "رفض خمسة قضاة من محكمة العدل العليا رفضًا قاطعًا ادعاء النائبة العامة بعدم إمكانية الدفاع عن القانون، ما قوّض حكمها القانوني بأوضح العبارات الممكنة". وخلصت صحيفة "ماكور ريشون" إلى أن الخلل القانوني ليس متبادلًا. وكتب بيوتريكوفسكي: "لم يتطور الموقف العدائي للنائبة العامة مع مرور الوقت، بل كان موجودًا منذ اليوم الأول".

على الجانب الآخر، في صحيفة هآرتس، رسم البروفيسور مردخاي كريميتزر - أحد أبرز علماء الدستور في إسرائيل وزميل بارز في معهد الديمقراطية الإسرائيلي - صورة معاكسة تمامًا. ففي مقاله، بعنوان "أكثر من مجرد وثيقة حجب ثقة عن النائب العام، إنها اعتراف بعار الحكومة"، كتب كريميتزر: "وزير العدل ياريف ليفين لا يقدم لائحة اتهام قانونية. إنه يتصرف كوكيل لرئيس الوزراء بنيامين نتياهو في حملة استمرت شهرًا لنزع الشرعية عن بهاراف-ميبارا وإذلالها، جادل كريميتزر بأن الوثيقة التي تهمها بسوء السلوك "أشبه بتكريم لها منها بإخطارٍ بالفصل". وبينما تدعي الحكومة وجود "خلافاتٍ جوهريةٍ ومستمرة"، تُصرّ صحيفة هآرتس على أن المشكلة تكمن في الحكومة نفسها. وكتب: "هذه حكومةٌ تهدف إلى تحويل إسرائيل إلى نظامٍ غير ليبراليٍّ وغير ديمقراطي. وبالطبع، سيقف في طريقها مدعٍ عامٌ ليس بالهزيل".

أين الحقيقة إذا؟

صحيفة هآرتس مُحقة في تحذيرها من السابقة الخطيرة التي تُرسى: إن إقالة المدعي العام الحالي، خاصةً إذا كان يُشرف على محاكمة جنائية جارية ضد رئيس الوزراء، من شأنه أن يُقوّض بشدة استقلالية إنفاذ القانون في إسرائيل. وكما أشار كريميتزر: "لا يُمكن للمتهم أن يُقيل المدعي العام ويُعيّن مدعياً عامًا أكثر ملاءمةً له".

لكن ماكور ريشون مُحقة أيضًا في إثارة القلق بشأن المدعي العام الذي يبدو، في العديد من القضايا البارزة، أنه يُعيق أو يُعارض تقريبًا كل مبادرة رئيسية للحكومة المنتخبة - حتى عندما تُقرر المحكمة العليا لاحقًا قانونية تلك المبادرات. لا يُمكن للحكومة أن تعمل إذا رفض مستشارها القانوني باستمرار التحدث باسمها.

يعكس كلا الجانبين مخاوف مشروع: اليمين من النخب القانونية غير المنتخبة التي يبدو أنها تتجاوز إرادة الناخبين، واليسار من المسؤولين المنتخبين الذين يُقوّضون سيادة القانون عندما يقف في طريقهم. وتعتقد صحيفة جيزوزاليم بوست أن المشكلة الحقيقية لا تكمن في الشخصيات، بل في النظام.

صحيح أن العلاقة بين النائب العام والحكومة قد انقطعت. ومع ذلك، فإن الحل ليس إقالة بدوافع سياسية، ولا هو الإبقاء على مستشار قانوني في منصب أصبح عدائيًا لا يمكن إصلاحه. فما تحتاجه إسرائيل هو الإصلاح: آلية واضحة وشفافة لحل هذه النزاعات - آلية توازن بين الرقابة القانونية والمساءلة الديمقراطية.

ما لا تحتاجه إسرائيل هو مواجهة أخرى بين فروع الحكومة في خضم حرب، بينما لاتزال تعاني من صدمة السابع من أكتوبر. فهذا ليس وقت التطهير السياسي، بل هو وقت المسؤولية.

* * *

جيزوزاليم بوست: شائعات أم حقيقة؟ دور مصر المحتمل في استضافة سكان غزة - تحليل

بقلم سيث ج. فرانترمان

زعمت تقارير إعلامية إقليمية حديثة أن مصر تتعرض لضغوط لاستقبال غزيين مع استمرار الحرب في غزة. في الوقت نفسه، تستمر الشائعات التي تُشير إلى تعرّض القاهرة لضغوط لاستقبال بعض سكان غزة. ويأتي هذا عقب تصريح الرئيس دونالد ترامب في يناير وفبراير بإمكانية إعادة توطين سكان غزة خلال إعادة إعمار غزة. وقد دعم المسؤولون الإسرائيليون خطة ترامب، على الرغم من قلة التفاصيل حول كيفية حدوث ذلك فعليًا. والآن، تتجه الأنظار إلى مصر، لأنها المكان الوحيد الذي يمكن لسكان غزة التنقل فيه برفاء. ليس هناك حدود بين مصر وغزة فحسب، بل سيطرت مصر على غزة من العام 1948 إلى عام 1967، وبالتالي لها دور تاريخي فيها. في الأيام الأخيرة، وردت عدة تقارير عن استقبال مصر لسكان غزة.

ظهرت التقارير الأولى في صحيفة الأخبار اللبنانية، زاعمة أن مصر قد تستقبل 500 ألف غزي. وتشتهر صحيفة الأخبار بموالمتها لإيران، لذا ربما يكون هدفها نشر هذا التقرير هو زعزعة استقرار مصر أو إثارة الجدل. استضافت القاهرة اجتماعًا للدول العربية لمناقشة مستقبل غزة.

ترفض مصر والدول العربية تهجير سكان غزة. بعد وقت قصير من صدور التقرير اللبناني، نفت مصر التقرير. وذكرت صحيفة "العربي الجديد" أن "مصر نفت بشدة التقارير الإعلامية التي تفيد بأنها ستقبل نصف مليون غزي مؤقتًا إلى منطقة شمال سيناء كجزء من خطة دونالد ترامب المثيرة للجدل لقطاع غزة". وصرحت الهيئة العامة للاستعلامات في القاهرة، في بيان لها يوم الجمعة، بأن "هذه الادعاءات الباطلة تتعارض جوهريًا وتامًا مع موقف مصر الثابت والمبدئي، الراض تمامًا لأي محاولة لتهجير إخواننا الفلسطينيين قسرًا أو طواعيةً".

مع ذلك، لم تتوقف صحيفة الأخبار عن نشر الشائعات. فقد أفادت في 24 مارس/أذار أن الولايات المتحدة تعرض على مصر حوافز مالية لاستقبال سكان غزة.

الجدير بالذكر أن معلومات انتشرت مؤخرًا تفيد بأن الإمارات تتوسط بين الولايات المتحدة والقاهرة، بهدف إقناع الأخيرة بقبول مقترحات لنقل جزء من سكان غزة إلى سيناء مقابل ضخ عشرات المليارات في الاقتصاد المصري، وفقًا للتقرير. ثم ذكرت وسائل إعلام لبنانية أن "الموضوع نوقش خلال زيارة رئيس المخابرات الإماراتية طحنون بن زايد إلى واشنطن ولقائه الرئيس دونالد ترامب. ثم طُرح الموضوع مجددًا خلال زيارة رئيس الإمارات محمد بن زايد الأخيرة إلى القاهرة".

لم يُقدّم أي دليل على هذا الادعاء. يوم الثلاثاء، 18 مارس/أذار، استضاف الرئيس ترامب مستشار الأمن الوطني الإماراتي، الشيخ طحنون بن زايد، في اجتماع بالمكتب البيضاوي، تلاه عشاء مع نائب الرئيس فانس وعدد من أعضاء مجلس الوزراء،

وفقًا لما ذكرته السفارة الأميركية في الإمارات. وذكر التقرير: "انضم إلى مستشار الأمن الوطني الإماراتي الذي كان يزور واشنطن بتوجيه من رئيس الإمارات الشيخ محمد بن زايد، وفدٌ واسعٌ ضمَّ رؤساءً صناديق الثروة السيادية والشركات الإماراتية الكبرى". ولم يُذكر مصر.

في 23 مارس/آذار، أفادت صحيفة "العربي الجديد" أن "مصادر دبلوماسية مصرية كشفت أن زيارة رئيس الإمارات محمد بن زايد القصيرة إلى القاهرة تضمنت رسائل تتعلق بالوضع المتصاعد في قطاع غزة، عقب استئناف إسرائيل هجوماً على غزة وتراجعها عن اتفاق وقف إطلاق النار. وسلم بن زايد رسائل أميركية نوقشت خلال لقاء الرئيس دونالد ترامب وطحنون بن زايد، نائب حاكم أبوظبي ومستشار الأمن الوطني الإماراتي، في البيت الأبيض الأسبوع الماضي".

وأضاف التقرير أنه "بحسب مصادر مصرية تحدثت إلى "العربي الجديد"، تأتي زيارة محمد بن زايد إلى مصر في وقت تواصل فيه الإدارة الأميركية ضغوطها على القاهرة والمؤسسات المصرية الراضية لخطة ترامب لتهجير سكان غزة ونقلهم إلى مصر، بعد رفض عدة دول استقبال سكان غزة على أراضيها". وزعمت الصحيفة، "بحسب مصدر مصري، تلقت القاهرة مؤخراً رسالة مفادها أن هذه هي الفرصة الأخيرة لتحقيق منفعة متبادلة بالسماح بنقل جزء من سكان قطاع غزة إلى مصر مقابل تعويم العملة وضح مليارات الدولارات في شرايين الاقتصاد المصري المتعثراً".

ولم تؤكد وسائل الإعلام المصرية التقارير المنشورة على "العربي الجديد". وذكرت صحيفة الأهرام المصرية أن "الرئيس عبد الفتاح السيسي استقبل رئيس الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في القاهرة يوم السبت في زيارة قصيرة، وفقاً للرئاسة المصرية". إلا أن التقرير لم يذكر أن الولايات المتحدة أو سكان غزة قد انتقلوا إلى مصر. ويُعد تقرير "العربي الجديد" الأخير أحدث ما يُسلط الضوء عليه في وسائل الإعلام الإقليمية بشأن الضغوط على مصر، وقد التقطته وسائل الإعلام الإسرائيلية. من الواضح أن هناك حملة جارية لنشر شائعات حول تعرض مصر لضغوط لاستقبال سكان غزة. وقد تكون هذه التقارير دقيقة أو مُصممة لإثارة الجدل بين مصر والولايات المتحدة وإسرائيل. وقد يكون الهدف منها أيضاً عرقلة تعاون الإمارات مع القاهرة في قضايا مختلفة، والزيارة الأخيرة للمسؤول الإماراتي إلى الولايات المتحدة.

في الشرق الأوسط، من المهم دائماً معرفة من يُبلغ عن أمرٍ ما ولماذا. هل هذه التقارير مرتبطة بالدوحة أم إيران أم مصادر أخرى؟ يبقى أن نرى ما إذا كانت ستظهر المزيد من التفاصيل.

* * *

جيروزاليم بوست: كيف وصلت الأموال القطرية إلى مكتب رئيس الوزراء؟ نتنياهو يعلم - رأي

بقلم بن كسبيت

أصدر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، المحرض الرئيس على الفوضى والتضليل في التاريخ اليهودي، بياناً مصوراً آخر مساء السبت، واصفاً إياه بأنه "كشف مثير وعرض للحقائق سيُصدكم". كأن أي شيء قد يُصدّم الإسرائيليين بعد الكوارث التي دبرها - من الإصلاح القضائي إلى كارثة 7 أكتوبر، ونهب الميزانيات، وتعميق إعفاء الرجال المتشددين من الخدمة العسكرية. لا

يُجري نتنياهو المقابلات إلا مع وسائل الإعلام الأجنبية أو القناة 14 المدعومة من القطاع الخاص، متهربًا من الأسئلة الصعبة، ومتجاوزًا وسائل الإعلام الإسرائيلية، وملجأً إلى إصدارات الفيديو - وهي ليست أكثر من مجرد تجميعات من التحريفات. فما هي الدراما المزعومة هذه المرة؟ دعونا نحللها، كلٌّ على حدة.

يؤكد نتنياهو أن عدم ثقته برئيس الشاباك رونين بار "بدأ في 7 أكتوبر، عندما لم يُوقظني!!"، وتزايد حتى إبعاد رونين من فريق التفاوض بشأن المحتجزين". ومع ذلك، تُناقضه الحقائق. دقّ الشاباك ناقوس الخطر في تلك الليلة. في الساعة الثالثة فجراً، أصدر تحذيراً تلقاه الجيش الإسرائيلي، والشرطة الإسرائيلية، ومجلس الأمن القومي (الذي يُقدم تقاريره إلى رئيس الوزراء)، وحتى سكرتير نتنياهو لشؤون الاستخبارات. عُقدت مناقشة رفيعة المستوى الساعة 4:30 صباحًا، أصدر خلالها بار تعليماته بنقل الملخص إلى مكتب رئيس أركان الجيش وسكرتير رئيس الوزراء العسكري.

لم يكن الفشل الحقيقي لجهاز الأمن العام (الشاباك) هو "عدم إيقاظه" - بل سوء تقديره، إلى جانب تقدير الجيش بأن حماس لم تكن تخطط لغزو شامل. وقد أشار بار بالفعل إلى مرؤوسيه بأنه لن يُكمل فترة ولايته، مُقرًا بمسؤوليته عن الفشل. ومع ذلك، فإن ادعاء نتنياهو بأنه "لم يُوقظني" زائف بشكل واضح. فقد أرسل التنبيه وفقًا للبروتوكول، بما في ذلك إلى مكتب رئيس الوزراء.

يُثير ادعاء نتنياهو بأنه أقال بار ورئيس الموساد ديدي برنيع بسبب أدائهما الضعيف المزعوم في مفاوضات صفقة المحتجزين شكوكًا كبيرة. لكن الحقيقة؟ توسط بار وبارنيع، إلى جانب نيتسان ألون، في صفقات المحتجزين الصغيرة والكبيرة. ولهذا السبب تحديدًا تم عزلهما. منذ تولي رون ديرمر منصبه، لم يُفج عن أي رهينة. كان إنجاز ديرمر الوحيد هو ترتيب مفاوضات مباشرة بين الولايات المتحدة وحماس (هل تذكرون آدم بوهلر؟). في رسالة استقالته، ألمح بار إلى السبب الحقيقي لإقالته: "لم أكن أدرك أن نتنياهو ربما لم يكن يرغب قط في التوصل إلى اتفاق".

ويزعم نتنياهو الآن: "كنت أعتقد أن فترة بار ستنتهي بتقديم تقارير التحقيق". إلا أن هذا الاعتقاد المزعوم لا وجود له في تصريحاته السابقة. بل في نوفمبر الماضي، بعد إقالة وزير الدفاع يوآف غالانت، نفى مكتب نتنياهو صراحةً أي نية لإقالة بار. فهل كان يكذب حينها أم يكذب الآن؟ على الأرجح، كلاهما. نتنياهو يكذب بسهولة، ويُكيّف روايته دائمًا لتلائم اللحظة.

يزعم نتنياهو أن قرار المدعي العام بفتح تحقيق في فضيحة قطر في 27 فبراير/شباط يُثبت أن ما حدث "لم يكن فصلًا يهدف إلى منع التحقيق، بل كان تحقيقًا يهدف إلى منع الفصل". إلا أن الجدول الزمني يُناقض هذا.

في 10 فبراير/شباط، طالب نتنياهو رسميًا بار بتقديم تحقيقاته. ومن قبيل الصدفة، تزامن ذلك مع كشف أوفير حداد، مراسل القناة 12، أن إيلي فيلدشتاين، مستشار نتنياهو لشؤون الحرب، قد تلقى أموالاً من قطر. ينهار ادعاء نتنياهو بأن أفعاله لا علاقة لها بفضيحة قطر/شباط تحت التدقيق.

تُظهر معلومات إضافية أنه في 9 فبراير/شباط، أرسل حداد بالفعل استفسارًا إلى مكتب رئيس الوزراء حول التمويل القطري لفيلدشتاين. بمعنى آخر، كان نتنياهو على علم بالتقرير المثير للجدل الذي يربط أقرب مستشاريه بالأموال القطرية قبل إصدار

إنذاره النهائي لبار. علاوة على ذلك، بحلول 15 فبراير، أكد جهاز الأمن العام (الشاباك) علناً بدء مراجعة قضية قطر جيت - قبل أيام من صدور الضوء الأخضر للتحقيق الرسمي. تتهار حجة نتنياهو برمتها عند مقارنتها بهذا الجدول الزمني.

في نهاية المطاف، الحقائق مهمة. قطر مؤلت مستشاري نتنياهو بالفعل. تم تحويل الأموال. اعترف الوسيط بذلك. وأكد فيلدهشتاين ذلك، من خلال محاميه. الرجل الذي شغل منصب المتحدث باسم نتنياهو في الحرب خلال فترة الحرب كان مدفوعاً من قطر. وفي هذه الأثناء، يُرکز نتنياهو على التواريخ ونظريات المؤامرة، متجاهلاً القضية الحقيقية: هل هناك أي سيناريو لا ينبغي فيه التحقيق في هذا الأمر؟ هل يتوقع حقاً أن يصدق الجمهور أن المدعي العام غالي بهاراف-ميارا ورونين بار تأمر مع أمير قطر قبل عام لتمويل فيلدهشتاين - فقط ليتمكننا لاحقاً من استخدامه كوسيلة ضغط لمنع إقالتهم؟

الحقيقة أشد إدانة: من طلب من قطر تمويل عمليات في الشرق الأوسط لم يكن سوى نتنياهو نفسه. ليس لتمويل فيلدهشتاين، بل لتمويل حماس. وهذا هو التحقيق الذي يسعى جاهداً لتجنبه.

* * *

جيروزاليم بوست: إسرائيل تُمضي قُدماً في خططها لتهدية غزة في ظل "رفض حماس للتنازل".

بقلم عميحاي شتاين

صرح مصدر مطلع لصحيفة جيروزالم بوست يوم السبت، بعد أسبوع من استئناف إسرائيل هجومها على غزة، بأن حماس لا تزال "غير مستعدة للتنازل" في محادثات صفقة الأسرى. وقال المصدر: "تشن إسرائيل هجومًا على غزة منذ سبعة أيام، لكن حماس لا تُبدي أي مرونة، مما يحول دون استئناف المفاوضات".

بينما انعقد مجلس الوزراء الأمني المصغر مساء السبت، صرّح مسؤول إسرائيلي لصحيفة "واشنطن بوست" بأنه، في ظل موقف حماس الحالي، ستصعد الدولة اليهودية عملياتها العسكرية في القطاع خلال الأيام المقبلة. قال المسؤول: "نريد صفقة لإطلاق سراح المحتجزين، لذا في الوقت الحالي، نبقى رددنا أقل من حد معين. لكن حماس تُشير إلى أنها لن تُشارك، لذا لا خيار أمامنا - ستصاعد ردود الفعل".

د وافق مجلس الوزراء مساء السبت على إنشاء هيئة لإدارة الهجرة الطوعية من غزة. أجرى وزير الدفاع إسرائيل كاتس عدة مناقشات حول هذه القضية في الأسابيع الأخيرة، ويعمل على إنشائها. وبموجب القرار، ستعمل المجموعة المُزعم إنشاؤها على تسهيل حركة الفلسطينيين المُراقبة عبر إسرائيل لمغادرتهم إلى دول ثالثة، وتوفير خدمات الأمن والمرافقة لهم أثناء سفرهم، وإنشاء مسار مواصلات، وإقامة نقاط تفتيش للمشاة عند معابر غزة المُحددة، بالإضافة إلى إنشاء بنية تحتية تُمكن من العبور براً وبحراً وجواً إلى دول المقصد. وأوضح مصدر إسرائيلي أن "الهيئة ستخضع للقانون الدولي".

ستضم المجموعة ممثلين عن وزارات العدل، والخارجية، والداخلية، والمالية، والنقل، والشؤون الاستراتيجية، بالإضافة إلى ممثلين عن الجيش، ومنسق أعمال الحكومة في المناطق، وجهاز الأمن العام (الشاباك)، ومجلس الأمن القومي، والشرطة

الإسرائيلية. كما ستمكن هذه الهيئة من تنسيق أنشطتها مع المنظمات الدولية والجهات الأخرى. وتعتزم إسرائيل استخدام العملية البرية الحالية، من بين أمور أخرى، لدفع خطة الهجرة من غزة.

* * *

جيروزاليم بوست: تحليل: مغزى أولى خطوات إيال زامير الصارخة كرئيس للجيش

بقلم يونا جيريمي بوب

لم ينتظر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي إيال زامير طويلاً ليترك بصمته على الجيش. ففي سلسلة من القرارات مساء الأربعاء، وبعد ساعات فقط من أداء اليمين، أجرى زامير مجموعة متنوعة من التغييرات الرئيسية والمتوسطة في الجيش:

1. إيران: صرّح زامير علناً بأن العام 2025 هو عام الحرب المُركّزة على غزة وإيران. كان هذا تصريحاً صريحاً وقويّاً للغاية. ينبغي أن يُنبّه إيران إلى أن الوقت يمضي بسرعة للتوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة النووية. ومع ذلك، كان هذا التصريح أقل أهمية من قرار إغلاق حقيبة قيادة كاملة خاصة في الجيش كانت جزءاً من القيادة العليا منذ العام 2020، وتُركّز تحديداً على إيران.

لماذا إغلاق القيادة الإيرانية في حين أن طهران أصبحت قضية أكثر خطورة وإلحاحاً من أي وقت مضى؟

على الرغم من الطلبات المتكررة، لم يُقدم مكتب المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أي تعليق أو توجيه. ومع ذلك، تحدثت صحيفة جيروزاليم بوست إلى مصادر عسكرية مختلفة أشارت إلى أن إغلاق مثل هذه القيادات الجديدة ليس نادراً. أشاروا إلى أنه كان هناك سابقاً قيادة عمق للاستراتيجية التي أُغلقت وحُوّلت. وقالوا إن الحقائق العسكرية غالباً ما تتغير بشكل جذري. ومع ذلك، في عالم ما بعد 7 أكتوبر، قالوا إنه حتى لو كان لا يزال من الضروري وجود ضباط كبار يُكرّسون كل وقتهم للتفكير في الاستراتيجية المتعلقة بإيران، فإن تركيز جيش الدفاع الإسرائيلي من حيث التمويل والموارد البشرية يجب أن يعود إلى قتال المقاتلين فيما يتعلق بالتهديدات الحدودية.

نظراً لإنشاء وحدات جديدة مُركزة على إيران بشكل منفصل في استخبارات الجيش الإسرائيلي وسلاح الجو خلال العامين الماضيين، أفادت مصادر بأنه قد يكون من الأقل ضرورة وجود لواء وحقيبة قيادة عليا كاملة تُركز فقط على استراتيجية إيران. على أي حال، أوصى رئيس الاستراتيجية وقيادة إيران في الجيش الحالي والمنتهي ولايته إليعازر توليدانو (المُقرر تقاعده)، زميت بإغلاق القيادة.

2. التحقق من إغلاق الفيلق الشمالي (بشكل منفصل عن القيادة الشمالية): وتتمثل فكرة الفيلق الشمالي في الاستعداد الفوري لقيادة القوات الإلزامية والاحتياطية في الشمال ومضاعفتها بشكل كبير في حال نشوب صراع يتجاوز بكثير القدرة المتوقعة لما تستطيع القيادة الشمالية إدارته بمفردها. كان القائد الحالي، اللواء دان غولدفوس، هو الجنرال الرئيسي الذي تولى قيادة خان يونس ولعب العديد من الأدوار الحاسمة الأخرى في حرب غزة.

أُغلق الفيلق الشمالي سابقاً عام 2006 بأمر من رئيس جيش الدفاع الإسرائيلي آنذاك، دان حالوتس، ولكنه تعرّض لانتقادات لاذعة بسبب فشل الجيش الإسرائيلي في إدارة قواته البرية في الشمال بكفاءة خلال حرب لبنان الثانية. بعد إجبار حالوتس

على الاستقالة بفترة وجيزة، أُعيد فتح الفيلق الشمالي. ومع هذه الخلفية وكل هذه التحركات هذا العام في الشمال، لماذا إغلاقه الآن؟:

أولاً، بخلاف القيادة التي تُركز على إيران، فإن مراجعة هذه القضية تعني أن زامير يرى الوضع في الشمال متقلباً.

ثانياً، صرّحت مصادر دفاعية لصحيفة واشنطن بوست أنه بعد كل التحركات في لبنان وسوريا هذا العام، ورغم ضرورة وجود مناطق أمنية في كلا البلدين، قد تحتاج إسرائيل في الواقع إلى قوات أقل تُركز على الشمال في المستقبل القريب. بعبارة أخرى، لا يزال حزب الله وسوريا يُشكلان تهديداً، وقد يُشكلان تهديداً أكبر في السنوات القادمة، لكن في الوقت الحالي، تتمتع إسرائيل بأمان أكبر في الشمال مما كانت عليه منذ عقود بفضل النجاحات العسكرية على الجبهتين. ومن غير الواضح ما الذي سيحدث لغولدفوس إذا أُغلق فيلق الشمال.

3. تغيير وجه قيادة الجيش الإسرائيلي العليا: بخلاف ما توقعه البعض، لا يُسارع زامير إلى تغيير القيادات العليا بسرعة. مع ذلك، هناك بعض التغييرات الرئيسية، بما في ذلك تغييران رئيسيان في قيادة الجيش المنتهية ولايته، هرتسي هالييفي. تجاوز هالييفي اللواءين تامير ياداي وياني أسور في الترقية. وتقاعد ياداي لأشهر ليعود الآن بترقيته إلى منصب نائب رئيس أركان الجيش.

أنهى أسور آخر مهامه كرئيس لقيادة الموارد البشرية في جيش الدفاع الإسرائيلي في نوفمبر، وكان في طريقه إلى التقاعد، لكن زامير أعاده إلى منصب قائد المنطقة الجنوبية في الجيش. وربما كانت ترقية زامير لإيتسيك كوهين إلى رتبة لواء ستحدث أيضاً في عهد هالييفي، لكن منحه كوهين قيادة العمليات الحاسمة في منصبه الأول كلاء ربما لم يحدث. مع ذلك، في هذا المجال، يُبقي زامير على قائد قيادة العمليات الحالي، اللواء عوديد باسيوك، لعدة أشهر لتسهيل عملية الانتقال. كان باسيوك الذراع الأيمن لهالييفي، لكنه يشغل منصبه منذ حوالي أربع سنوات، لذا فإن تقاعده ليس مثيراً للجدل.

أفادت مصادر دفاعية لصحيفة واشنطن بوست أن عشرات التعيينات الأخرى على جميع مستويات القيادة، من رتبة عميد إلى رتبة مقدم، في الجيش كانت على الأرجح متطابقة تقريباً مع القائمة التي كان هالييفي سيقدمها.

في الواقع، ما حدث هو أنه منتصف ديسمبر، جمّد وزير الدفاع إسرائيل كاتس تعيينات هالييفي، وظهرت وفرة من الضباط العالقين دون القدرة على الانتقال إلى أدوارهم القياسية المتوقعة. وفي الواقع، أشارت المصادر إلى أن زامير قام حتى بترقية ضباط معروفين بأنهم مقربون من هالييفي، وهو أمر لم يكن متوقعاً لو كان رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي الجديد يحاول إعادة التعيينات. كما كان هناك ضباط سابقون محددون جمّد كاتس ترقيةاتهم، وسُمح لهم الآن بالترقية.

يبدو أن زامير قد منح تومر بار، قائد قيادة القوات الجوية، تصريحاً لأي إخفاقات في السابع من أكتوبر، باعتبارها ممنهجة للجيش وليست شخصية بالنسبة له.

السؤال الرئيس المتبقي هو رئيس استخبارات الجيش الإسرائيلي شلومي بيندر.

براً هالييفي هالييفي من أي أخطاء شخصية جسيمة في 7 أكتوبر، ما سمح له بتولي منصبه الحالي في أغسطس 2024. لكن زامير أمر بإجراء مراجعة شاملة للتحقيقات التي أجراها هالييفي، وأجراها اللواء السابق وقائد المنطقة الجنوبية، سامي ترجمان.

4. تحقيقات جديدة في 7 أكتوبر: أدار ترجمان القيادة الجنوبية عامي 2013 و2015، ما جعله يُنظر إليه كخبير في المنطقة، ولكنه كان بعيداً بما يكفي عن الغزو لتجنب اعتباره مسؤولاً أو تضارباً في المصالح. فهل سيجد ترجمان أن بيندر وبعض

الضباط الآخرين الذين تمت ترقيتهم قد فشلوا في أداء واجباتهم في 7 أكتوبر، ويجب أن يفقدوا مناصبهم؟

هناك احتمال آخر يتمثل في أن ينظر ترجمان إلى 7 أكتوبر من منظور أوسع، يتجاوز الجيش الإسرائيلي، خاصة أن تقرير الشباك حول الكارثة قد صدر الآن.

أخيراً، هل سيوصي ترجمان بأي تغييرات جذرية في الجيش الإسرائيلي أكثر مما اقترحه هالي في بعد تحقيقاته؟ وهناك مسألة لاتزال غامضة للغاية، وهي كم من الوقت سيستغرق ترجمان في مراجعته: بضعة أشهر أم أكثر بكثير؟

5. المزيد من الدبابات وبالمثل، لم يكن من المُستغرب أنه إذا كان زامير يُعيد وحدات الدبابات التي قلّصها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق أليف كوخافي في فترة طلب فيها من الجيش تقليص حجمه، فإنه سيُعيد أيضاً وحدات جمع المعلومات الاستخبارية الميدانية التي تعمل مباشرةً مع سلاح الدبابات.

* * *

جيروزالم بوست: في القدس المتجمدة، تشتعل احتجاجات من أجل الديمقراطية الإسرائيلية - رأي

بقلم يايا فينك

الخطر الأكبر في تاريخنا - واليوم - هو الخطر القادم من الداخل: القادة الفاسدون الذين يُقدمون مصالحهم على مصلحة الوطن.

خلال الأيام القليلة الماضية، تظاهرننا، وهتفننا، وقاتلنا معاً. وقف مئات الآلاف من الإسرائيليين جنباً إلى جنب، تحت المطر الغزير، في درجة حرارة خمس درجات مئوية، بأقدامٍ تؤلمهم - لسنا مستعدين للتخلي عن وطننا الوحيد. في تلك اللحظات، فهمتُ بشكل أفضل كلمات البروفيسور إيفي شيم، أحد قادة حركة "أكاديميون من أجل الديمقراطية" الاحتجاجية، الذي قُتل ابنه يوفال قبل ثلاثة أشهر. عندما نظرتُ إلى حشود الإسرائيليين الذين تواجدوا في القدس لأيام متواصلة، ترددت كلماته في ذهني: الأهمية الحاسمة للحفاظ على الأمل في قلوبنا. حتى - وخاصةً - في خضم الألم واليأس، ليس لدينا امتياز الاستسلام.

لنكن صريحين: لن ننجح في كل شيء. الحكومة الحالية - الأسوأ في تاريخ البلاد - أعلنت الحرب على الديمقراطية الإسرائيلية وتخلت عن مسؤوليتها في إعادة إخواننا وأخواننا إلى ديارهم من الأسر. إنها تشن "حرباً من أجل سلام الكرسي" (عبارة عبرية تعني التثبيت بالسلطة بأي ثمن). اختار رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إيتامار بن غفير على 59 محتجراً. حتى مع وجود ملايين الإسرائيليين في الملاجئ، أعطى الأولوية لتقويض أمن الدولة بالضغط لإقالة رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) خلال الحرب - ربما لأنه يعلم تمامًا ما يحدث في مكتبه ويخشى أن يكتشف الجمهور ذلك. لكن شيئاً واحداً لم يفعله - ولن يفعله أبداً - هو كسر معنوياتنا. لطالما عرفنا كيف نتعامل مع الأعداء الخارجيين. الخطر الأكبر في تاريخنا - واليوم - هو الخطر الداخلي: القادة الفاسدون الذين يُقدمون مصالحهم على مصلحة الوطن. طبيب: هذا ما يجعلك سميناً حقاً (ليس السعرات الحرارية)

أيام نتنياهو في السلطة معدودة. خلال عام، ستُجرى انتخابات. سيفوز المعسكر الليبرالي. وحتى لو، لا سمح الله، لم يعد جميع رهاثنا بحلول ذلك الوقت، فسنعيدهم. سنلغي قوانين الديكتاتورية. التضامن الإسرائيلي أقوى من نتنياهو وأبواقه الإعلامية. الشعب أعظم من قاداته المنتخبين.

حاولوا القيام بانقلاب قضائي، وأوقفهم الجمهور. وفي 7 أكتوبر/تشرين الأول، بينما كان أعضاء الحكومة يختبئون تحت بطانياتهم، يرتجفون من الخوف، كان الشعب هو من نهض، وبادر، وأنقذ الأرواح. حتى الوزراء انتهى بهم الأمر بزيارة مقر الطوارئ الذي أنشأته منظمة "إخوان في السلاح" و"بناء بديل" في تل أبيب معرض أفييف. عندما انهارت الحكومة، كنا هناك لتندخل وتحمّل المسؤولية ونقود. هذا هو التضامن نفسه الذي بُني عليه هذا البلد، ولن يستطيعوا هدمه. على مدار العامين والنصف الماضيين، وفي مواجهة قوى هائلة تسعى لتفريقنا، اكتشفنا مصيرًا مشتركًا ومسؤولية متبادلة لا تمتلكها أي أمة أخرى. مئات الآلاف من الإسرائيليين يقاتلون من أجل حياة أناس لم يلتقوهم قط - يتفرقون معًا، ويفرحون معًا، ويهتفون مرارًا وتكرارًا: "لن يُترك أحد خلف الركب". بالإضافة إلى مئات الآلاف الذين التحقوا بخدمة الاحتياط في 7 أكتوبر، حتى قبل تلقيهم أمر التجنيد - لأن البلاد بحاجة إليهم. كان الشعور الطاغي الذي انتابني خلال خدمتي الاحتياطية هو: في ساحة المعركة، نحن مستعدون للموت من أجل بعضنا البعض. لا يهم أي ورقة تصويت نصوت بها.

أعلم أن الكثيرين يشعرون باليأس - خاصة أولئك الذين يهتمون بشدة بمستقبلنا. لكنني أعلم أيضًا أنه يمكننا تحويل اليأس إلى أمل. لا توجد حكومة، مهما بلغت تطرفها، قادرة على تدمير ما بنيناه بالدم. قد يدمر الطغاة الدول - لكن المواطنين لديهم القدرة على إعادة بنائها.

قبل اغتياله بثلاثة أيام، قال رئيس الوزراء الراحل إسحاق رابين: "ليس دائمًا هناك من يمتلكون الشجاعة والقدرة على تغيير الأمور، وتحدي التقاليد، وخلق واقع جديد". هؤلاء الناس الذين طال انتظارهم - وجدتهم في القدس، بعشرات الآلاف. أفتخر بأن أكون واحدًا منهم، وأؤمن من كل قلبي أننا معًا سنتغلب على هذا الظلام.

اليأس ليس خطة، والتفاوض موقف سياسي. النضال شاقّ وعيبي. إنها ضد حكومة مدمرة ومتهورة. لكن إذا رفعنا رؤوسنا، فسنرى أن صراعات مماثلة تُشن في صربيا وتركيا واليونان وغيرها. وعندما يثور الشعب، لا يوجد ديكتاتور أعظم من أن يسقط. فخذوا غضبكم، وإحباطكم، وإرهاقكم، وألمكم، وحزنكم - انظروا إلى صور الأيام القليلة الماضية في القدس - وحوّلوها إلى أمل. إلى عزم. إلى إبداع. إلى بناء البنية التحتية الليبرالية والديمقراطية التي، إن شاء الله - وبفضل جهودنا - ستبني إسرائيل أفضل لأطفالنا. ليس أمامنا خيار سوى هزيمة الظلام. واجهت الأجيال السابقة تحديات أكبر - وتغلبت عليها. وسنعمل ذلك أيضًا.

* * *

جيروزالم بوست: تتوقع الحكومة الإسرائيلية إصابة 100,000 جندي إسرائيلي من كل الحروب بحلول العام 2030. أكثر من 16,000 جندي أصيبوا في الحرب الحالية، منذ 7 أكتوبر.

بقلم يونا جيريمي بوب

قُبيل مؤتمر يوم الثلاثاء بشأن الجنود الجرحى، أعلنت وزارة الدفاع يوم الأحد أنه من المتوقع أن يتجاوز عدد الجرحى عتبة 100,000 بحلول عام 2030، وأن في الحرب الحالية، تجاوز عدد الجنود المصابين 16,000. وفي ديسمبر 2024، أعلنت الوزارة أن عدد الجنود المصابين قد تجاوز 75,000، وفي الحرب الحالية تجاوز 13,500.

على الرغم من أن هذه الأرقام حطمت الأرقام القياسية السابقة، وأن وتيرة جرحى الجنود قد ارتفعت بشكل كبير مقارنةً بفترة ما قبل الحرب، إلا أنه فيما يتعلق بالحرب نفسها، تباطأت وتيرة جرحى الجنود بشكل واضح حتى قبل وقف إطلاق النار، وتجمدت بشكل أساسي خلال وقف إطلاق النار بين 19 يناير و18 مارس. وفي أبريل 2024، توقعت الوزارة إصابة حوالي 20,000 جندي إضافي في عام 2024، ناهيك عن العام 2025.

لم يُقتل أي جندي حتى الآن في غزة منذ بدء الغزو المتجدد في 19 مارس، ولم يُسجل عدد كبير من الجرحى الجدد حتى الآن. شهدت المعارك انخفاضًا ملحوظًا بين فبراير/شباط 2024 ومايو/أيار 2024، وفي صيف 2024، وبعد وقف إطلاق النار مع حزب الله في نوفمبر/تشرين الثاني 2024. ويشكل جنود الاحتياط غالبية الجرحى (66 في المئة) من الحرب الحالية، منهم 51 في المئة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و30 عامًا، و7 في المئة من النساء.

أفادت الوزارة أن حوالي 10900 شخص يعانون من إصابات جسدية، بينما يعاني 5 في المئة من الذين تلقوا العلاج من ضائقة نفسية، من بينهم 2900 شخص يعانون من إصابات جسدية ونفسية مجتمعة. ووفقًا للوزارة، من إجمالي الجرحى، يعاني 6 في المئة من إصابات متوسطة، و4 في المئة من إصابات خطيرة. وتم تركيب أطراف صناعية لـ 72 شخصًا مبتوري الأطراف.

في يوليو 2024، أعلنت وزارة الدفاع أن 9250 جنديًا من الجيش أصيبوا خلال تسعة أشهر من القتال. كما توقعت حينها إصابة 14,000 جندي على مدار العام 2024، وقد تجاوزت أعداد يوم الأحد هذا التوقع. وفي حين شهد النصف الثاني من العام 2024 انخفاضًا في عدد الجنود الجرحى، إلا أن فترة الحرب الحالية بأكملها شهدت زيادة بنسبة 20 في المئة مقارنة بالعام الذي سبقها.

كل هذا لا يزال يقتصر على الجنود، نظرًا لأن الغالبية العظمى من القتلى والجرحى على يد حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 كانوا مدنيين، حيث أن عدد القتلى والجرحى المدنيين يفوق أي رقم مقارن لعقود. وقامت الوزارة بتبسيط الكثير من الإجراءات البيروقراطية لكسب الاعتراف، وهناك 300 خيار علاجي تكنولوجي جديد متاح للجنود المصابين. وفي يوليو/تموز 2024، أعلنت الوزارة أن 70 في المئة من الجرحى كانوا جنود احتياط، بينما كان 30 في المئة منهم ضباطًا في الخدمة الإلزامية أو ضباطًا محترفين.

قبل الحرب، كان هناك حوالي 62,000 جندي مصاب من الحروب والمعارك السابقة، منهم 18 في المئة، أو 11,000، عانوا من أذى نفسي. ومن بين هؤلاء الـ 11,000، عانى حوالي 8,000، أو 70 في المئة، من أعراض نفسية كمشاكلهم الرئيسية. وقد صرح الجيش الإسرائيلي بأنه فخور بأن 85 في المئة من جنوده الذين قد يتعرضون لمزيج من الأذى الجسدي أو النفسي بسبب تجاربهم الحربية قادرون على العودة إلى ساحة المعركة.

علاوة على ذلك، يفخر الجيش بأكثر من 850 معالجًا نفسيًا جديدًا عيّنهم للتعامل مع المشاكل النفسية المتزايدة جراء الحرب. ومع ذلك، أثار بعض الخبراء والأدلة القصصية تساؤلات حول ما إذا كان الجو السائد بين هؤلاء المعالجين وقادة المعارك مُهيئًا بالفعل للتعامل مع قضايا مثل اضطراب ما بعد الصدمة بشكل صحيح، أو ما إذا كان هناك ضغط غير مبرر من مسؤولين رئيسيين لإعادة الجنود إلى المعركة حتى لو كانت حالتهم النفسية على حافة الاستقرار. وانتقد آخرون الجيش لتقديمه العلاج بشكل رئيس للجنود المقاتلين في الخطوط الأمامية، بينما يتجاهل الصدمات التي يتعرض لها أنواع أخرى من الجنود الذين يشهدون أو يمرون بمجموعة متنوعة من التجارب المؤلمة أثناء خدمتهم، حتى لو لم يكونوا مقاتلين فعليًا.

* * *

موقع واينت: عاد الصراع إلى الشوارع.

بقلم ناحوم برنياع

نتنياهو ينظر إلى عشرات الآلاف من المتظاهرين الذين يهتفون "بالاستهجان" ولا يضره ذلك. سيتم إعلان إغلاق عام للاقتصاد وسيكلف مئات الملايين - ولن يرف له جفن. لا يضره المال ما دام مال الدولة. كانت أحكام المحكمة العليا تؤلمه في السابق. لكن حالما أعلن عدم التزامه بها، زال الألم. إذا لم يكن هناك ألم، فلا خوف، ولا قيود، ولا فرامل. كان هناك ازدحام شديد الليلة الماضية في ساحة حبيما والشوارع المجاورة. لم يكن هناك فرح في المظاهرة، على الرغم من الطبول والصفارات؛ لو كان هناك غضب لكان خافتا. ولكن كان هناك استقرار هائل في صفوف المتشددين، وهو ما شكل بداية لسلسلة من أعمال الاحتجاج اليومية، أكثر جذرية وأقل جذرية.

إن استئناف المظاهرات الكبيرة خير جيد لكل من يخشى على وجود إسرائيل كدولة حرة. في أميركا يوجد رئيس يقوض الدستور واللعبة الديمقراطية، ولا أحد ينزل إلى الشوارع. نصف أميركا يشعر بالقلق، لكن حتى الآن لم يخرج أحد إلى الشوارع. شوارعنا أصبحت أكثر امتلاءً.

إن الحكومة الإسرائيلية الحالية وزعيمها يستحقون بكل جدارة كل الاحتجاجات ضدهم، سواء تلك التي حدثت أو التي ستأتي. يمكنك حتى أن تقول أن هذا هو الشيء الوحيد الذي حصلوا عليه بصدق. لكن هنا تكمن المشكلة: الاحتجاجات لا تكون فعالة إلا عندما تؤذي الحكام. إذا لم يكن هناك ألم، فلا خوف، ولا قيود، ولا فرامل. ويبدو أن نتنياهو اليوم خالٍ من الألم. هذا ليس نتنياهو عام 2011 الذي بحث تحت الأرض عن حل يهدئ احتجاجات روتشيلد، وقلب العالم رأساً على عقب من أجل خير إيجابي على موقع واللا الذي لم يستطع النوم في الليل بسبب انخفاض بنسبة واحد في المئة في استطلاعات الرأي. إنه رجل مختلف: ما يشعر به الإسرائيليون صغير بالنسبة له. فهو واثق من أنه سيكون قادرًا على التفاهم مع نصف الشعب؛ يكره النصف الثاني. إنهم جزء من مؤامرة مظلمة تهدف إلى القضاء عليه.

لا وسيلة لإيذائه، لأن كل ما يؤدي رؤساء الوزراء لم يعد يؤذيه. ينظر إلى عشرات الآلاف من المتظاهرين الذين يهتفون "بالاستهجان" عندما يرون صورته على الشاشة، ولا يؤذيه ذلك. وسيأتي مئات الآلاف للتظاهر ضده، وهذا لن يضره أيضاً؛ سيتم إعلان إغلاق عام للاقتصاد وسيكلف مئات الملايين - ولن يرف له جفن. المال لا يضره طالما أنه مال الدولة؛ كانت أحكام المحكمة العليا تؤلمه في السابق. لكن زال الألم حالما أعلن عدم التزامه بها.

إن فشل السابع من أكتوبر لا يضره، بل أقنع نفسه بأن ذلك كان فشل الآخرين. إن مصير المختطفين وعائلاتهم لا يؤلمه: بل هو ألم الآخرين. وقال المبعوث الأميركي ستيف ويتكوف خلال عطلة نهاية الأسبوع إن نتنياهو لا يرى في إطلاق سراح الرهائن أولوية. وأضاف نصف مجاملة: نتنياهو يتصرف بهذه الطريقة ضد الرأي العام في إسرائيل. ولم يفهم ويتكوف أن الرأي العام في عالم نتنياهو الجديد لا يشكل أهمية تذكر.

لقد تحرر نتنياهو من الألم في مواجهة ما يحدث في المطلة، في الطرف، في الجيش، في الشبابك، في الجهاز القضائي، وهذا لا يضره: مثل ترامب، أقنع نفسه بأن كل مسؤول هو من الدولة العميقة، والجميع ضده. يجب إقالتهم، والانتقام منهم، لا علاج الأممهم.

التحرر من الألم قوة. فهو يسمح للحكومة بتنفيذ انقلابها في خضم الحرب، واستغلال الحرب لإسكات المعارضة وتسريع الانقلاب. وهذا ما فعله موسوليني في إيطاليا، وحقق نجاحاً كبيراً. وهذا ما فعله فرانكو في إسبانيا. نتنياهو، كما يقولون، يعرف التاريخ.

ودعا لبيد وجولان، المتحدثان الرئيسيان في مظاهرة هبيما، إلى العصيان، كل على طريقته. ولم يشرحوا كيف يتم ذلك، وماذا يقولون تحديداً لجابي الضرائب، ورجل الشرطة، وقائد الجيش. وحتى اليوم، هناك تردد هادئ في جيش الاحتياط، عادة لأسباب شخصية وضغوط مالية وعائلية، ولكن أيضاً بسبب تهرب المتشددين الدينيين والحرب التي لا تنتهي. هل يضر هذا بنتنياهو وحكومته؟ ليس بعد. إنهم يتصرفون كما لو أن المقاتلين هم مورد غير محدود. السعوديون لديهم النفط؛ حكومتنا لديها جنود.

لقد تعلم نتنياهو من ترامب قوة الإشارة بالإهم: إذا كان نصف الإسرائيليين يتألمون بسبب إقالة المستشار القانوني للحكومة، فإن النصف الآخر سعيد برؤيتهم في المهم. ويهدف إقالة المستشار إلى تحرير الحكومة من اختصاص المحكمة. الحقد هو المكافأة: فهو يعمل بشكل رائع على الجهير. "اقتلعوا إحدى أعيننا"، هذا ما يطلبه أتباع الكتاب المقدس. إذا حركت عينيك إلى الجانب الآخر، فستجعلنا سعداء.

* * *

موقع واينت: تواجه المحكمة العليا القرار الأهم في تاريخها

بقلم نداف إيال

بعد كل هذا التحريض والحملة التي لا تنتهي، جاء المتظاهرون في المطر والبرد، مع المظلات والمعاطف، وفي مواجهة عنف بعد أكثر من 18 شهراً، وبعد الصدمة والألم الشديد، والحرب والسقوط، وأيام الاحتياط التي لا تنتهي، وبعد موجة الافتراءات والمؤامرات التي مارسها آلة السم وعملاؤها. وبعد كل هذا جاء الاحتجاج وأثبت أنه لا يزال هنا.

هذا ليس واضحاً. لقد ابتهج المحيطون برئيس الوزراء في بداية الأسبوع الماضي؛ العقول لا تفعل شيئاً وأعلنوا بفرح عن موت مشاعر كابلان، تلك المشاعر التي أثارت احتجاجاً جماهيرياً غير مسبوق في العالم الغربي من حيث نطاقه واتساقه، من أجل الديمقراطية الإسرائيلية. إن صعوبات كسب العيش، والاكتئاب الناجم عن الحرب التي لا تنتهي، والأشخاص الذين كرسوا وقتهم لإعادة المخطوفين. كل هذه كانت مزايا في نظر جماعة نتنياهو. كانوا يعتقدون أن الناس الآن سوف يجلسون في منازلهم

ويدشاهدون ديمقراطيتهم تتعرض للضرب والضرب والسحق. حكومة تنقل المليارات بيد إلى المتشددين الدينيين أثناء الحرب، وتمنحهم تراخيص التهريب، وتريد باليد الأخرى تغيير اختيار القضاة، وإقالة المستشار القانوني، وإقالة رئيس الشاباك؛ حكومة زعيمها غير مستعد للالتزام بأمر المحكمة، ويجري التحقيق مع شركائه بشبهة الرشوة والاتصال بعميل أجنبي لنظام محب لحماس؛ زعيم الإرهابيين الذي أنشأ لجنة تحقيق رسمية، يرفض تحمل المسؤولية، ويزرع الاستياء الذي لا نهاية له، ويستمتع بحصاد الكراهية.

وبعد كل هذا التحريض والحملة التي لا تنتهي، جاء المتظاهرون. في المطر والبرد، مع المظلات والمعاطف، وفي مواجهة عنف الشرطة. وأثبتوا: وجود وطنيين في القدس وفي تل أبيب. أولئك الذين يفهمون خطة الحكومة جيدًا: الاستيلاء السياسي الجامح وغير القانوني على أي جسم يبقى مستقلًا ومخلصًا لدولة إسرائيل وقوانينها. إخضاعه لنظام واحد، يكاد يكون عائليًا.

ولنتحدث عن هذا الاستحواذ. ماذا يقول رئيس الوزراء عن إقالة رئيس جهاز الشاباك؟ إنه لا يثق به. ظاهريًا، يبدو الأمر بسيطًا. ففي النهاية، يجب أن يكون بين رئيس الوزراء ورئيس الجهاز التابع له لغة مشتركة، وبالتأكيد ثقة متبادلة. ولكن ما هو مصدر "انعدام الثقة"؟ ماذا فعل رونين بار بالضبط؟ لا يوجد أي أساس واقعي. 7 أكتوبر ليس هو السبب؛ حتى بيبي لم يطرح هذه الحجة. في إطار عملية الاحتيال الشاملة المعروفة باسم مكتب رئيس الوزراء، ألمح نتنياهو أمس إلى أن موقفه لا أساس له من الصحة. فحاول تصحيح ذلك بمقطع فيديو غريب آخر، قال فيه إن انعدام الثقة برونين بار بدأ عندما لم يُوظف ليلاً. لسبب ما، حُذفت هذه الحجة من النص (الغريب أيضًا) الذي قُدِّم إلى اجتماع المساء في الحكومة. ويُضاف إلى ذلك أن مكتب نتنياهو قد تلقى جميع المعلومات التي كانت بحوزة الشاباك تلك الليلة. فماذا حدث فجأة؟ شيئان حقيقيان:

الأول هو التحقيق في قضية قطر غيت.

الثاني - نشر تحقيقات الشاباك التي حملت المسؤولية عن قرارات القيادة السياسية. لكن نتنياهو لا يُثير هذه الحجج أيضًا، لأنه يعلم أنها تُحمله المسؤولية.

إذا كان كل رئيس للشاباك يعرف أنه في اللحظة التي لا يفعل فيها كل ما يطلبه منه بيبي، فإن رئيس الوزراء س "يفقد الثقة"، وبعد ذلك ستصل هذه التكتكة إلى اجتماع الحكومة - من دون أي إجراء، من دون جلسة استماع وفقًا لقواعد القانون الإداري، من دون أي حجة واقعية - وسوف يتحول إلى دمية سياسية كاملة.

في الواقع، يريد رئيس الوزراء إرساء قاعدة: كلما لم يُعجبه رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك)، يُحيل الأمر إلى الحكومة للموافقة عليه، ويُفصل الشخص المذكور. مثل مدير عام وزارة حكومية (منصب ثقة شخصية). لكن رئيس الشاباك، بحكم القانون، ليس مُعيَّنًا شخصيًا من نتنياهو، ولا هو خادمٌ شخصيٌّ مؤتمن. إذا علم كل رئيس شاباك أنه في اللحظة التي لا ينفذ فيها كل ما يطلبه منه بيبي، فإن رئيس الوزراء "سيفقد الثقة"، وعندها سيصل هذا المنع إلى اجتماع حكومي - دون أي إجراء، ودون جلسة استماع وفقًا لقواعد القانون الإداري، ودون أي حجج واقعية - فسيصبح دميةً سياسيةً تمامًا. لدينا العديد من رؤساء الشاباك الذين يشهدون بالفعل بأن نتنياهو طلب منهم القيام بأشياء لن تُنقذ. إذا كان نتنياهو يملك أداة الإقالة السريعة، مرة أخرى، من دون إجراء، فسيكون قادرًا على تغيير رؤوس الشاباك مثل الجوارب، حتى يجد شخصًا يفعل كل ما يقوله.

وهذا خطير جدًا. لأن الشاباك ليس شرطة سرية، على عكس الجهل الذي يُظهره مُرُوجو بيبي على الإنترنت. توجد شرطة سرية في الأنظمة الديكتاتورية؛ فهي تتجسس على المواطنين وتخدم الزعيم بحكم التعريف. الشاباك أداة يُفترض في المقام الأول أن

تُحبط الهجمات الإرهابية وتحافظ على أنظمة الحكم الديمقراطية، وكل ذلك وفقاً لقانون الشاباك. يمتلك الشاباك قدرات هائلة، وهو بطبيعته يعمل بسرية؛ إن الاستخدام غير المسؤول لهذه القدرات من قِبل رئيس الشاباك، الذي سيُردع ويُخيف، أو الأسوأ من ذلك، خادم ساخط، سيُنشئ شرطة سرية هنا.

تواجه المحكمة العليا أهم قرار في تاريخها. ولا يعني هذا نهاية ولاية رونين بار. ففي النهاية، وافق بار نفسه مبدئياً على الاستقالة، نظراً لمسؤوليته غير المتنازع عليها عن أحداث السابع من أكتوبر. ويمكن للمحكمة العليا أن تحوّل الجلسة إلى مسألة تسوية؛ الدفع نحو التوصل إلى تاريخ متفق عليه. ولكن هذا سيكون بمثابة هروب رهيب من المسؤولية. من واجبه أن يوضح للقيادة السياسية أنه في ظل هذه الظروف، يُشكل قرار الحكومة بإقالة رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) خطراً داهماً. هذا أمرٌ محافظٌ بامتياز؛ فهناك أمورٌ لا تُنفذ، أو تُنفذ في عملية منظمة ودقيقة ومطولة. ليس في مقاطع الفيديو على تويتر.

ويلعب نتنهاو الآن بمسألة الامتثال لأمر المحكمة. إنها لعبة خطيرة جداً، خاصة بالنسبة له. إن مخالفة أمر المحكمة العليا عملٌ غير قانوني، يدل على عجزٍ مُفرط، ويُعرض جوهر الحكم الديمقراطي في إسرائيل للخطر. وقد أوضح مسؤولو الاقتصاد والهيستدروت ما ستكون عليه النتيجة: عصيان مدني واسع النطاق، وهو أمرٌ لن تقبله الحكومة.

وبخلاف الخطاب السائد، أريد أن أصدق أن الحرب الأهلية ليست ممكنة. لقد قضيت وقتاً في بلدان يوغوسلافيا السابقة؛ معظم الدول التي شاركت في الحرب لم تتعافَ أبداً. وهنا في إسرائيل - من سيقاتل من، ومن سينتصر على ماذا. من يأمر الآخرين بإطلاق النار وقتل العديد من الإسرائيليين الآخرين؟ ومن سيفر مع وحدته؟ ونظراً للتهديدات بالقتل التي تحيط بإسرائيل، فمن الصعب بالنسبة لكل إسرائيلي أن يتصور هذا الكابوس. ربما أنا ساذج.

لقد كان مقطع الفيديو الذي نشره نتنهاو الليلة الماضية واضحاً: كما هو الحال دائماً، فهو يركب نمر الاستياء. سيحاول تحقيق كل ما هو ممكن. إذا فشل محاكمة بار، فهو يعتقد أنه سيتمكن من إقرار إقالة المدعي العام. أما إذا فشل في إقرار كليهما، فسيبقى أمامه تغيير في لجنة التعيينات القضائية. سيجني شيئاً من كل هذا، حتى لو لم يكن كل شيء.

لا يوجد أي راحة في ذلك. النمر يواصل الركض، ونتنهاو لا يتوقف؛ في بعض الأحيان يبدو الأمر كما لو أنه نسي من كان يركب من. إنه يبحث عن الفريسة. الفريسة هي الحرية.

* * *

موقع واينت: من هي الدولة العميقة الحقيقية هنا؟

بقلم بن درور يميني

"الدولة العميقة" هي آلية تدوس على إرادة الأغلبية والديمقراطية، في خدمة النخبة القوية. وهذا هو الوضع بالضبط في إسرائيل. أقلية تسيطر على الائتلاف تضطهد الأغلبية، وتحول المليارات من التعليم والأمن إلى المدارس الدينية، وتروج لقانون التهرب، وتتجاهل مطلب تشكيل لجنة تحقيق رسمية، وتمسك بالسلطة رغم أن أغلبية الجمهور تريد الانتخابات. والآن هناك دعوات من الدولة العميقة الحقيقية لدوس قرار المحكمة العليا، إذا قضت بأن إقالة رئيس جهاز الشاباك يجب أن يتم منعها.

نتنياهو نفسه، في تجسيده السابق العاقل كوزير للمالية، حاول كبح جماح الدولة العميقة التي تتكون من أولئك الذين لا يعملون، ولا يدفعون الضرائب، ولا يخدمون في الجيش، ولكنهم يطالبون بالمزيد والمزيد. وقال نتنياهو في ذلك الوقت: "في المجتمع الحردي، لم يكن هناك عمل، بل كان لديهم الكثير من الأطفال الذين كان يتعين على الآخرين، القطاع العام والقطاع الخاص، أن يدفعوا ثمن ذلك". "الآخرون" هم الذين يحملون الوطن على أكتافهم. "الآخرون" هم الذين يحاربهم نتنياهو اليوم. "الآخرون" هم أولئك الذين بدونهم، كما اعترف نتنياهو، في مثل السمين والنحيف، ستتهار دولة إسرائيل.

نفخ نتنياهو عام 2003 بالوفاً تجريبياً. واقترح تقسيم بيت شيمش إلى مدينتين، علمانية وأرثوذكسية متشددة. وكان الحرديم خائفين. رد إيلي يشاي، الذي كان آنذاك وزيراً للداخلية، على الفور: "لن يكون للمدينة الأرثوذكسية المتشددة أي دخل، ولا ضرائب، ولا صناعة. ليس من الصواب أن نفعل ذلك". كل كلمة. وهذا ينطبق على بيت شيمش. وهذا ينطبق على إسرائيل بأكملها. أن نتنياهو رحل. اليوم لدينا بيبي، وهو رئيس العصابة العسكرية العميقة المعادية للصهيونية.

قبل أيام قليلة، وبعد انعطافة كاملة، كتب نتنياهو: "في أميركا وإسرائيل، عندما يفوز زعيم يميني قوي بالانتخابات، تستخدم الدولة العميقة، في خدمة اليسار، نظام العدالة بشكل منحرف لإحباط إرادة الشعب. لن يفوزوا. نحن نقف أقوى معاً". لذا فمن المفيد التحقق من "يقف بقوة" هنا وضد من. حسناً، عندما يروج بيبي لقانون التهرب، فهو لا يتصرف ضد "اليسار". إنه يتصرف ضد المقاتلين. إنه يتصرف ضد الجيش، ضد الدولة. ففي نهاية المطاف، تُظهر الاستطلاعات أن غالبية اليمين وغالبية المتدينين القوميين يعارضون افتراضه التشريعي، ويعارضون تخفيضات ميزانيتي التعليم والدفاع لتمويل المزيد من المتهربين من الضرائب. والأمر يزداد سوءاً. لقد حضر وزير الدفاع، بصفته الشخصية، حدثاً استضافته الدولة العميقة الأرثوذكسية المتشددة، حيث غنت حشود من المتقاعسين: "نحن لا نذهب إلى مكاتيم". ما هذا الجنون؟ محاربة الدولة العميقة من اليسار أم الدعم الجنوني للدولة العميقة المعادية للصهيونية؟ بفضل نتنياهو وإسرائيل كاتس، هؤلاء هم المتهربون الذين "يقفون معاً بقوة" ضد الأغلبية. ضد المقاتلين. ضد المصالح الوطنية.

يمكننا الاستمرار. كم من الإسرائيليين يريدون من كتائب سموتريتش وبن غفير إنشاء المزيد والمزيد من البؤر الاستيطانية التي تخلق "دولة واحدة من البحر إلى الأردن" هنا؟ كم من الإسرائيليين يريدون تحويل 24 في المئة من ميزانية تطوير الطرق التابعة لوزارة المواصلات إلى هذه البؤر الاستيطانية، في حين أن طرق دولة إسرائيل تنهار بسبب الاختناقات المرورية؟ هل هذا قرار غالي بهاراف بالرحيل؟ هل هذا قرار اليسار؟ لا. وهذا هو نوع آخر من القمع الذي تمارسه الدولة العميقة المعادية للصهيونية على دولة إسرائيل.

وقد أجرى البروفيسور يوغين كيندال الذي شغل منصب رئيس المجلس الاقتصادي الوطني في عهد نتنياهو من العام 2009 إلى العام 2015، حسابات ووجد أن الأسرة غير الحريدية تدفع 24 ألف شيكل أكثر مما تتلقاه من الدولة. في المقابل، تتلقى العائلة المتشددة من الدولة، أو بالأحرى تبتزها، 130 ألف شيكل أكثر مما تعطىها. حذر كيندال في مايو/أيار 2024 من أن "إسرائيل لن تكون قادرة على الوجود كدولة يهودية ذات سيادة في العقود المقبلة". هذه هي الدولة العميقة الحقيقية. وهي قوية

وخطيرة. وقد ازدادت قوتها منذ أن تم إنشاء حكومة كاملة الحقوق هنا. ولا توجد دولة عميقة على اليسار قادرة على إيقاف هذه الدولة العميقة المعادية للصهيونية.

إن عملية الاحتياال الضخمة التي ينفذها نتنياهو بشأن الدولة العميقة على اليسار لها دعاءة. الأول هو البروفيسور موشيه كوهين إيليا، الذي يدعو إلى إغلاق كليات الحقوق في الجامعات. لماذا الجمل فقط؟ دعونا نغلق الجامعات هناك اجتماعات. وسوف يقومون هناك بالفعل بتطوير القبة الحديدية ونظام الليزر. من يحتاج إلى مشاركة المتخصصين في التكنولوجيا والقانون في الاحتجاج؟ أو الدكتور غادي تاوب، الذي كان له نقدٌ جوهريٌّ في السابق، ويثبت اليوم أن التصيد الأكاديمي لا يأتي من اليسار فحسب، بل من اليمين أيضاً. إنهم يخلقون عدوًا وهميًا يُسمى "الدولة العميقة في اليسار"، تمامًا كما يخلق مُعادو السامية "دولة عميقة يهودية" تُسيطر على هوليوود ووسائل الإعلام والبنوك. هم، وكثيرون غيرهم، يجدون صعوبةً في النظر إلى الحقائق الواضحة: تأثير الدولة العميقة على الجانب القومي الحريدي أقوى بألف مرة من بقايا الدولة العميقة في اليسار.

لقد تم انتخاب الحكومة الحالية بشكل قانوني. لكن منذ إنشائها، يبدو أن كل خطواتها، بما في ذلك ثورة النظام المتجددة، بما في ذلك تشوهات الميزانية، بما في ذلك الترويج لقانون التهرب الضريبي، بما في ذلك دهس المقاتلين، بما في ذلك التخلي عن المسؤولية عن 7 أكتوبر، بما في ذلك التخلي عن المحتجزين - هي مخالفة لإرادة الأغلبية. هناك حكومة في إسرائيل. حكومة الدولة العميقة. نحن بحاجة إلى الانتخابات.

* * *

كالاليست: لقد أزيلت الأقنعة، وانكسرت الأدوات: نتنهاوأم الديمقراطية؟

بقلم أمير زيف

وعادت الاحتجاجات، مدفوعة بغضب عارم لم يتمكن برد القدس وتعنت الحكومة من احتوائه. وعلى النقيض من الانقلاب "الأول"، فإن نتنهاو هو الآن في المقدمة، وليس ليفين، ولا روثمان، ولا كوهيليت، ولا الحريديم. فهو يذهب "بكل شيء"، حتى لو كان الأمر يستلزم حل إسرائيل.

. لقد عاد هذا الاحتجاج، هذا الانقلاب، بقوة. الهتافات والشعارات والإصرار، تردد صدى أيام الانقلاب "الأول". لقد تم إخماد هذا الاحتجاج في لحظة واحدة في مذبحه السابع من أكتوبر، بعد أن تم لفه أولاً بالأخوة الزائفة وإظهار الندم من جانب الحكومة، ثم أفسح المجال للإرهاب والحرب والمحتجزين الذين لم يعودوا أبدًا، وأخيراً اتخذ شكلاً جديداً مهذباً ودمويًا وحزينًا. وهنا، في نهاية الأسبوع، في شارع غزة، وفي ليلة الخميس أمام مكتب رئيس الوزراء، تحول الألم إلى غضب. هذا الغضب. في برد القدس القارس، وفي ظل المطر الغزير الذي لم يتوقف عن الهطول، ومع صفارة الإنذار التي تحذر من صاروخ حوثي، كان من الممكن الشعور بالغضب في الهواء مرة أخرى، تحت نافذة الحكومة المختومة التي تجتمع وتوافق بالإجماع على إقالة رئيس الشباك، وستجتمع غدًا للموافقة بالإجماع على إقالة المستشار القانوني للحكومة. لكن الشعور بالديغا فو خادع. هناك فرق

كبير بين ما يحدث الآن وما حدث آنذاك: لقد أزيلت الأقنعة. كانت الأطباق مكسورة. وهكذا، في أوائل عام 2023، جرت محاولة خادعة وضعيفة، وما زالت محاولة. لإضفاء صفة "إصلاح" النظام القضائي أو "موازنة" السلطة بين السلطات على الانقلاب. حتى في الائتلاف كان هناك من زعم أن هذا لم يكن أكثر من طموح سياسي ليريف ليفين خرج عن السيطرة، وأيديولوجية كوهيليت التي لم يتم فهمها بشكل صحيح. انطلق الثوار إلى الأمام وداسوا كل شيء في طريقهم، لكنهم زعموا ظاهرياً أنهم جاؤوا للتكفير عن خطاياهم.

لم يعد هناك الآن أي غطاء من أي نوع، ولا توجد أي محاولة لتوفير مثل هذا الغطاء. نتناهاه يقف في المقدمة، وليس ليفين، وليس روتمان، وليس كوهيليت، وليس الحريديم. في مواجهة التحقيقات المتعمقة التي أجريت في مكتبه في قضية قطر جيت، وقبل استجوابه في محاكمته مباشرة، عندما هددت نهاية الحرب بإسقاط حكومته، قرر أن يخوض "المغامرة بكل شيء". أنا أو الديمقراطية. وأنا هنا لا لأصلح بل لأهدم، حتى ولو كان المعنى الواضح هو تفكيك دولة إسرائيل. لم يعد رئيس الوزراء يتردد في القول بصوت عالٍ إنه لن يحترم قرار محكمة العدل العليا ولن يتصرف وفقاً لتعليمات المستشار القانوني للحكومة؛ وهو لا يرف له جفن عندما يدعي أن رونين بار هو في الواقع خائن كان على علم بهجوم حماس مسبقاً لكنه اختار الصمت؛ وعلى سبيل الحلوى، فهو يضخ مؤامرة عميقة كان من شأن كبار المسممين أن يترددوا لفترة أطول قليلاً قبل بثها. إنها معركة مفتوحة، بلا أقنعة. ولم يكن من قبيل الصدفة أن واجه المتظاهرون في شارع غزة يوم الأربعاء نقاط تفتيش وخيولاً وأفراداً من الحرس الوطني التابع لإيتامار بن غفير، وكثير منهم بدون بطاقات أسماء، وتعرضوا للضرب المبرح. وقام أصدقاؤهم ليلة الخميس بتحطيم نوافذ السيارات، في ظاهر الأمر كخطة عقابية جديدة، ولكنها في الحقيقة كانت مستوردة مباشرة من الأراضي الفلسطينية. وليس لديهم ما يدعو للقلق على أية حال، فوزارة الدفاع سوف تخضع لمسؤولية ليفين، وسرعان ما سيصبح القضاة تابعين لنا أيضاً. تمت إزالة الأقنعة، وتم كسر الأطباق. نتناهاه أو الديمقراطية. وعندما يتعلق الأمر بالبدائل، فإن المطر والبرد والضرب من جانب رجال الشرطة ليست تضحيات بسيطة.

* * *

24NEWS: اندلاع صراع حاد بين بن غفير ورئيس الشاباك خلال جلسة الكابينيت لهذا السبب

اندلعت مواجهة عاصفة خلال جلسة المجلس الوزراء المصغر - الكابينيت، بعد أن تلقى وزير الأمن القومي إيتامار بن غفير تقريراً من مستشاريه حول الكشف عن أن رئيس الشاباك رونين بار أمر بجمع معلومات ضده، وأثار الكشف الذي نشره الصحافي عاميت سيجل في القناة الإسرائيلية أخبار 12 ضجة كبيرة في الكابينيت مساء الأحد.. ولم يتردد الوزير بن غفير ووجه السؤال مباشرة إلى رئيس الشاباك: "هل أنت وراء هذا؟"، رداً على ذلك، نفى رئيس الشاباك رونين بار هذه المزاعم وقال: "كذب، ولا مرة أصدرت أمراً بإجراء تحقيق ضدك. إنهم ينقلون أمورا كاذبة عني طوال الوقت." في بداية الجلسة، خرج بن غفير وعاد بوثائق قدمها للمشاركين في الجلسة، الأمر الذي زاد من حدة الاتهامات ضد رئيس الشاباك. وقال بن غفير: "الحديث يدور عن رئيس شاباك كاذب، مجرم ومكانه في السجن". وتابع "إنه يرأس جهاز سري يتجسس وراء المستوى السياسي، يأمر بجمع معلومات عنهم لتجريمهم، ويحاول القيام بانقلاب."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: دراسة: حوالي مليون إسرائيلي يعيشون في الخارج، مما يغير وجه يهود أوروبا

بقلم زيف ستوب

يعيش ما يقارب من مليون إسرائيلي وأبنائهم خارج إسرائيل، وفقا لتقرير جديد صادر عن معهد أبحاث السياسات اليهودية ومقره لندن. وفي حين أن معظم المغتربين الإسرائيليين يعيشون في الولايات المتحدة، فقد اختار العديد من الإسرائيليين الانتقال إلى أوروبا على مدى السنوات الـ 25 الماضية، مع تأثيرات عميقة على الجاليات اليهودية المحلية هناك، كما أشار دانييل ستيتسكي، مؤلف التقرير وكبير الباحثين ومدير وحدة الديموغرافيا الأوروبية في معهد أبحاث السياسات اليهودية. وكتب ستيتسكي في التقرير أن البيانات تشير إلى أن "الشتات اليهودي يمر بتحول كبير"، مضيفاً أنه من المرجح أن يتبع ذلك "تحول ثقافي... على خلفية التحول الديموغرافي".

يستند التقرير، الذي يدعي أنه يقدم أكثر المعلومات تفصيلاً عن المغتربين الإسرائيليين حتى الآن، إلى بيانات تم جمعها بين عامي 2021 و2023، ولا يعكس التغيرات السكانية التي حدثت بعد أن شنت حماس حربها على إسرائيل في 7 أكتوبر 2023، حسبما قال ستيتسكي لـ"تايمز أوف إسرائيل". غادر أكثر من 82 ألف إسرائيلي البلاد في عام 2024، وفقا لبيانات دائرة الإحصاء المركزية. وأشار ستيتسكي إلى أنه لا يزال من السابق لأوانه تقييم تأثيرهم على المدى الطويل.

عاش حوالي 630 ألف إسرائيلي خارج إسرائيل خلال الفترة التي شملها المسح، أي ما يعادل حوالي 6 في المئة من سكان إسرائيل. ويشمل ذلك 328 ألف شخص ولدوا في إسرائيل و302 ألف آخرين ولدوا في أماكن أخرى لكنهم حصلوا على الجنسية الإسرائيلية وعاشوا في إسرائيل خلال حياتهم.

وقال التقرير أنه عند إضافة أبنائهم الذين ليسوا مواطنين إسرائيليين إلى الحساب، فإن هناك حوالي 955 ألف شخص "مرتبطين بإسرائيل" خارج إسرائيل. حوالي 80 في المئة من هذا المجموع هم من اليهود، والباقي من المسلمين ومجموعات أخرى.

وقال ستيتسكي لـ"تايمز أوف إسرائيل": "يمكننا أن نرى أنه لو بقي كل هؤلاء الأشخاص في إسرائيل، لكان لدى الدولة حوالي مليون شخص آخر، ربما 11 مليون شخص بدلا من 10 ملايين شخص حاليًا". مضيفاً: "أنا لست متأكدا من أن هذا الفرق كبير جدًا بالنسبة لإسرائيل في الصورة الكبيرة، ولكن قد يختلف الآخرون في الرأي".

يقيم أكبر عدد من الإسرائيليين في الخارج في الولايات المتحدة، حيث يقيم نصفهم تقريبًا، تليها كندا وألمانيا وبريطانيا. وأشار التقرير إلى أن حوالي ثلاثة أرباع الإسرائيليين خارج إسرائيل يعيشون في البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية.

ومع ذلك، فإن عدد الإسرائيليين الذين ينتقلون إلى أوروبا في السنوات الأخيرة أكثر مما كان متوقعًا في السابق، وذلك بسبب عدد من العوامل التي تشمل تعزيز الاقتصادات والقرب الجغرافي من إسرائيل والعديد من البلدان التي تمنح الجنسية للإسرائيليين بناءً على أصولهم، بحسب التقرير.

أصبحت القارة الأوروبية (بما في ذلك بريطانيا) الآن موطنًا لما يقارب من 30 في المئة من الإسرائيليين في الخارج، وهي نسبة كبيرة بالنظر إلى أن 16 في المئة فقط من جميع يهود الشتات الذين يعيشون في القارة.

وقال ستيتسكي: "إذا نظرت إلى أوروبا ككل، فمن الواضح أن أنماط الهجرة المتغيرة تؤثر على ثقافة السكان الأصليين وطابعهم. هذا أمر طبيعي. وهو نفس الشيء بالنسبة للمجتمعات اليهودية والإسرائيليين. فهم يأتون إلى بلد جديد بعقلية مختلفة، وهذا يؤثر على المجتمعات التي ينضمون إليها."

وأشار التقرير إلى أن ألمانيا لديها أكبر عدد من السكان المولودين في إسرائيل في أوروبا، تليها بريطانيا. وتضم هاتان الدولتان معاً ما يقرب من 50 في المئة من الإسرائيليين الذين يعيشون في أوروبا. وفي الوقت نفسه، شهدت العديد من الجاليات اليهودية الصغيرة تدفقات كبيرة من الإسرائيليين. وأشار التقرير إلى أنه خلال العقد الماضي، ارتفع عدد السكان المولودين في إسرائيل بشكل كبير في دول البلطيق (135 في المئة)، وأيرلندا (95 في المئة)، وبلغاريا (78 في المئة)، وتشيكيا (74 في المئة)، وإسبانيا (39 في المئة)، وهولندا (36 في المئة)، وألمانيا (34 في المئة)، وبريطانيا 27 في المئة.

ويشكل اليهود المولودون في إسرائيل الآن ما يقرب من نصف السكان اليهود في النرويج، و41 في المئة في فنلندا، وأكثر من 20 في المئة من الجاليات اليهودية في بلغاريا وإيرلندا وإسبانيا والدنمارك. وأشار ستيتسكي إلى أن هذه الجاليات كان من المتوقع أن تتقلص تدريجياً في السابق، بسبب انخفاض معدلات المواليد وشيخوخة السكان واتساع نطاق الهجرة. ومع ذلك، فإن "انضمام الإسرائيليين إلى هذه المجتمعات يساعد في الحفاظ على مستوياتها العددية بل وزيادتها."

في هولندا، على سبيل المثال، فإن هجرة 200 إسرائيلي سنوياً تعمل على تعويض الانخفاض السكاني في الجالية اليهودية البالغ عددهم 35 ألف نسمة، كما أشار تقرير منفصل في يناير.

في المقابل، يشكل اليهود المولودون في إسرائيل حوالي 3 في المئة فقط من عدد اليهود البالغ عددهم 7.5 مليون يهودي في الولايات المتحدة. وقال التقرير إنه يجب على اليهود في أوروبا أن يتكيفوا مع هذه الاتجاهات المتغيرة، لا سيما زيادة خيارات التعليم اليهودي في المجتمعات التي تنضم إليها العائلات الإسرائيلية الشابة.

وخلص التقرير إلى أن "نظرية 'الشتات المتلاشي'، حتى وإن كانت لا تزال صالحة في جوهرها على المستوى الأوروبي، إلا أنها تحتاج إلى تأهيل على مستوى كل بلد على حدة. إن الغوص بشكل أعمق في ديموغرافية الإسرائيليين في الخارج، وفي أوروبا على وجه الخصوص، يحمل مفتاحاً لذلك."

وقدم ستيتسكي مثلاً بسيطاً على الاتجاهات المتغيرة في أوروبا من سوبر ماركت الكوشر المحلي الذي يرتاده: "في لندن قبل 15 عامًا، لم يكن بإمكانك أن تجد سوى الطعام الأشكنازي، ولم يكن بإمكانك العثور على أي شخص يبيع الكبة. والآن، أصبحت الكبة متوفرة في المتاجر."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: تقرير: الشبابك حقق سراً في تسلل أتباع كهانا إلى الشرطة في عهد بن غفير

بقلم جيريمي شارون

أفاد تقرير يوم الأحد أن جهاز الأمن العام (الشاباك) أجرى تحقيقًا سرّيًا في احتمال تسلل عناصر من اليمين المتطرف إلى الشرطة الإسرائيلية في أعقاب الاشتباه بتدخل سياسي في الشرطة من قبل مكتب وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، المسؤول عن الشرطة. وبدأ أن الشاباك أكد في البداية أنه يفحص هذه المخاوف، لكنه أصدر في وقت لاحق نفيًا. وفي الوقت نفسه، وصف الوزير اليميني المتطرف بن غفير هذا التطور بالـ"زلزال" الذي قال إنه يبرر الخطوة الأخيرة للحكومة بإقالة رئيس الجهاز رونين بار.

وذكرت أخبار القناة 12 أن التحقيق – للاشتباه في تقويض بروتوكولات الحكم في إسرائيل – ركز على تدخل مزعوم من قبل مكتب بن غفير في تعليمات الشرطة بشأن صلاة اليهود في الحرم القدسي في يوم الحداد اليهودي "تبعشا بأف" في أغسطس 2024. وجاء في التقرير أن تحقيق الشاباك بدأ في الشهر التالي، حيث عرض التقرير مذكرة مكتوبة بتاريخ 26 سبتمبر 2024 من رئيس الشاباك الذي أقيلاً مؤخرًا رونين بار قال فيها إن الجهاز "حدد تسلل الكهانية إلى وكالات إنفاذ القانون كظاهرة خطيرة يُعتبر منعها جزءًا من مهمة الشاباك."

الكهانية هي الأيديولوجية التي تبناها زعيم اليمين المتطرف الحاخام مائير كهانا الذي ترأس جماعة "كاخ" القومية المتطرفة المحظورة قبل اغتياله في عام 1990. وكان بار يشير إلى قانون من عام 2002 الذي ينص على أن إحدى مهام الشاباك هي حماية النظام الديمقراطي ومؤسساته.

وقال بار في مذكرته إنه بسبب "تورط صفوف سياسية"، فإن وقف مثل هذا التسلسل يجب أن يتم "بحكمة وحذر"، في إشارة على الأرجح إلى بن غفير.

ويُنظر إلى حزب "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف بزعامة بن غفير على أنه خليفة لحزب "كاخ" العنصري المحظور الذي أسسه كهانا، على الرغم من أن بن غفير ادعى مؤخرًا أنه اعتدل في آرائه.

أعطى بار تعليمات "بجمع الأدلة والشهادات على تورط عناصر سياسية" في أعمال إنفاذ القانون وتحديدًا "ممارسة القوة بشكل غير قانوني." ووفقًا للتقرير، فقد تم إرسال المذكرة بعد ثلاثة أسابيع من اجتماع بين بار والنائبة العامة غالي بهاراف-ميّارا، حيث أثار رئيس الشاباك مخاوف من أن بن غفير قد تجاوز سلطته فيما يتعلق بزيارات اليهود إلى الحرم القدسي من خلال إعطاء أوامر مباشرة بشأن الترتيبات في الموقع. وخلصت مراجعة أجزائها الشاباك إلى أن بن غفير لم يتصرف بشكل غير لائق، لكن بار مع ذلك أمر بإجراء تحقيق في تسرب أتباع كهانا وطالب باستنتاجات حول الموضوع.

وقد دخل بن غفير بنفسه إلى الحرم القدسي في عيد العرش (السوكوت) في شهر أغسطس، وشوهد اليهود وهم يصلون علانية في مخالفة للوضع القائم منذ فترة طويلة الذي يحكم الموقع، وهو الأقدس بالنسبة لليهود باعتباره موقع هيكلين يهوديين قديمين كانا قائمين هناك، وثالث أقدس المواقع بالنسبة للمسلمين، الذين يشيرون إليه باسم مجمع المسجد الأقصى أو الحرم القدسي الشريف. وينكر العديد من القادة المسلمين والعرب أن الموقع مقدس لليهود.

وذكرت صحيفة "هآرتس" في ديسمبر أن القائم بأعمال قائد شرطة لواء القدس آنذاك أمير أرزاني رفض في البداية الموافقة على دخول بن غفير في ذلك اليوم. وأفادت التقارير أن الزيارة تمت على أي حال بعد أن اتصل موظفو الوزير ورئيس مصلحة

السجون الإسرائيلية كوبي يعكوفي، الذي وصفته الصحيفة اليسارية بأنه مقرب من بن غفير، بنائب مفوض الشرطة أفشالوم بيليد. وورد أن أرزاني سمح في النهاية بإقامة الصلاة اليهودية العلنية في ذلك اليوم.

ونقل مسؤولو الشاباك الذين شهدوا ما حدث في ذلك اليوم المعلومات إلى رئيس جهاز الأمن، الذي سعى بعد ذلك إلى فتح التحقيق، بحسب هآرتس.

وذكرت القناة 12 يوم الأحد أنه تم إبلاغ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بالتحقيق، وهو ما سارع مكتب رئيس الوزراء إلى نفيه، وقال في بيان للقناة إن نتنياهو "ليس على علم بالتحقيق ولم يتم إطلاع عليه من قبل رئيس الشاباك."

وأفادت تقارير أن بن غفير استشاط غضبًا من التقرير، الذي نُشر بينما كان هو ونتنياهو وبار وآخرون يحضرون مشاورات أمنية. وقالت تقارير إن وزير الشرطة سأل بار عما إذا كان حقًا وراء التحقيق المزعوم وأن الأخير أجاب: "أكاذيب. لم أمر قط بإجراء تحقيق ضدك."

ثم خرج الوزير بعد ذلك وعاد بنسخة من رسالة بار المزعومة، واصفًا رئيس الشاباك بأنه "كاذب ومجرم مكانه السجن" وأنه "يحاول التحريض على انقلاب."

وأشار جهاز الشاباك في رده على التقرير إلى أن مهمته تشمل التعامل مع منظمة "كاخ" وجماعة "كهانا حي" ذات الصلة، واللتين تم حظرهما في عام 1994 وإعلانهما منظمين إرهابيين في عام 2016، ولكنهما مع ذلك استمرت في النشاط حتى بعد هذين التاريخين.

وقالت إن الوكالة عملت على "كشف" و"إحباط" أنشطة الجماعتين، "وفقًا لمهمتها بموجب القانون." وأضاف البيان: "نتيجة لذلك، ومع ورود معلومات حول هذا الموضوع، يتعامل الجهاز مع المخاوف من تسلسل هذه العناصر إلى المؤسسات الحكومية، وخاصةً إلى مؤسسات إنفاذ القانون."

وقال المفوض العام للشرطة الإسرائيلية دانييل ليفي في بيان له إنه "فوجئ بالادعاءات المزعومة ضد الشرطة" الواردة في التقرير. وجاء في البيان أن "مفوض الشرطة ليس لديه أي فكرة عن ماهية هذه الادعاءات، ولذلك يطلب توضيحات فورية من رئيس الشاباك والنائبة العامة." كما شدد البيان على أنه "بقدر ما أثبتت مثل هذه الشبهات الخطيرة التي لها تداعيات خطيرة، يجب أولاً وقبل كل شيء إحالة تفاصيلها إلى رئيس الجهاز حتى يتمكن من التعامل معها."

وأصدر الشاباك في وقت لاحق بيانًا ينفي فيه فتح التحقيق المذكور في التقرير، على الرغم من رد فعله الأولي الذي بدا أنه يؤكد ذلك. وأوضح البيان الثاني أنه "لم يكن هناك أي تحقيق من قبل الشاباك في هذه المسألة، تجاه الشرطة أو السياسيين، ولا يجري الشاباك أي تحقيق الآن أيضًا." وجاء في البيان أن بار أوضح الأمر مع ليفي، مفوض الشرطة، في مكالمة هاتفية.

ووصف مكتب بن غفير التقرير بأنه "زلزال"، وقال إنه يوضح لماذا لا يمكن لبار أن يبقى رئيسًا للشاباك.

وجاء في البيان "إن رئيس منظمة سرية تبادر إلى إجراء تحقيقات وجمع مواد ضد مسؤولين منتخبين، وتحدد مسبقًا هدفها 'جمع أدلة وشهادات على تورط المستوى السياسي' هو خطر مباشر على الديمقراطية، ويجب أن يغادر فوراً أي منصب."

وفي بيان لاحق على منصة X، قال بن غفير إنه يجب تقديم بار للمحاكمة "لمحاولته تدير انقلاب على الديمقراطية"، مضيقاً أنه لن يكتفي بإقالة رئيس الشاباك، التي يجري تنفيذها حالياً وسط معركة مريرة مع القضاء.

أحد كبار مستشاري بن غفير هو الحاخام بنتسي غوبشتاين، وهو من تلاميذ كهانا اليمينيين المتطرفين ومؤسس منظمة "لهافا" العنصرية المناهضة للاختلاط بين المجموعات العرقية، والذي أدين بالتحريض على العنصرية.

ومن بين كبار مستشاري بن غفير أيضاً حناميل دورفمان، وهو ناشط يميني متطرف سبق أن خضع للتحقيق من قبل الشاباك وشغل منصب رئيس ديوان الوزير. دورفمان هو صهر غوبشتاين. وقد تم استجواب دورفمان مؤخراً من قبل قسم التحقيقات مع أفراد الشرطة في إطار تحقيق مع قائد كبير في شرطة الضفة الغربية يشتبه في أنه تجاهل عمداً عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين لإرضاء بن غفير وكسب ترقية محتملة.

في الأسبوع الماضي، صوتت الحكومة على إقالة بار، حيث أشار نتنياهو إلى عدم ثقته برئيس الوكالة. وصادقت الحكومة يوم الأحد على اقتراح بحجب الثقة عن بهاراف-ميّارا متهمة إياها بإحباط تشريعاتها مراراً وتكراراً وشرعت في عملية تهدف إلى إقالتها. وقد أثارت كلتا الخطوتين غضباً شعبياً ومظاهرات من قبل المنتقدين الذين يزعمون أن نتنياهو والحكومة بأكملها لديهم تضارب مصالح في إقالة رئيس الشاباك، بسبب التحقيق الجاري في الوكالة الأمنية في علاقات غير قانونية مزعومة بين مساعدين مقربين من نتنياهو وقطر.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: مسؤول إسرائيلي: ديرمر يناقش السيطرة العسكرية الإسرائيلية على غزة مع مسؤولين أمريكيين كبار في الإدارة الأمريكية

بقلم لازار بيرمان

خلال زيارته إلى العاصمة الأمريكية واشنطن هذا الأسبوع، سيناقدش وزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر خطة للسيطرة العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة مع كبار المسؤولين الأمريكيين، بحسب ما قاله مسؤول إسرائيلي لـ"تايمز أوف إسرائيل". وستشمل الخطة قيام الجيش الإسرائيلي بتوزيع المساعدات. ويرفض مكتب رئيس الوزراء التعليق على مضمون اجتماعات ديرمر مع مستشار الأمن القومي الأمريكي مايك والتز وغيره من كبار مسؤولي الاستخبارات والدفاع والدبلوماسيين الأمريكيين. حتى الأسبوع الماضي، كان من المقرر أن يسافر مستشار الأمن القومي تساحي هنغي أيضاً، لكنه لن يقوم بالرحلة، كما قال مكتب رئيس الوزراء دون تقديم سبب لهذا التغيير.

ووفقاً لموقع "واللا" فإن ديرمر سيتأأس وفدا من مجلس الأمن القومي والجيش الإسرائيلي والموساد ووزارة الخارجية وهيئة الطاقة الذرية الإسرائيلية. وقد تجنبت إسرائيل حتى الآن الدفع باتجاه الحكم العسكري لقطاع غزة، ولكن مع وجود رئيس

أركان جديد للجيش الإسرائيلي ووزير دفاع جديد - ناهيك عن وجود رئيس جديد في البيت الأبيض - يبدو أن التفكير الإسرائيلي قد تغير. وقال مسؤولون إسرائيليون لصحيفة "واشنطن بوست" إن اجتياح غزة واحتلالها سيتطلب ما يصل إلى خمس فرق من الجيش الإسرائيلي.

* * *

معهد دراسات الأمن القومي: لا لدولة فلسطينية، أو "دولة واحدة"، من دون أغلبية يهودية؛ ونعم لبناء كيان فلسطيني بسيادة محدودة

بقلم أودي ديكل

ترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية

إسرائيل تتبنى رؤية "إدارة الصراع إلى الأبد" مع الفلسطينيين. وتقود خطواتها إلى وضع تسيطر فيه على كافة أبعاد حياة المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية (ومن الممكن أيضاً في قطاع غزة)، وهو ما سيقود، عملياً، إلى "دولة واحدة" بين النهر والبحر. لذلك، المطلوب البحث في نماذج أخرى تمنع إسرائيل من أن تكون مسؤولة بشكل كامل عن حياة الفلسطينيين في الضفة (وفي غزة، حيث يبدو أن إسرائيل في الطريق إلى احتلالها). أحد هذه النماذج هو- حُكم ذاتي ثقافي- ترتيب سياسي يسمح لمجموعة داخل الدولة بالتعبير عن هويتها المتميزة، وخصوصاً أنها تشكل أغلبية في مناطق معينة ومحددة، لكن الحكم الذاتي الثقافي لا يوازي السيادة الكاملة، إنما يركز على منح صلاحيات سلطة معرفة لهذه المجموعة، وفي الوقت نفسه، يحافظ على الدولة كاملة (بحسب البروفيسور روت لبيدوت). لكن المشكلة في مصطلح "حكم ذاتي ثقافي" هي أنه يحافظ على علاقة بينه وبين دولة إسرائيل، في الوقت الذي تسعى إسرائيل للابتعاد عن واقع "الدولة الواحدة"؛ لذلك، من الأفضل استعمال مصطلح سلطة فلسطينية بسيادة محدودة.

السيادة الفلسطينية المحدودة- بما معناه ترتيبات أمنية- جغرافية- يمكن أن تشكل الحل الأكثر معقوليةً، بالنسبة إلى إسرائيل، على الصعيد الأمني، في الوقت الذي تتعرض لضغط دولي وإقليمي من أجل طرح خطة لترتيب الوضع الفلسطيني. بالنسبة إلى الطرفين- الإسرائيلي والفلسطيني معاً- لا توجد أيّ فرصة لتجديد المفاوضات بشأن اتفاق سياسي شامل؛ يعتقدون في إسرائيل أن السيادة الفلسطينية الشاملة يمكن أن تشكل تهديداً خطراً لإسرائيل، فضلاً عن الوضع في الميدان، وبصورة خاصة الحرب المستمرة في غزة، وازدياد احتمال انفجار واسع في الضفة.

الفكرة المركزية - هي أن إسرائيل لا تسيطر على المجتمع الفلسطيني، بل تقوم ببناء واقع انفصال سياسي وجغرافي وديمقراطي، من دون انفصال أمني. الفلسطينيون يحكمون ذاتياً، وفي الوقت نفسه، تحافظ إسرائيل على هويتها كدولة يهودية وديمقراطية.

البعد الجغرافي - ستكون مناطق السيادة الفلسطينية المحدودة في مناطق (أ) و(ب) الموجودة، ويمكن توسيعها إلى مناطق (ج) حتى 8 في المئة، بهدف توسيع السيطرة الفلسطينية على عدة صُعد: تتضمن أغلبية مطلقة (أكثر من 99 في المئة) من المجتمع

الفلسطيني الذي يعيش في الضفة الغربية؛ ويكون هناك تواصل جغرافي؛ ويتم تخصيص مناطق صناعية وأراضي زراعية، وسيسمح وضع حدود لهذه السيادة والتواصل فيما بينها برسم حدود جغرافية وحوافز أمنية بين المنطقة الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية وبقية مناطق إسرائيل، وأيضاً وضع نقاط عبور مراقبة على دخول وخروج الأشخاص والبضائع.

الصلاحيات- ستمنح السلطة الفلسطينية صلاحيات في مجالات واسعة: حُكم ومؤسسات حُكم؛ صلاحيات دستورية وتنفيذية وقضائية بشأن مجموعة من القضايا داخل المنطقة المحددة؛ وصلاحيات لبناء بنى تحتية؛ وتتضمن أبعاد الحكم الداخلي المختلفة من شرطة وحراسة ومنظومة قضاء. ويمكن للمجتمع الفلسطيني، الذي يعيش في هذه المناطق، انتخاب السلطة.

الإسقاطات على السلطة الفلسطينية- لن يتم تغيير مكانتها كسلطة مستقلة تمثل الشعب الفلسطيني، على الرغم من أنها تقدم نفسها ك"دولة" على الساحة الدولية. أما احتمال موافقة السلطة الفلسطينية على اتفاق شامل يجعلها من دون سيادة كاملة، فهو قليل جداً، ولذلك، يجب إقناع قيادتها بأن هناك فترة انتقالية، وفي الوقت نفسه، تحسين حياة الفلسطينيين.

قطاع غزة- يتم التعامل معه على أنه منطقة منفصلة، تديرها إدارة تكنوقراط مرتبطة بالسلطة الفلسطينية ومدعومة عربياً. هذا الوضع سيسمح باتفاقيات مختلفة بشأن القطاع. ومستقبلاً، عندما تقوم السلطة بإصلاحات، وتثبت قدرتها على فرض السيادة في الضفة الغربية، يمكن أن تصبح غزة محافظة في إطار الكيان الفلسطيني.

الأهمية الأمنية بالنسبة إلى إسرائيل- سيتم الحفاظ على الرؤية العملية والاستناد إلى التالي:

متابعة استخباراتية مستمرة ومتعددة المجالات، بهدف إحباط تنظيمات وعمليات "إرهابية"، وأيضاً منع سيطرة "حماس" وجهات متطرفة أخرى على الكيان الفلسطيني.

سيطرة أمنية مستمرة، من خلال حفظ حرية عمل الجيش في كافة المناطق، الواقعة غربي نهر الأردن، من أجل إحباط نموّ البنى "الإرهابية" والتهديدات، وإحباط الأحداث ذات البعد القومي، وتخفيض نسبة الجريمة.

سيكون لدى إسرائيل الحق في مراقبة وضبط الترتيبات الأمنية، وعلى رأسها نزع القدرات العسكرية عن المنطقة الفلسطينية برمتها.

مراقبة وإحباط تهريب السلاح عبر السيطرة الإسرائيلية على المعابر والمحيط.

دعم الدول العربية المعتدلة- يمكن للدول العربية المعتدلة أن تكون منفتحة أكثر على فكرة السيادة المحدودة، وخصوصاً بعد الواقع الذي نشأ بعد "7 أكتوبر"، بشرط الحفاظ على أفق حلّ "دولتين لشعبين". لذلك، يمكن أن يكون هذا الطرح مقبولاً في إطار التطبيع مع السعودية، ويشكل استجابةً للمطلب السعودي ببناء مسار فعلي لحلّ الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وبناء سلطة فلسطينية مستقلة.

يمكن أن يعبر تطبيق هذا النموذج عن توازن ممتاز في الظروف الحالية بين الحاجات الأمنية الإسرائيلية، وبين ما يمكن لإسرائيل أن تمنحه للفلسطينيين من أجل إزالة عبء السيطرة المدنية عنها، وأن تقود إلى أفق سياسي أيضاً، فضلاً عن أن تطبيقها يمكن أن يواجه العديد من التحديات على طريق الدفع إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني.

مبادئ السيادة الفلسطينية المحدودة

ستحافظ إسرائيل على سيطرة أمنية كاملة، وفي هذا الإطار، سيجري التالي:

منع بناء جيش فلسطيني- لن يُسمح ببناء جيش فلسطيني، أو قوة عسكرية خاصة؛ وسيكون لدى الأجهزة الأمنية الفلسطينية فقط صلاحية في مجال الأمن الداخلي والعمليات الشرطية والحفاظ على النظام الداخلي.

حرية عمل عسكري لإسرائيل- ستحافظ إسرائيل على حقها في العمل في كافة مناطق الكيان الفلسطيني لإحباط "الإرهاب" وتفكيك البنى "الإرهابية" ومنع التنظيمات المعادية.

السيطرة الإسرائيلية على الغلاف: ستسيطر إسرائيل على الغلاف الخارجي للكيان الفلسطيني، ومن ضمنه الحدود مع مصر والأردن؛ وسيطرة أمنية إسرائيلية كاملة على المعابر البرية والبحرية والجوية.

سيطرة إسرائيل على المجال الجوي - ستسيطر إسرائيل على الجو لمنع الأجسام المعادية في الجو والاستعمال السيئ للمسيرات وغيرها؛ ويمكن لإسرائيل أن تسمح ببناء مطار في منطقة الحكم الذاتي، استناداً إلى حسابات أمنية، ومع رقابة وفحص أمني إسرائيلي كامل في المطار، كمعبر جوي.

سيطرة على المجال البحري - لا يُسمح للفلسطينيين بإنشاء حرس بحري، أو شواطئ مستقلة؛ وتراقب إسرائيل كلّ عملية تجري في المجال، بما يشمل البضائع والأشخاص والصيد البحري.

سيطرة على المجال الكهرو - مغناطيسي - ويشمل شبكات الهاتف والإنترنت.

فرض قيود على قدرة الفلسطينيين على بناء تحالفات عسكرية واتفاقيات دولية: لن يستطيع الكيان الفلسطيني توقيع أيّ اتفاقيات أمنية، أو عسكرية، مع الدول، من دون مصادقة إسرائيل.

منظومة قضاء - سيُسمح للكيان الفلسطيني ببناء منظومة قانونية مستقلة، لكنه سيكون ملتزماً بضبط مبادئ منع "الإرهاب"؛ ويمكن لمنظومة الأمن الإسرائيلية محاكمة فلسطينيين بشأن قضايا أمنية.

حسناً النموذج

الحفاظ على الحاجات الأمنية لإسرائيل - ستسيطر إسرائيل على المنطقة كلها أمنياً، ويمكنها إحباط التهديدات "الإرهابية"، وتضمن نزع السلاح في مناطق السلطة.

إدارة ذاتية للفلسطينيين - وهو ما سيسمح للفلسطينيين بإدارة حياتهم المدنية.

استقرار - تستطيع إسرائيل منع إقامة دولة فلسطينية معادية، وسيطرة "حماس" عليها، وأن تكون قاعدة للهجمات على إسرائيل.

أفق سياسي - يمكن لإسرائيل من خلاله القول إنها لا تنوي السيطرة على السكان الفلسطينيين، أو تفكيك السلطة الفلسطينية، أو ضم مناطق إليها. وبذلك، تتم إزالة العائق أمام تطبيع إسرائيل مع السعودية وتوسيع اتفاقات أبراهام.

السلبيات

عدم رضى فلسطيني- يؤمن الفلسطينيون بحقهم في السيادة الكاملة، ويطالبون به، ويمكن أن يستمروا في النضال الدبلوماسي والقانوني، حتى إنهم يمكن أن يلجأوا إلى العنف و"الإرهاب"، من أجل الوصول إلى هدف الاستقلال السياسي.

مواجهة بين المجتمعين - سيستمر الاشتباك بين المجتمع الفلسطيني في الضفة والمستوطنين الإسرائيليين، ومن الصعب الفصل ما بينهما الآن.

ضغط دولي- عاجلاً أم آجلاً، سيفعل المجتمع الدولي ضغوطاً على إسرائيل للسماح بسيادة فلسطينية كاملة.

ارتباط اقتصادي - من المتوقع أن يبقى الكيان الفلسطيني مرتبطاً بإسرائيل اقتصادياً.

المنطق الاستراتيجي للكيان الفلسطيني بسيادة محدودة

إن نموذج الكيان الفلسطيني بسيادة محدودة يدعم رؤياً دولة إسرائيل- يهودية، ديمقراطية، آمنة ومزدهرة- ويمكن أن يطرح ويُفهم على أنه ترتيب على طريق اتفاق شامل. ومن أجل ضمان تطبيقه، المطلوب من إسرائيل الاستمرار في التعاون الأمني مع جهات أقليمية، وتحسين ظروف حياة الفلسطينيين ووضعهم الاقتصادي في مناطق الكيان، والتنسيق مع أجهزة الأمن الداخلي الشرطية الفلسطينية، وطرح النموذج كمرحلة تدفع إلى استقرار طويل الأمد- حتى ينضج الطرفان للبحث في تفاصيلها والتوصل إلى سيادة فلسطينية كاملة، لكن في جميع الأحوال، لن يكون للفلسطينيين جيش. وحالياً، سيكون من الصواب الدفع بحوار مع الدول العربية، بهدف البحث في استعدادها لدعم النموذج الذي يسمح بالدفع قدماً بالتطبيع مع السعودية، وتوسيع الائتلاف الإقليمي مع الدول العربية والولايات المتحدة وإسرائيل، وندمج في إطارها. هذا فضلاً عن أن مساعدة الدول العربية للكيان الفلسطيني ستدعمه اقتصادياً وتحسّن الأداء وتحثّ التعليم على الاعتدال ومنع التطرف.

* * *

قناة N12: إقالة رونين بار بسبب غياب "الولاء" وليس نتيجة "مشكلة ثقة"

بقلم أريك باربينغ

لم تتم إقالة رئيس جهاز الأمن العام [الشاباك] في دولة إسرائيل مسبقاً، وخصوصاً إذا كان السبب "مشكلة ثقة" بينه وبين رئيس الحكومة، حسبما ادعى رئيس الحكومة بنفسه. لكن، هل نحن فعلاً أمام مشكلة ثقة، أم أنها مشكلة ولاء؟

الولاء الوحيد الذي يجب أن يكون لرئيس الشاباك في دولة إسرائيل هو للدولة نفسها، ولقوانينها. هذه البوصلة هي التي توجه كل موظف وموظفة في هذا الجهاز، وكل صاحب منصب، وطبعاً قياداته العليا؛ الدولة هي البوصلة، وقد أقسموا على خدمتها. الولاء هو فقط للدولة ومواطنيها، وليس لأي شخص آخر، ومن يظن أنه يستطيع "ترويض" موظفي وموظفات الشاباك الممتازين والمخلصين، فهو ببساطة مخطئ؛ إما أنه لا يعرف الشاباك وموظفيه فعلاً، أو أنه يدفن رأسه في الرمال، وليست أدري أيهما الأسوأ.

خلال سنوات خدمتي الطويلة، حضرت عدداً لا يُحصى من جلسات الكابينيت، ومننديات ضيقة مع رئيس الحكومة ووزرائه الكبار، واجتماعات لجنة الخارجية والأمن. لم يخطر في بالي قط، وكذلك الأمر بالنسبة إلى زملائي وزميلاتي في الخدمة، أن ننحي أمام المستوى السياسي، ونخون دورنا والحقيقة المهنية التي نتمسك بها.

هل يخضع رئيس الشاباك وقادته للسلطة السياسية، وهل يجب عليهم الالتزام بسلطتها؟ بالتأكيد نعم، ولا شك في ذلك إطلاقاً، لا الآن، ولا في السابق. ولكن، هل يجب على رئيس الشاباك وقادته الموافقة على الطاعة دائماً، وأن يقولوا "نعم" لكل نزوة، وأن يمنعوا أنفسهم من إبداء أي نقد مهني، أو موقف لا يتماشى مع مواقف الحكومة؟ الويل لنا إذا وصلنا إلى هذه الحال، فذلك سيكون كارثة، بالنسبة إلى دولة إسرائيل ومواطنيها. أن يكون تعيين رئيس الشاباك في منصبه، فقط لأن رئيس الحكومة يعتقد أنه سيكون "تابعاً" له، مثلما يقول العامة، هو وصفة لكارثة.

إن رئيس جهاز الأمن العام يقف على رأس المنظومة الأكثر حساسية في دولة إسرائيل. هذه المنظومة، ومن يقودها، يتعاملون مع عدد لا يُحصى من ساحات الصراع ومكافحة "الإرهاب"، بما في ذلك: قطاع غزة، ويهودا والسامرة [الضفة الغربية]، والقدس، والمواطنون العرب في إسرائيل، والإرهاب اليهودي؛ وساحة التجسس الإيراني وتجسس دول أخرى؛ دعم الجيش الإسرائيلي، وبشكل عام المنظومة الأمنية، في عمليات تنفذ في دول بعيدة، حيث توجد تهديدات من البنى التحتية التابعة لـ"حماس"، والجهاد الإسلامي، وجهات أخرى؛ ومجال السايبر وما يحمله من تهديدات متنوعة؛ وإجراء اتصالات بإسرائيليين، بغرض جمع معلومات داخل إسرائيل؛ ومواجهة تأثيرات دول وقوى عظمى تسعى لتوسيع الشرخ داخل المجتمع الإسرائيلي المتنوع؛ والترابط ما بين الجريمة المنظمة و"الإرهاب"؛ وأيضاً في حالات مؤسفة، إذا ما وقعت، بحسب الشبهات، أعمال تمس بأمن الدولة داخل أكثر المكاتب حساسية في حكومة إسرائيل.

الشبابك هو منظومة تنفيذية، حادة، ذات تفكير هجومي في عملياتها، وقد فشلت فشلاً ذريعاً في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، حين لم تتمكن من توجيه إنذار فعلي كان من شأنه أن يستنفر الجهاز الأمني، كما لم تدرك بعمق مدى جاهزية وقدرة ورغبة حركة "حماس"، بقيادة يحيى السنوار ومحمد الضيف، في تنفيذ وتشكيل واقع جديد. إنه فشلٌ موجع، بمقياس تاريخي، سهرز أركان الجهاز، وسيظل يرافقه أعواماً طويلة قادمة. إنه جرح نازف وحقيقي، وسيستغرق وقتاً حتى يلتئم. أعاد رئيس الشبابك رونين بار الجهاز إلى مساره الطويل الذي يسير عليه في الأسابيع التي تلت السابع من تشرين الأول/أكتوبر. عاد الشبابك إلى نهجه الهجومي، ونقذ مهماته المتنوعة في جميع ساحات القتال بأفضل شكل ممكن، محققاً إنجازات كبيرة في المجالين العملياتي والإحباطي. هذا يُعدّ تعبيراً عن القدرة على القيادة من جانب رونين بار، لا يمكن الاستهانة به، وخصوصاً بعد صدمة السابع من أكتوبر وتحمله المسؤولية المطلوبة منه عن الفشل.

أجرى الجهاز أيضاً تحقيقات معمقة، خلصت نتائجها إلى ضرورة إحداث تغييرات جذرية في مجالات عديدة، بينها تعزيز أنظمة الاستخبارات، وبناء قدرات جديدة في مجالي الجمع والإحباط، والتصدي لحركة "حماس"، الميليشيات المسلحة التي لا تزال تسيطر على قطاع غزة حتى لحظة كتابة هذه السطور، بأساليب مبتكرة وخادعة وهجومية.

إن القضاء على حركة "حماس" لا يمكن أن يُستكمل خلال العامين، أو الثلاثة أعوام القادمة، بل سيستغرق ذلك وقتاً أطول، ويتطلب استمرار القتال واستهداف البنى التحتية، والأفراد في حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي. ولكي لا تبقى "حماس" في موقع السيطرة، يجب إنشاء آلية حكم بديلة، لكن في هذه المرحلة، لا يوجد "حلّ سحري" يمكنه إنتاج هذا الكيان الحاكم، ولا أحد يبادر إلى تولّي هذه المهمة، والسلطة الفلسطينية، "الضعيفة والفاصلة"، لن تتمكن من الصمود هناك، ولو ليوم واحد.

التخصص في الشؤون العربية هو مهنة وليس هواية

تواجه رئيس الشبابك القادم تحديات غير مسبوقة، من حيث حجمها وأهميتها، لأداء الجهاز وقدرته على مواصلة توفير الأمن لمواطني إسرائيل. الشبابك مُطالب بتجديد واستبدال قادة كبار وصغار، وإجراء تغييرات تنظيمية وهيكلية جوهرية، في ظل التهديدات المختلفة في الساحات الحساسة، مع التركيز على القتال العنيف ضد "الإرهاب" الفلسطيني في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، كذلك، يجب عليه مواصلة الاستثمار في قدرات تكنولوجية متقدمة يصعب حتى تخيل معناها وأهميتها، ومواجهة بني تجسس أكثر تطوراً مما تم كشفه حتى الآن، وصدّ الإرهاب اليهودي ومحاولات المسّ بالنظام الديمقراطي.

رئيس الشبابك القادم سيبدأ في الشرح لماذا يواصل محاربة الإرهاب اليهودي، الذي يشكل خطراً واضحاً وفورياً على المستوطنين في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، وعلى جنود الجيش الإسرائيلي، وبقية مواطني الدولة، ويضرّ بشرعية إسرائيل الأخلاقية في كفاحها ضد "الإرهاب" الفلسطيني؛ سيتعين عليه الإصرار على الشرح لماذا يُعدّ الحفاظ على السرية ومنع التسريبات تهديداً للأفراد والهيئات، ولماذا يُعتبر المال محرّكاً "للإرهاب"، ولماذا لا يمكن تدمير مخيمات اللاجئين في منطقة جنين،

وخصوصاً في غياب هدف حقيقي، أو تفكير بعيد المدى فيما إذا كانت هذه الخطوات ستعزز أمن مواطني إسرائيل، أم قد تؤدي إلى تدهوره.

اعتُبر الشبابك على مدار السنوات، أحياناً بحق، وأحياناً أخرى من دون وجه حق، منظومة يتمحور جوهر عملها وقدراتها على الجانب التكتيكي، بحكم مهماتها الاستباقية، إلا إن للشبابك أيضاً قدرات استراتيجية مثيرة للإعجاب على المستويات العملية والتكنولوجية، وبالتأكيد، البحثية والبشرية، والتي لا تظهر دائماً إلى العلن، ولا تُستثمر بالشكل الكافي، ولا سيما في المجال الخارجي. سيتعين على رئيس الجهاز القادم تعزيز هذا الجانب بشكل جوهري.

وهذا يرتبط أيضاً بالخلفية التي يأتي منها رئيس الجهاز، والمسار الذي خاضه: سيكون رئيس الشبابك القادم مطالباً بأن يكون "متخصصاً في الشؤون العربية"، بمعنى أن يكون شخصاً نشأ كضابط في الميدان، ويتقن اللغة العربية بطلاقة، ويعرف الثقافة والفروق الدقيقة، وعاش الواقعة الفلسطينية عن قرب، في القرى والمدن ومخيمات اللاجئين؛ شخص ملمٌ بأدق الفروق بين "حماس جنين" و"حماس الخليل"، وقادر على قراءة النصوص باللغة العربية بطلاقة، من دون الحاجة إلى فلترة عبر أدوات الذكاء الاصطناعي، وإذا أيقظته في منتصف الليل، سيتمكن من تحليل المزاج السائد في الشارع الفلسطيني في أي لحظة زمنية. في نهاية المطاف، لا بديل من الخبرة الطويلة. إن التخصص في الشؤون العربية هو مهنة، وليس عملاً عشوائياً.

عمود فقري من حديد

سيكون رئيس الشبابك القادم مطالباً، ليس فقط بأن يكون مديراً ممتازاً، يتعين عليه اتخاذ قرارات صعبة وتنفيذ تغييرات جذرية، بل أن يكون أيضاً قائداً. شخص ينظر إليه موظفو وموظفات الجهاز بعين التقدير، ويرونه درعاً واقياً، وكتفاً داعماً، وشخصية مهنية تقودهم في طريق مليء بالألغام. سيحتاج أن يكون حاضراً من أجلهم، وأن يناضل من أجل حقهم في قول الحقيقة المهنية، سواء أمامه، أو أمام المستوى السياسي، وأن يتذكر ويذكر، مراراً وتكراراً، بأن ولاءهم الأول والأخير هو للدولة.

خلال مراسم أقيمت في مدرسة القيادة والأركان التابعة للجيش الإسرائيلي في تشرين الأول/أكتوبر 1960، قال دافيد بن غوريون إن "ثمة ضرورة أخلاقية لأن يكون للمرؤوس ثقة تامة بأن قائده يعلم ما يفعله، وأنه إنسان مسؤول يتعامل مع مرؤوسه كما لو كان ابنه"، وأضاف: "من هذا المنطلق، عليه أن يكون قدوة، وليس فقط أن يعرف كل فنون القتال والمهنة العسكرية؛ عليه أن يكون إنساناً أخلاقياً بالمعنى الرفيع، وأن يبث الثقة في قلوب مرؤوسيه من خلال سلوكه ونمط حياته". كلمات ما زالت ذات مغزى وقيمة حتى اليوم، ولا سيما لكلّ رئيس لجهاز الشبابك.

سيكون رئيس الشبابك القادم مطالباً بالحفاظ على عمود فقري من حديد، ومواصلة ترسيخ معايير من الصدقية، والنزاهة، والانتماء إلى الدولة، والقدرة على الشك والتفكير النقدي. عليه ألا يرتبك من عواصف وسائل التواصل، وألا يسمح لعوامل خارجية ذات مصالح خاصة بالتأثير في قراراته. هذه هي القيم التي أعرفها في الشبابك، ويجب الحفاظ عليها بأيّ ثمن.

في هذا الوقت بالذات، تكتسب هذه الصفات أهمية مضاعفة. رئيس الشباب القادم، سواء تم اختياره من بين أحد نواب الجهاز، أو شخصية رفيعة خدمت سابقاً، ويُعرض عليها هذا المنصب المعقد، سيكون مطالباً بالتصدي، بحزم، لرئيس حكومة مرتاب، سيبدل كل ما في وسعه لضمان ألا ينشغل الجهاز ووحده الخاصة بمواضيع حساسة تتعلق برئيس الحكومة، أو بالمقربين منه. سيضطر إلى التعامل مع حكومة لا يتردد وزراؤها، في الأغلبية العظمى من الحالات، بشكل دنيء وعديم المسؤولية، في مهاجمة الشباب وموظفيه، والحرص على تحميلهم المسؤولية عند حدوث أمور سيئة؛ حكومة لا تصدق أحياناً الشباب، وتراه كجسم منحاز سياسياً، الفكرة التي لا أساس لها من الصحة، بل إنها خطيرة، وتعتبره جزءاً من "الدولة العميقة" الخيالية التي تعيق قدرتها على "الحكم".

الأمواج العاتية والبحر الهائج اللذان تتخبط فيهما إسرائيل على جميع الجبهات، وفي كل الاتجاهات، تفرضان بالضرورة وجود حراس بوابة أقوياء وثابتين، حُدَم دولةٍ أوفياء وأصحاب قيم، ويعرفون كيف يواجهون المنظومات التي يقفون على رأسها بعزيمة، واحترافية، وبروح الانتماء إلى الدولة.

إن رئيس الشباب هو واحد من أهم قطع الدومينو في هذا النسيج الحساس، وعلى كلِّ مَنْ يتولى هذا المنصب أن يعلم بأنه إذا ضعف، فثمة خطر أن يُسقط، مثل صف دومينو، السلسلة بأكملها.

* * *

هآرتس: سيكتمل "انتصار نتنياهو" الخميس القادم ظهراً.. جدول زمني لتصفية الديمقراطية في إسرائيل

بقلم بقلم: آفي بار – ايلى

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

هذا الصباح (أمس)، الساعة الحادية عشرة، يجتمع وزراء الحكومة للمرة الثانية في غضون أربعة أيام، ولن يناقشوا استئناف الحرب في غزة وفي لبنان، أو سقوط الصواريخ المتجدد على الجبهة الداخلية، أو الشك الخطير حول تسلل استخباري لدولة معادية الى قدس اقداس مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، أو الرقم القياسي لعدد القتلى في حوادث السير، 98 حالة منذ بداية العام 2025، أو الرقم القياسي لعدد القتلى في المجتمع العربي، 52 شخص منذ بداية السنة. سيكون على جدول الاعمال عدم الثقة بالمستشارة القانونية للحكومة، غالي بهراف ميارا، ضمن أمور أخرى، بذريعة أنها هي المسؤولة عن إخفاقات إدارة الحرب، والجريمة المتصاعدة في الوسط العربي وما شابه. سيتم عرض مشروع قرار على الوزراء، قدمه وزير العدل، ياريف لفين، والذي برره في 84 صفحة.

حجم الأكاذيب والتشويه والتحيز في هذه الوثيقة لا يصدق. يكفي التصفح من اجل معرفة أن العنوان المناسب له هو "من يحكم بوجود عيب في الآخر هو نفسه غير لائق"، وإلا كيف يمكن شرح أن مستشارة قانونية يتم عزلها من منصبها بذريعة

معارضة تعيين مدانين من قبل الوزير دودو امسال. عند انطلاق هذه الخطوة غير المسبوقه، اقالة بهراف ميارا، سيتم إعطاء الضوء لافتتاح أسبوع مصيري لمواصلة إسرائيل كونها دولة ديمقراطية.

للأسف الشديد، إقالة رئيس "الشاباك"، رونين بار، الخميس الماضي، وبعد ذلك تجميد الخطوة من قبل المحكمة العليا وإعلان رئيس الحكومة والوزراء عدم احترام تعليمات المحكمة، حتى بثمان حدوث أزمة دستورية، كانت المقبلات. اذا لم يحدث أي تغيير في اللحظة الأخيرة فان إسرائيل ستنهي الأسبوع القادم بنظام مختلف عن النظام الذي بدأت فيه. حسب الجدول الزمني المخطط له فانه في ظهيرة يوم الخميس القادم لن تكون عندنا دولة إسرائيل ذاتها. مثلما تمت اقالة بار فان قرار إقالة المستشار القانوني للحكومة يتوقع المصادقة عليه بالاجماع.

بعد ذلك سيتم عرض الموضوع على اللجنة الاستشارة لتعيين كبار موظفي الدولة، "لجنة غرونس". تعاني اللجنة من غياب عضوين من الأعضاء الخمسة فيها، عضو الكنيست من الائتلاف، الذي هو عضو في لجنة الدستور، ووزير العدل أو المستشار القانوني السابقة. وبسبب صعوبة تجنيد الأخير فان الحكومة يمكنها التذكي وعرض طريق التفافي من اجل المصادقة على الإقالة.

في هذه الاثناء ستواصل تجاوز المستشار القانوني من خلال الدفع قدما بتشريع خاص في الكنيست، مثلا، في الساعة الحادية عشرة اليوم (أمس) ستنشر عن لجنة التعليم مشروع قانون عضو الكنيست، ليمور سون هار ميلخ (قوة يهودية)، المصادقة على الفصل بين الذكور والاناث حتى في مستويات التعليم العليا. في الساعة الثانية عشرة ستناقش لجنة الدستور مبادرة رئيسها، عضو الكنيست سمحا روتمان (الصهيونية الدينية)، من اجل منع استخدام مصطلح الضفة أو الضفة الغربية، ليحل مكانه "يهودا" و"السامرة".

اجراء تحقيق حول ميزانية جنائية؟ ماذا في ذلك؟

في الساعة التاسعة ستعقد اللجنة المالية لاستكمال النقاشات في مشروع قانون الميزانية لسنة 2025. وبعد المصادقة في الخامسة فجرا على قانون التسوية وقانون أطر الميزانية، بقي للائتلاف أن يحضر للمصادقة على الميزانية نفسها بالقراءة الثانية والثالثة.

ستنهي المصادقة على الميزانية إمكانية سقوط الحكومة، على الأقل حتى آذار 2026، الامر الذي يعطي للائتلاف "رأساً هادئاً" كي يستطيع التفرغ للدفع قدما بخطوات الانقلاب الأخرى والمصادقة على تهرب الحريديين من الجيش وشرعنة الضم والتحيز الانتخابي. على طاولة لجنة المالية سيوضع اليوم (أمس) الفصل الأخير المختلف عليه من حيث الانحرافات في الميزانية المتعلقة بالتعليم. هناك ستم مناقشة تخصيص المليارات السياسية بالأساس، وسيتم الكشف عن المكافأة الكبيرة للحريديين مقابل تأييد الميزانية.

يدور الحديث عن قنوات رسمية وأقل رسمية عبرها سيعوض جمهور الحريديين بسبب تقليص الدعم للمدارس الدينية ومراكز الرعاية النهارية (بسبب عدم وجود اعفاء ساري المفعول من التجند للجيش الإسرائيلي). والقنوات الرسمية هي التي سيتم عبرها ضخ الأموال شبه المراقبة لمؤسسات تعليم حزبية بشكل دائم، والتي بعضها مناهض للصهيونية، وبعضها لا يعلم المواضيع الرئيسية كسياسة.

حسب الخطة، ومن اجل تعيين قضاة لجميع الهيئات، ستكون حاجة الى اغلبية عادية، 5 من بين 9، فيما على الأقل ممثل واحد من الائتلاف وممثل من المعارضة، ومن اجل تعيين قاض في المحكمة العليا هناك حاجة الى اغلبية من أوساط الممثلين السياسيين فقط، ودون الحاجة الى موافقة القضاة.

في حالة عدم التوافق بين المعارضة والائتلاف يتم اقتراح آلية تحطم التساوي الذي بحسبه يعرض كل معسكر ثلاثة مرشحين للقضاء، الطرف الثاني يجب عليه انتخاب واحد منهم. هكذا تتم شرعنة التصنيف السياسي للقضاة، الذين من الآن فصاعدا يجب عليهم الانتماء الى "معسكر يمين" أو "معسكر يسار"، وإلا فانه لن تتم ترقيتهم (كل طرف سياسي سيطمح الى موازنة انتخاب الطرف الثاني). ونتيجة لذلك فان جهاز القضاء سيتم تلوينه بالسياسة.

في محاولة لتأجيل النهاية، قدمت المعارضة 71 ألف تحفظ على القانون، ومن اجل تجنب استخدام المادة 98 في القانون الداخلي للكنيست للتقليص القسري لمناقشة التحفظات، يتوقع أن تجمل المعارضة والائتلاف النقاش الماراثوني الذي سيستمر 20 ساعة تقريبا، أي أن التصويت على تعديل القانون سيتم في ظهيرة الخميس. عندها سيتم أيضا هزيمة السلطة القضائية.

* * *

معاريف: نتنياهو يتفوق على بار في معركة الوعي

بقلم د. ليراز مرغليت

قرر رئيس الشاباك"، رونين بار، ألا يحضر جلسة الحكومة، التي يبشرون فيها بتنحيته. وبدلاً من هذا بعث كتاباً إلى الوزراء كتب فيه: "هذه جلسة عقدت على عجل، بخلاف كل قواعد القضاء الأساسية... ينبع قراري ألا أحضر من فهمي بان هذا بحث لا يتوافق وأنظمة القانون والقواعد."... أما نتنياهو من جهته فقال ست كلمات: "لدي عدم ثقة متواصلة برئيس الشاباك."

في تلك اللحظة لم يعد الاثنان على طرفي البحث ذاته، فهما ببساطة يتحدثان بلغتين مختلفتين تماما. كتب بار كتابا من نحو 1100 كلمة. لكنه لم يقل كثيرا. بمعنى أنه قال كثيراً جداً من الأمور الصحيحة، لكنه لم يقل أي شيء يتغلغل في النفوس. لا شيء يستقر في الوعي. لا شيء يحدث شعورا. حاول الكتاب ان يسجل هدفا لاعتبارات فنية: القانون، الرسمية، الاجراء المناسب، المستشار القانونية. فقد كتب مثلا: "الادعاءات ضدي لا أساس لها من الصحة"، و "سأعرض

موقفي أمام المحفل القضائي المناسب." مع ذلك لا يتعلق هذا بأحد. هذا لا يتسرب في النفوس. هذا لا يخلق تضامنا. هذا لا يلامس المشاعر. وفي الوقت الذي تمسك فيه بار بالحقائق بنى ننتياهو ببساطة قصة مؤطرة: رئيس "شاباك" لا ثقة به لا يمكنه أن يبقى في المنصب. هذا هو، هذا يكفي.

ما حصل هنا هو درس في علم نفس الروايات. الرواية ليست توثيقا لما حصل لا تفسير لماذا حصل هذا. وهي لا تعتمد على المعرفة بل تستخدم المشاعر. واساسا هي لا ترد على الواقع، بل تصممه. المستشار الأسطوري لنتنياهو، آرثور فينكلشتاين، عرف هذا أفضل من الجميع. فهم ان الناس لا يعملون حسب ما هو صحيح، بل حسب ما يثيرهم. "بيريس سيقسم القدس"، هذه ليست جملة، هذه تجربة. هذا إحساس بالتهديد.

تعمل آليات المشاعر في الدماغ بشكل مختلف عن آليات المنطق. المشاعر تجند العمل، اما الحقائق فتتطلب المعالجة. فعندما نغرق لا نبحث عما هو صحيح، بل نبحث عما يمكن أن نتعلق به. فليس صدفة أن رسائل بسيطة، دراماتيكية ووجدانية بالذات، تنجح في اجتياز حافة المعرفة للغريق التعب، الذي يتفجر بالمعرفة. فهي تستوي على الخوف، على الامل، وعلى إحساس الحق. وهذا كل ما يحتاجه. وما الذي كان ينبغي لبار أن يفعله؟ أن يهجر لغة القانون وان يتبنى لغة القصة. ان يكتب: منذ 7 تشرين الأول أحمل مشاعر المسؤولية الهائلة. لم أهرب. بقيت لأقود. والآن، فيما أننا في منتصف حرب، والمخطوفون لا يزالون في غزة، يريدون أن يبدلوا من يقاتل لأجل إعادتهم. لماذا؟ لان هناك من يخاف الحقيقة.

وما ان تروى قصة جيدة لا يعود بهم من المحق. ما بهم هو من ينجح في أن يخترق ستار الوعي. في عصر لم تعد فيه الحقيقة منذ زمن بعيد ذات صلة فان المشاعر هي الإشارة الوحيدة التي تنجح في اجتياز حافة عدم الاكتراث. وهذا مهم الآن بالذات. حسب استطلاع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 71 في المئة من الجمهور يريدون انتخابات. لكن أولئك الـ 20 - 30 في المئة المعارضة هم من سيحسمون. والحقائق لن تحركهم إلى أي اتجاه. قصة جيدة فقط يمكنها أن تفعل هذا.

* * *

هآرتس: الحرب تندمج مع الأزمة الدستورية ونتاجها هو أمام تحذيرات ميارا وتقدم التحقيق في فضائح مستشاريه

بقلم عاموس هرثيل

ترجمة: صحيفة القدس العربي

أصدرت المحكمة العليا أمس أمراً مشروطاً ضد إقالة بار. المستشار القانونية للحكومة، غالي بهراف ميارا، أرسلت عقب ذلك رسالة لنتنياهو حذرته فيها من أن المنع يسري على المس بمكانة بار وإجراء مقابلات لتعيين وريث له، ما لم يتم توضيح التخوف من وجود تضارب المصالح الذي فيه رئيس الحكومة. أما ننتياهو فينثر إشارات بأنه يفحص عدم احترام هذا الأمر، في حين أن وزراء وأعضاء كنيست في الائتلاف يهاجمون المحكمة والمستشارة القانونية بشدة.

يبدو أن جزءاً من الضغط على رئيس الحكومة يتعلق بتقديم التحقيق في الاشتباه بأن ثلاثة مستشارين إعلاميين له حصلوا على الأموال من قطر أو كانت لهم معها علاقات تجارية بدون أي إفصاح مناسب وإجراءات لفحص تضارب المصالح. تعميق التحقيق في هذه القضية وفي القضية المتعلقة بها - تسريب وثائق لشعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" لصحيفة "بيلد" الألمانية في إطار حملة نشر معلومات كاذبة ضد صفقة المخطوفين - يثير التوتر في محيط نتنياهو. مثلما في السابق، من المرجح أنه يتخوف من بأن يدلي شهود الدولة ما يعرفونه على متخذي القرارات من فوقهم. الحلقة الضعيفة في منظومة تطبيق القانون هي الشرطة، التي تشارك في التحقيق القطري، ولكنها في ظل الوزير الذي عاد إلى وزارة الأمن الوطني بن غفير، تركز اهتمامها لفرض الرعب على المتظاهرين ضد الحكومة.

حاول نتنياهو ومكتبه إلقاء التهمتين على بار، حول عملية إقالته. حسب التهمة الأولى، يقول إن بار وأصدقائه في طاقم المفاوضات (من بينهم رئيس الموساد دادي برنياع والجنرال احتياط نيتسان ألون)، شوشوا بأدائهم على التقدم في صفقة المخطوفين إلى درجة أن استبدل بهم نتنياهو طاقماً جديداً برئاسة الوزير ديرمر. حسب التهمة الثانية، التي تأتي مباشرة من مكان التأمير، فإن بار عرف لساعات عن هجوم حماس في 7 أكتوبر قبل حدوثه، لكنه لم يتصل بـنتنياهو، وهكذا لم يمنع الكارثة. هذه أقوال هستيرية وخطيرة، ولا يقل عنها خطراً تلك الأقوال التي سمعت في جلسة الحكومة مساء الخميس، التي صودق فيها على قرار إقالة بار بالإجماع. لقد ذهب الديمقراطي الكبير، وزير المالية سموتريتش، بعيداً عندما طالب بإزالة أحد أهداف "الشاباك"، الدفاع عن الديمقراطية، من قانون "الشاباك".

جو بولين، والد هيرش غولديبرغ بولين، المخطوف الذي قتلته حماس مع خمسة من أصدقائه في نفق في رفح في آب الماضي، هاجم ادعاءات نتنياهو. في منشور نشره أمس في الفيسبوك، كتب بولين بأنه "يأمل ذات يوم أن يتم كشفه القصة الحقيقية للمفاوضات الفاشلة لتحرير المخطوفين. أعتقد بأن الحكومة لم تعط تفويضاً كبيراً وجدياً للطاقم الإسرائيلي. جزء من طاقم المفاوضات دفع بشدة، لكن بدون نجاح، من أجل إعطاء تفويض أكبر. شكراً لك، يا رونين بار، لأنك أحد الذين دعموا ذلك.

في هذه الأثناء، يبدو أن الأزمة الدستورية حول إقالة بار ونية إقالة بهراف ميارا، ستندمج في نقاش متصاعد حول طبيعة الحرب في القطاع. يصعب استبعاد احتمالية أن نتنياهو يطمح لذلك، بمواجهة بقوة عالية في عدة جهات تشتد خلالها الخطوات تجاه معارضيه، وسيحاول تحقيق هدفه الأسمى: البقاء في الحكم مع تأجيل الإجراءات في محاكمته الجنائية. ولكن مع تقاطع توجهات التصعيد الدستوري والأمني هناك ميزة واحدة، وهي أن المعسكر الذي يدافع عن الديمقراطية استيقظ من سباته ويبدو أنه بدأ في النزول إلى الشوارع بأعداد كبيرة مرة أخرى.

* * *

يديعوت أحرونوت: دعوة للعصيان وإحباط لدى الجيش.. ونتنياهو للمتظاهرين: ميدانكم آخر ما يقلقي

بقلم ناحوم برنياع

كان يوم أمس مكتظاً في ميدان هبيما والشوارع المجاورة، ولكن دون فرح رغم الطبل والزمير؛ ولئن كان هناك غضب فهو مكظوم. لكن كان هناك امتثال مكثف للنواة الصلبة، خطوة بداية لسلسلة أعمال احتجاج يومية وراديكالية أكثر وراديكالية أقل.

إن استئناف المظاهرات الكبرى بشرى طيبة لكل من يخشى على وجود إسرائيل كدولة حرة. والمقارنة بين إسرائيل والولايات المتحدة يشعرا بالفخر. ففي أمريكا، يتولى رئيس يتآمر على الدستور وعلى اللعبة الديمقراطية. نصف أمريكا ترد بقلق، لكن لا يخرج أحد إلى الشوارع حالياً. أما عندنا فالشوارع آخذة بالامتلاء.

حكومة إسرائيل الحالية ورئيسها اكتسبا المظاهرات ضدهما، تلك التي كانت وتلك التي ستأتي. قد نقول إنه الأمر الوحيد الذي اكتسبها باستحقاق. لكن ها هي الشوكة: لن تكون المظاهرات فاعلة إلا حين تكون مؤلمة للحكام. وإلا فلا خوف، ولا لجام، ولا كوابح. نتناها هو اليوم، كما يخيل، محرر من الألم. هذا ليس نتناها هو 2011، الذي بحث من تحت الأرض عن حل يهدئ احتجاج روتشيلد الذي قلب العالم من أجل نبأ إيجابي في موقع "واللا"، ولم ينم الليل لهبوطه الاستطلاعات 1 في المئة، بل هو رجل آخر: ما يشعر به الإسرائيليون صغير عليه. هو واثق بأنه يعرف كيف يتدبر حاله مع نصف الشعب؛ أما النصف الثاني فهو يمقته. هم جزء من مؤامرة خبيثة تسعى لتصفيته.

لا سبيل لإيلامه، لأن كل ما يؤلم رؤساء الوزراء لم يعد يؤلمه. هو ينظر إلى عشرات آلاف المتظاهرين الذين يهتفون "احتقاراً" حين يرون صورته على الشاشة، وهذا لا يؤلمه. أن يأتي مئات الآلاف للتظاهر ضده، حتى هذا لا يؤلمه؛ أن يُعلن إضراب عام في الاقتصاد يكلف مئات الملايين، أمر هذا لا يجعله يتراجع. المال لا يؤلمه ما دام مال دولة؛ قرارات محكمة العدل العليا كانت ذات مرة تؤلمه. أما في اللحظة التي أعلن فيها أنه لن ينفذ قرارات محكمة العدل العليا، فقد انقضى الألم.

إخفاق 7 أكتوبر لا يؤلمه: فقد أفتن نفسه بأنه إخفاق الآخرين: مصير المخطوفين وعائلاتهم لا يؤلمه: هو ألم الآخرين. المبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف قال في نهاية الأسبوع إن نتناها هو لا يرى أولوية في تحرير المخطوفين. وأضاف نصف احتجاج: نتناها هو يعمل هكذا بخلاف الرأي العام في إسرائيل. لا يفهم ويتكوف أن الرأي العام في عالم نتناها هو الجديد بات موضوعاً هامشياً.

نتناها هو تحرر من الألم في ضوء ما يحصل في المطلة، والغلاف، والجيش، و"الشاباك"، وجهاز القضاء. لا يؤلمه؛ هو مثل ترامب، أفتن نفسه بأن كل من يتبواً وظيفة هو دولة عميقة، كلهم ضده. يجب إقالتهم، الثأر منهم وليس إشفاء آلامهم.

التحرر من الألم قوة. هو يسمح للحكومة بالمضي بانقلابها النظامي في ذروة الحرب، واستغلال الحرب لإسكات المعارضة وتسريع الانقلاب. هكذا تصرف موسوليني في إيطاليا بنجاح، وهكذا تصرف فرانكو في إسبانيا. نتناها هو، كما درج على القول، يعرف التاريخ.

لبيد وغولان، الخطيبان المركزيان بالمظاهرة في هبيما، دعيا إلى العصيان؛ كل بطريقته. لم يشرحا كيف يتم هذا، ماذا نقول بالضبط لموظف تقدير الضريبة، للشرطي، للقائد في الجيش. جيش الاحتياط الآن في رفض هادئ، بشكل عام لاعتبارات

شخصية وضغط اقتصادي وعائلي، لكن أيضاً بسبب تملص الحريديم والحرب التي لا نهاية لها. فهل هذا يؤلم نتنياهو وحكومته؟ حالياً لا. هم يعملون وكأن المقاتلين هم مقدرات غير محدودة. للسعوديين نفط، لحكومتنا جنود.

تعلم نتنياهو من ترامب قوة "إصبع في العين": إذا كان نصف الإسرائيليين يتألمون لإقالة المستشار القانونية للحكومة، فإن النصف الثاني سعيد لذلك. إقالة المستشار تستهدف تحرير الحكومة من إمرة القضاء. هو ينجح على القاعدة على نحو رائع. افقاً لنا عيناً واحدة، يطلب البيبيون. ولكن إذا فقأت عيني الطرف الآخر فإننا سعداء.

* * *

هآرتس: إسرائيل: نستعد لاحتلال القطاع وفرض السيطرة الكاملة على الغزيين

بقلم عاموس هرئيل

عائلات المخطوفين الذين يحملون الجنسية الأمريكية والمحتجزين لدى حماس في قطاع غزة، سمعوا مؤخراً من كبار رجالات إدارة ترامب تنبؤات كثيفة بشأن احتمالية التوصل إلى صفقة أخرى. تولد لدى المشاركين في المباحثات انطباع بأن المفاوضات الآن عالقة تماماً، وأن الرئيس ترامب لا ينوي استخدام الضغط على نتنياهو للعودة والتقدم في خطة للتوصل إلى صفقة. بالعكس، يبدو أن ترامب ينوي الآن دعم نتنياهو في حالة قرر الأخير الانتقال إلى عملية برية واسعة، استمراراً لقصف جوي كثيف من قبل إسرائيل منتصف هذا الأسبوع، الذي أدى إلى انهيار وقف إطلاق النار.

يسود في أوساط عائلات المخطوفين قلق كبير إزاء التطورات. قبل القصف الإسرائيلي الذي قتل فيه -حسب حكومة حماس- أكثر من 400 فلسطيني (بعد ذلك تم الإبلاغ عن أكثر من 300 قتيل آخر في هجمات أخرى)، ناقش الطرفان سلسلة من الاقتراحات التي طرحها الأمريكيون لإطلاق سراح مخطوفين آخرين مقابل تمديد وقف إطلاق النار. والآن، احتمالية عودة سريعة إلى هذه الخطط أصبحت ضئيلة جداً.

قال ستيف ويتكوف المبعوث الخاص لترامب، أول أمس، إن موقف نتنياهو بخصوص المفاوضات يناقض موقف غالبية الجمهور الإسرائيلي

هل ستكون هذه النهاية؟ ليس بالضرورة. في مقابلة مطولة أجراها مع المذيع اليميني تاكر كارلسون، قال ستيف ويتكوف المبعوث الخاص لترامب، أول أمس، إن موقف نتنياهو بخصوص المفاوضات يناقض موقف غالبية الجمهور الإسرائيلي. حسب قوله "بيبي يشعر بأنه يفعل الأمر الصحيح. يقف أمام الرأي العام (الإسرائيلي) الذي يريد عودة هؤلاء المخطوفين". وقد وصف اللقاء مع العائلات في ميدان المخطوفين، الذي امتنع نتنياهو عن الوصول إليه كـ "تجربة روحية".

وأضاف ويتكوف: "علينا إعادة هؤلاء الأشخاص. أتحدث عن ذلك مع بيبي وديمرمر. لكن لهما أيضاً موقفاً استراتيجياً في مسألة كيف يجب معالجة حماس. نيتهما جيدة، وسياسة الرئيس أن حماس لن تبقى هنا". إلى جانب التملق للمسؤول عنه، ترامب، أغدق ويتكوف ثناء على الوسيطة قطر، التي تحصل مؤخراً على انتقاد كبير في إسرائيل إزاء علاقاتها مع حماس.

ستارة من الدخان

في الواقع، ركزت إسرائيل حتى الآن على الهجمات الجوية، إلى جانب اقتحامات برية صغيرة شمالي القطاع، في الجزء الشرقي لممر نيتساريم، في وسط القطاع، وفي منطقة رفح جنوباً. ولكن في الوقت نفسه، ما زالت هناك استعدادات تجري لتطبيق خطة كبيرة لرئيس الأركان الجديد إيال زمير، بهجوم بري واسع في القطاع وتجنيد عدة فرقة تشمل وحدات احتياط كثيرة. قال زمير للوزراء بأنه يعتقد أن خطته قد تؤدي إلى تحقيق الهدف الذي لم تحققه إسرائيل خلال سنة ونصف من الحرب، وهو تدمير كلي لسلطة حماس وقدرتها العسكرية.

وقالت مصادر أمنية لـ "هآرتس" بأن إسرائيل ما زالت تبقي مجالاً لصفقة مؤقتة، يتم خلالها إطلاق سراح مخطوفين. ولكن حسب أقوال هذه المصادر، وإزاء الضغط السياسي للحكومة بفضّل توسيع القتال، يبدو أنه سيشتد بدون تحقيق صفقة. خطة نتنياهو طموحة جداً ولا تواجه تحفظات مهمة وواضحة من قبل كبار ضباط الجيش و"الشاباك". والنية استغلال العملية العسكرية بقيادة زمير لفرض الحكم العسكري في القطاع، أو في جزء كبير منه، مع نقل السيطرة على توزيع المساعدات الإنسانية للجيش الإسرائيلي. رئيس الأركان السابق، هرتسي هليفي، عارض ذلك بشدة، وحذر من وضع يقتل فيه الجنود أثناء توزيع الطحين على السكان المدنيين الفلسطينيين.

يبدو أن إسرائيل تنشر الآن سحابة دخان حول نوايا الحكومة والجيش الحقيقية، مع انتظار بشرى في المفاوضات، التي مشكوك فيه أن تصل، ويمهدون الأرض لعملية واسعة لاحتلال القطاع وإعادة سيطرة إسرائيل الكاملة عليه. سيحدث هذا في وقت تدفع الأحزاب اليمينية المتطرفة إلى إعادة الاستيطان وطرد قسري للفلسطينيين الذي سيعرض على أنه "هجرة طوعية" بدعم ترامب. العميد احتياط عوفر فنتر، يستعد الآن بانفعال للإعداد لعمل إدارة تشجع الهجرة بإدارته. في حين أن استطلاع لجهاز الأمن في أوساط الفلسطينيين يتوقع أن ربع السكان تقريباً وافقوا على الهجرة، رغم عدم وضوح بشأن الدولة التي ستوافق على استيعاب سكان من غزة.

الصحافي عميت سيغل، الضليع جداً فيما يجري في بلاط نتنياهو، كتب الجمعة الماضي في صحيفة "يديعوت أحرونوت" بأن توجه نتنياهو هو تغيير مطلق لقواعد اللعب، بدعم كامل من ترامب. وحسب قوله، فإن "ما أقنع الرئيس بالعودة إلى الحرب هو لقاءه مع المخطوفين (الذين تم إطلاق سراحهم). جاءوا لإقناعه بوجوب إخراج الجميع الآن، وقد اقتنع بوجوب إخراج حماس قبل ذلك. سأل إذا كان هناك أبرياء أو صديقون ساعدوهم في غزة، وأجيب بالسلب.

الإدراك بأن الحرب توشك على التوسع مع الخطر على حياة المخطوفين الذين بقوا على قيد الحياة وعلى حياة جنود الجيش الإسرائيلي، يثير نقاشاً مجدداً في جيش الاحتياط. يتراكم في الخلفية غضب في أوساط معارضي الحكومة على قرار نتنياهو إقالة رئيس "الشاباك" رونين بار. للمرة الأولى منذ بداية الحرب، يطرح اثير من رجال الاحتياط، بينهم طيارون في سلاح الجو، إمكانية وقف التطوع للخدمة رداً على التطورات. آخرون كثيرون، بما في ذلك في الجيش النظامي، يناقشون سيناريو لـ "الرفض الرمادي"، أي عدم الامتثال بدون الإعلان عن سبب عملهم الحقيقي.

* * *

هآرتس: المتهم نتنياهو: "أنا القانون"... هل تتجه إسرائيل لـ "حرب أهلية"؟

في محاولة للتشبه بمناحيم بيغن، غرد رئيس الوزراء نتنياهو أول أمس بأنه "لن تحدث حرب أهلية". لكن على الفور، أوضح الفرق بين الرجلين، وأضاف بأن إسرائيل دولة قانون. وحسب القانون، الحكومة هي التي تعين رئيس "الشاباك". بكلمات أخرى، الحكومة هي المرجعية الوحيدة، وهي التي يحق لها عمل كل ما يحلو لها دون أي رقابة ويحق لها أن تتجاهل حماة الحمى.

يعرف نتنياهو أنه يعمل بخلاف القانون القائم في إسرائيل منذ الأزل. لا حاجة للسير بعيداً إلى بيغن وإلى "سمو القضاء". فتنتياهو نفسه، في الأيام التي سبقت إقرار القانون لإلغاء علة المعقولية قبل أقل من سنتين، قال: "حتى بعد التعديل... ستواصل المحكمة الرقابة على قانونية أعمال الحكومة وتعييناتها. الحكومة والوزراء لا يمكنهم اتخاذ اعتبارات غريبة، والعمل في تضارب مصالح أو تعيينات غير مؤهلة". لذا، فإن الادعاء بالصلاحيات المطلقة "حسب القانون" التي لا رقابة عليها - حتى حسب نهج "نتنياهو نفسه وكل من أيد التعديل في حينه - هو فكرة ثورية ولا أساس لها على الإطلاق - تناسب الأنظمة الاستبدادية.

يعرف نتنياهو أنه يعمل بخلاف القانون القائم في إسرائيل منذ الأزل

ستكون المحكمة العليا ملزمة، وبلا هوادة، بإلغاء إقالة رئيس "الشاباك"؛ بسبب تضارب المصالح الحاد للرجل الذي يحقق في مكتبه في قضية أمنية خطيرة، ويسعى إلى وقف التحقيق من خلال إقالة الرجل المسؤول عن هذا التحقيق ليستبدل به رجلاً "موالياً". وهكذا أيضاً في موضوع المستشار القانوني للحكومة، التي يفترض اليوم بدء إجراء وقف ولايتها. فهي المدعية العامة في دولة إسرائيل، ومن صلاحياتها أن توقف محاكمة نتنياهو أو تتوصل إلى صفقة قضائية مخففة. فلا يعقل أن يقبل المتهم وحكومته من تدعي عليه؛ فلا تضارب مصالح أوضح من هذا.

إذا قررت الحكومة خرق أوامر محكمة العدل العليا، فستدخل إسرائيل إلى أزمة دستورية كاملة، وستخرج من دولة القانون. عندما تخرق الحكومة القانون، فلماذا يتعين على المواطنين إطاعته؟ عن حق، أعلن رؤساء المرافق الاقتصادية عدم قبولهم وضعاً كهذا وأن في نيتهم "إيقاف الاقتصاد". هذا استحقاق. وهكذا يجب أن يعمل رؤساء جهاز الأمن أيضاً؛ عليهم إعلان أنهم سيقفون إلى جانب من يحترم القانون ويطيع المحاكم. عليهم أن يكونوا موالين للمملكة، وليس للملك. كما أن هناك أهمية هائلة

لعمل الجمهور: للاحتجاج، للتظاهر، للكفاح في الشبكات وفي وسائل الإعلام – كل من يحب الحرية والديمقراطية ملزم بمساندة المحكمة، كي لا تخشى من إصدار قراراتها حسب القانون. على الجمهور الإسرائيلي أن يوضح بأنه ليس مستعداً للعيش في دولة مستبدة، رئيس حكومتها هو من يقرر ما يقوله القانون وما هو تفسيره، ويتجاهل قرارات المحكمة. في هذا الوضع، تضطر الحكومة أن تراجع أو تستقبل وتتوجه إلى الانتخابات، وبعدها يبدأ ترميم الدولة من الأرض المحروقة التي خلفتها وراءها.

* * *

احتمالات تصاعد احتجاجات الشارع الإسرائيلي وتأثيرها على الصفقة العالقة

هل تتصاعد الاحتجاجات في الشارع الإسرائيلي نتيجة خلافات داخلية، بعد شهر من التظاهر المحدود والخجول رغم معاودة الحرب على غزة وتهديد مصير بقية المحتجزين؟ وهل يندرج العدوان الجديد ضمن الضغط على "حماس"، أم هو تمهيد لبدء حرب ثانية على قطاع غزة طمعاً بـ "النصر المطلق" المفقود، رغم المذابح والتدمير المتوحش، وربما بتحقيق أطماع التهجير؟

تشهد هذه الاحتجاجات يقظة في الأيام الأخيرة، نتيجة اجتماع محفزات جديدة مع المحفّز القائم منذ شهر، المتمثل بخوف أوساط إسرائيلية واسعة على مصائر المحتجزين في غزة، وأهمها استشراء الفساد والاستبداد وازدياد عدد المراقبين ممن يحدّون من كونها حرباً عبثية بلا خطة، وبلا طائل، ستقتل مدنيين فلسطينيين ومخطوفين إسرائيليين، ولن تعيدهم أحياء، وربما تورّط إسرائيل باستنزاف طويل مجدداً. استخفاف وزراء كثير بالمستشارة القضائية للحكومة بلغ حد السخرية، كقول كارعي إنها تشبه "مضيعة طيران تحاول السيطرة على مقود الطائرة من الطيّار"

لكن هذه اليقظة ربما تنتكس، فهي رهن مؤثرات وأمزجة متقلّبة، لا سيّما أن الإسرائيليين تعبون من الحرب، ومن قبلها من احتجاجات يومية شهدتها العام 2023 ضد "الانقلاب القضائي"، علاوة على أن أوساطاً منهم لا تستفزها إقالة رئيس "الشاباك" رونين بار لكونه أحد المسؤولين الكبار بنظرهم عن فشل وعار السابع من أكتوبر. لكن تصريحات عدد غير قليل من الوزراء بعدم الانصياع للقانون، لحكم المحكمة العليا، يصبّ الزيت على الاحتجاج، يقلق الإسرائيليين ويدفعهم للخروج من لامبالاتهم للشارع، رغم الإرهاق، وربما اليأس من التغيير، ورغم البرد.

هذا ما يشير له اليوم المحلل السياسي في القناة 13 العبرية رافيف دروكر، في مقال تنشره صحيفة "هآرتس" بعنوان "شكراً كارعي"، يقول فيه إن وزير الاتصالات شلومو كارعي، وغيره من الوزراء أصحاب التصريحات المنفلتة يؤكّدون بطرق مختلفة عدم احترامهم لقرار المحكمة العليا. والحديث يدور عن قرار مستقبلي للمحكمة العليا، ردّاً على استئنافات قُدمت وستقدّم لمنع إقالة رئيس الشاباك والمستشارة القضائية للحكومة، التي أُقيمت أمس بالإجماع، وسط استخفاف وزراء كثير بها بلغ حد السخرية، كقول كارعي إنها تشبه "مضيعة طيران تحاول السيطرة على مقود الطائرة من الطيّار".

مزاج الشارع

ومنذ الكشف عن نية الحكومة طرد بار من منصبه، تتزايد المظاهرات عددًا وحدّة في لهجتها ضد حكومة الاحتلال، ومن غير المستبعد أن تتصاعد أكثر في ظل إعلان جهات وأوساط هامة عن انضمامها للاحتجاج، منها نقابة العمال العامة (الهستدروت)، شركات كبرى، الجامعات ومكاتب محامين كبيرة، وغيرها. لكن بلوغ هذه الاحتجاجات للذروة الكافية لفرملة نتياهو يحتاج المزيد من التنظيم والمشاركة والأخطاء من قبل حكومة نتياهو، إضافة للنفس الطويل، فالقضايا الداخلية تتفاعل ضمن مسيرة نهايتها ليست وشيكة، وتحتاج لصبر وتصميم.

وفي حالة اتساع الاحتجاجات في الشارع الإسرائيلي، هل تؤثر على استمرارية العدوان على غزة، وعلى مستقبل الصفقة العالقة؟ ربما يؤدي تصاعد الاحتجاج على فضائح الفساد والاستبداد لزيادة مناهضة الحرب على غزة، كونها تقتل المحتجزين المتبقين في غزة، خاصة أن هذه الفضائح تنتج علامات سؤال وتشكيك لدى أوساط إسرائيلية حول صحة قرارات وألويات نتياهو، وكذلك حول مدى نظافتها من اعتبارات غريبة.

من الممكن أن يغدّي الغضب على فضائح الفساد والاستبداد الاحتجاجات على استئناف القصف، أو شن حرب ثانية على غزة، لأن الغضب يتراكم، والقضايا متشابكة تتصل ببعضها البعض، ومن غير الممكن فصل الاحتجاج على الفساد عن الاحتجاج على العودة لحرب يعتقد كثيرون من الإسرائيليين أن دوافعها غريبة وبلا خطة.. إلخ.

في هذه الاحتجاجات يسعى قادتها للفوز في معركة على الوعي، وعي الإسرائيليين ووعي الإدارة الأمريكية التي تراقب وتنتبه إلى أن نتياهو يسير بعكس رغبة مواطنيه، كما قال ستيف ويتكوف في تصريحاته، أول أمس. لكن الاحتجاجات الكبرى التي يخشاها نتياهو، كما تدلل تجارب الماضي، ليست مضمونة بسبب حالة الإرهاق في الشارع وتنازع المعارضة وأخطائها وخلوها من شخصيات كاريزماتية، إضافة لمساعي نتياهو الدائمة والخبيثة لتبريدها وتخديرها، بما في ذلك تشجيع مسؤولين أمريكيين للقول إن "حماس" هي من يعطل الصفقة، مثلًا.

مستقبل الاحتجاجات رهن مزاج شعبي قابل للتغير نتيجة التأثير بعوامل شتى قديمة ومستجدة، داخلية وخارجية، وهي وحدها ربما لا تكفي لفرملة الحكومة ووقف الحرب والعودة للاتفاق، فمفتاح الأزمة الخارجية مقابل غزة موجود لحد بعيد داخل البيت الأبيض، الذي يعطي حاليًا ضوءًا أخضر للاحتلال للضغط على "حماس" بالنار.

بيد أن نتياهو يخطط لما يتعدى الضغط على "حماس" وهو يقوم بهذا القصف العشوائي الحالي الذي يطال مستشفيات ومدنيين يمهد لشن حرب ثانية، كما يعتقد بعض المراقبين في إسرائيل، أمثال عاموس هارثيل، المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس".

الخط الأحمر

في مقال بعنوان "الخط الأحمر"، يكشف هارثيل أنه في ظل توسيع العمليات العسكرية، وتحويل فكرة الترانسفير لخطط عملية، فإن مصر تخشى من إمكانية إقدام إسرائيل على فتح معبر حدودي لدفع الغزيين لدخول سيناء وفرض الحقائق على الأرض. منوهاً إلى أن مصر ستقف عندئذ أمام خيارين: استيعاب مئات آلاف اللاجئين تحت الضغط، أو إشهار قوة عسكرية تمنع دخولهم. ويتابع: "في الحالتين هناك تبعات كارثية لذلك على علاقات مصر وإسرائيل. من أجل منع ذلك على ترامب أن يكون واضحاً وصارماً أكثر والقول إن هجرة من أي نوع، وليس فقط بالقوة، ليست خطة عمل، وليست مساراً للحل".

في سياق الحديث عن نوايا نتنياهو، بين الضغط على "حماس"، أو الاستعداد لحرب ثانية، يتفق مع هارثيل رئيس قسم الشؤون الفلسطينية في جامعة تل أبيب الدكتور ميخائيل ميليشتاين، الذي يقول، في مقال نشره "يديعوت أحرونوت" اليوم تحت عنوان "حرب الضلال الثانية"، إنه فيما ينشغل الإسرائيليون بإقالة بار وهراف ميارا فإنه يستصعب توجيه الأسئلة حول جدوى الحرب: هل الهدف تحرير المخطوفين أم احتلال غزة وسط تضحية بهم؟

وعن ذلك يجيب بنفسه إنه عندما تهبط احتمالات التطبيع مع السعودية فإنه من الواجب الحديث عن ثمن احتلال غزة. ويضيف: "في المدى البعيد على إسرائيل مستقبلاً السيطرة على القطاع حتى ينمو فيه بديل محلي لحماس، لكن ليس الآن عندما يكون الهدف المركزي هو تحرير المخطوفين".

اتفاق خلال شهرين

مقابل التقديرات والتحذيرات من نوايا نتنياهو ومخططاته لاحتلال القطاع وإقامة حكم عسكري، وربما تهجير الغزيين لسيناء، يرجح الجنرال في الاحتياط العازر ماروم (قائد سلاح البحرية سابقاً) قيام الإدارة الأمريكية بفرض تسوية على الأطراف في غضون شهرين. ففي حديث لإذاعة جيش الاحتلال، قال ماروم، اليوم، إن تسمين الاستيطان في الضفة الغربية يتصاعد تحت الرادار، وتحت غطاء السجلات الداخلية، ولذا سموتريتش وبن غفير سيقبلان اتفاقاً جديداً ينهي الحرب، ولن يغادرا الائتلاف". ورداً على سؤال، قال ماروم إن "حماس" توافق على عدم البقاء في السلطة في القطاع، وموضوع نزع السلاح سيخضع للتفاوض كمواضيع أخرى.

ويتابع: "ربما يأتي ترامب ويقول هذا أفضل ما يمكن التوصل له، ويفرض حلاً يوقف الحرب مع صفقة تشمل إعادة الإعمار والسعودية، وسيكون من الصعب على إسرائيل القول "لا"، وستعلن من طرفها عن "النصر المطلق"، وحماس ستعلن من طرفها عن الانتصار". ويعلل ذلك بسماعه تصريحات ويتكوف، في اليومين الأخيرين، ويضيف: "ويتكوف يفهم ما الذي يجري في المنطقة ويريد مفاوضات، وهناك خطر بتدهور الاقتصاد الإسرائيلي نتيجة استمرار الحرب، وهذا ما يفهمه نتنياهو، الذي لا يستطيع التفاوض على المرحلة الثانية نتيجة ضغوط مكثفة متطرفة في ائتلافه، ولذا أرجح أن يدفع نتنياهو الإدارة الأمريكية للضغط عليه كي يقول لشركائه المتشددين "هذه هي إرادة واشنطن" ويتقدم".

ويستبعد ماروم شن حرب ثانية على القطاع، ويعلل ذلك بالقول: "من أجل اجتياح بري واسع نحتاج لقوات كبيرة، ولإجماع إسرائيلي، خاصة أن الجيش متعب ومستنزف". ويرجح ماروم أن تتوصل الأطراف لاتفاق بين إسرائيل و"حماس" خلال شهرين، منوهاً أن ويتكوف قال ذلك بشكل أو بآخر في حديث مع "فوكس نيوز" أمس. ويخلص للقول: "ينبغي الإصغاء لويتكوف الذي يقول إن العمليات العسكرية الحالية الآن تساعد في الوصول لاتفاق".

* * *

هآرتس: إسرائيل تستعد لاحتلال غزة والسيطرة الكاملة على السكان

بقلم عاموس هرتيل

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والابحاث

عائلات المخطوفين الذين يحملون الجنسية الامريكية والمحتجزين لدى حماس في قطاع غزة، سمعوا مؤخرا من كبار رجالات إدارة ترامب تنبؤات كثيفة بشأن احتمالية التوصل الى صفقة أخرى. المشاركون في المباحثات تولد لديهم الانطباع بأنه في هذه المرحلة المفاوضات عالقة تماما وأن الرئيس ترامب لا ينوي استخدام الضغط على رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو للعودة والتقدم في خطة للتوصل الى صفقة. بالعكس، في هذه الاثناء يبدو أن ترامب ينوي دعم نتنياهو في حالة قرر الأخير الانتقال الى عملية برية واسعة، استمرارا للقصف الجوي الكثيف لإسرائيل في منتصف هذا الأسبوع الذي أدى الى انهيار وقف اطلاق النار.

في أوساط عائلات المخطوفين يسود قلق كبير إزاء التطورات. قبل القصف الإسرائيلي الذي قتل فيه حسب حكومة حماس اكثر من 400 فلسطيني (بعد ذلك تم الإبلاغ عن اكثر من 300 قتيل آخر في هجمات أخرى)، ناقش الطرفان بواسطة دول الوساطة سلسلة من الاقتراحات التي طرحها الامريكيون لإطلاق سراح مخطوفين آخرين مقابل تمديد وقف اطلاق النار. الآن يبدو أن احتمالية عودة سريعة الى هذه الخطط أصبحت ضئيلة جدا.

هل حقا هذه ستكون النهاية؟ ليس بالضرورة. في مقابلة مطولة اجراها مع المذيع اليميني تاكر كارلسون قال أول أمس المبعوث الخاص لترامب ستيف ويتكوف إن موقف نتنياهو بخصوص المفاوضات يناقض موقف غالبية الجمهور الإسرائيلي. حسب قوله "بيبي يشعر بأنه يفعل الامر الصحيح. هو يقف امام الرأي العام (الإسرائيلي) الذي يريد عودة هؤلاء المخطوفين". وقد وصف للقاء مع العائلات في ميدان المخطوفين، الذي امتنع نتنياهو عن الوصول اليه كـ "تجربة روحية".

ويتكوف أضاف "نحن يجب علينا إعادة هؤلاء الأشخاص. أنا اتحدث مع بيبي وديمر عن ذلك. لكن يوجد لهما أيضا موقف استراتيجي في مسألة كيف يجب معالجة حماس. نيتهما جيدة، وسياسة الرئيس هي أن حماس لا يمكن أن تواصل الوجود هنا".

الى جانب التملق للمسؤول عنه، ترامب، حرص ويتكوف على اغداق الثناء على الوسيطة قطر، التي تحصل مؤخرا على انتقاد كبير في إسرائيل إزاء علاقاتها مع حماس.

ستارة من الدخان

إسرائيل في الواقع ركزت حتى الآن بالأساس على الهجمات من الجو، الى جانب اقتحامات برية صغيرة في شمال القطاع، في الجزء الشرقي لممر نيتساريم، في وسط القطاع، وفي منطقة رفح في الجنوب. ولكن في نفس الوقت ما زالت هناك استعدادات تجري لتطبيق الخطة الكبيرة لرئيس الأركان الجديد ايلال زمير، هجوم بري واسع في القطاع بواسطة تجنيد عدة فرقة تشمل وحدات احتياط كثيرة. زمير قال للوزراء بأنه يعتقد أن خطته يمكن أن تؤدي في هذه المرة الى تحقيق الهدف الذي لم تحققه إسرائيل خلال سنة ونصف من الحرب، وهو التدمير المطلق لسلطة حماس وقدرتها العسكرية.

مصادر امنية قالت لـ "هآرتس" بأن إسرائيل ما زالت تبقي مجال لصفقة مؤقتة، التي خلالها يتم اطلاق سراح مخطوفين. ولكن حسب اقوال هذه المصادر وإزاء الضغط السياسي للحكومة بفضل توسيع القتال فانه يبدو أن هذه حقا سيشتد بدون تحقيق صفقة. خطة نتنياهو طموحة جدا ولا تواجه تحفظات مهمة وواضحة من قبل كبار ضباط الجيش والشباك. النية هي استغلال العملية العسكرية بقيادة زمير لفرض الحكم العسكري في القطاع، أو في جزء كبير منه، مع نقل السيطرة على توزيع المساعدات الإنسانية للجيش الإسرائيلي. رئيس الأركان السابق، هرتسي هليفي، عارض ذلك بشدة وحذر من أنه محظور السماح بوضع يقتل فيه الجنود اثناء توزيع الطحين على السكان المدنيين الفلسطينيين.

يبدو أن إسرائيل تنشر الآن سحابة دخان حول نوايا الحكومة والجيش الحقيقية، مع انتظار بشرى في المفاوضات، التي مشكوك فيه أن تصل، ويمهدون الأرض للعملية الواسعة لاحتلال القطاع وإعادة سيطرة إسرائيل الكاملة عليه. هذا سيحدث في الوقت الذي فيه الأحزاب اليمينية المتطرفة في الحكومة تدفع الى إعادة الاستيطان والطردي القسري للفلسطينيين الذي سيعرض على أنه "هجرة طوعية" بدعم ترامب. العميد احتياط عوفر فنتر يستعد الآن بانفعال والاعداد لعمل إدارة تشجع الهجرة بادارته. في حين أن استطلاع لجهاز الامن في أوساط الفلسطينيين يتوقع أنه تقريبا ربع السكان وافقوا على الهجرة، رغم أنه من غير الواضح أي دولة ستوافق على استيعاب سكان من غزة.

الصحافي عميت سيغل، الضليع جدا فيما يجري في بلاط نتنياهو، كتب في يوم الجمعة الماضي في صحيفة "يديعوت احرونوت" بأن توجه نتنياهو هو تغيير مطلق لقواعد اللعب، بدعم كامل من ترامب. وحسب قوله فان "ما اقنع الرئيس اكثر من أي شيء آخر بالعودة الى الحرب هو بالتحديد اللقاء مع المخطوفين (الذين تم اطلاق سراحهم). هم جاءوا لاقناعه بأنه يجب اخراج الجميع الآن، وقد اقتنع بأنه قبل ذلك يجب اخراج حماس الآن. مرة تلو الأخرى سأل اذا كان هناك أرباء أو صديقين ساعدوهم في غزة، وأجيب بالسلب .

الادراك بأن الحرب توشك على التوسع مع الخطر على حياة المخطوفين الذين بقوا على قيد الحياة وعلى حياة جنود الجيش الإسرائيلي، يثير مجددا النقاش في جيش الاحتياط. في الخلفية يتراكم أيضا الغضب في أوساط معارضي الحكومة على قرار نتنياهو اقالة رئيس الشباك رونين بار. للمرة الأولى منذ بداية الحرب يطرح الكثير من رجال الاحتياط، بينهم طيارون في سلاح الجو، إمكانية وقف التطوع للخدمة ردا على التطورات. آخرون كثيرون، بما في ذلك في الجيش النظامي، يناقشون سيناريو لـ "الرفض الرمادي"، أي عدم الامتثال بدون الإعلان عن سبب عملهم الحقيقي .

عن باروقطر

المحكمة العليا أصدرت أمس أمر مشروط ضد اقالة بار. المستشارة القانونية للحكومة، غالي بهراف ميارا، أرسلت في اعقاب ذلك رسالة لنتنياهو حذرتة فيها من أن المنع يسري على المس بمكانة بار واجراء مقابلات لتعيين وريث له، طالما أنه لم يتم توضيح الخوف من وجود تضارب المصالح الذي يوجد فيه رئيس الحكومة. نتنياهو ينشر إشارات بأنه يفحص عدم احترام هذا الامر، في حين أن وزراء وأعضاء كنيست في الاستلاف يهاجمون بشدة المحكمة والمستشارة القانونية.

يبدو أن جزء من الضغط على رئيس الحكومة يتعلق بتقديم التحقيق في الاشتباه بأن ثلاثة مستشارين اعلاميين له حصلوا على الأموال من قطر أو كانت لهم معها علاقات تجارية بدون أي افصاح مناسب وإجراءات لفحص تضارب المصالح. تعميق التحقيق في هذه القضية وفي القضية المتعلقة بها - تسريب وثائق لشعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" لصحيفة "بيلد" الألمانية في اطار حملة نشر معلومات كاذبة ضد صفقة المخطوفين - يثير التوتر في محيط نتنياهو. مثلما في السابق فانه من المرجح أن الخوف هو من شهود الدولة بأن يلقوا ما يعرفونه أيضا على سلسلة متخذي القرارات التي توجد فوقهم. الحلقة الضعيفة في منظومة تطبيق القانون هي الشرطة، التي هي تشارك في التحقيق القطري، لكن في ظل الوزير الذي عاد الى وزارة الامن الوطني ايتمار بن غفير، تركز معظم الاهتمام لفرض الرعب على المتظاهرين ضد الحكومة.

نتنياهو ومكتبه حاولوا القاء التهمتين على بار، حول عملية اقالته. حسب التهمة الأولى فان أداء بار واصدقائه في طاقم المفاوضات (من بينهم رئيس الموساد دادي برنياع والجنرال احتياط نيتسان الون)، شوش على التقدم في صفقة المخطوفين الى درجة أن نتنياهو قام باستبداله بطاقم جديد برئاسة الوزير ديرمر. حسب التهمة الثانية، التي تأتي مباشرة من مكان التآمر، فان بار عرف لساعات عن هجوم حماس في 7 أكتوبر قبل حدوثه، لكنه لم يقم بالاتصال مع نتنياهو، وهكذا لم يمنع الكارثة. هذه اقوال هستيرية تماما وخطيرة، ولا يقل عنها خطرا الاقوال التي سمعت في جلسة الحكومة في مساء يوم الخميس، التي فيها تمت المصادقة على قرار اقالة بار بالاجماع. لقد ذهب الديمقراطي الكبير، وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، بعيدا عندما طالب بإزالة أحد اهداف الشباك، الدفاع عن الديمقراطية، من قانون الشباك.

جو بولين، والد هيرش غولديبرغ بولين، المخطوف الذي قتلته حماس مع خمسة من أصدقائه في نفق في رفح في آب الماضي، هاجم ادعاءات نتنياهو. في منشور نشره أمس في الفيس بوك كتب بولين بأنه "يأمل بأن القصة الحقيقية للمفاوضات الفاشلة

لتحرير المخطوفين سيتم كشفها ذات يوم. أنا استمر في الاعتقاد بأن الحكومة لم تعط في أي يوم تفويض كبير بما فيه الكفاية وجدي للطاقم الإسرائيلي. جزء من طاقم المفاوضات دفع بشدة لكن بدون نجاح، من اجل إعطاء تفويض اكبر. شكرا لك، يا رونين بار، لأنك أحد الذين دعموا ذلك.

في هذه الاثناء يبدو أن الازمة الدستورية حول اقالة بار ونية اقالة بهراف ميارا، ستندمج في النقاش المتصاعد حول طبيعة الحرب في القطاع. يصعب استبعاد احتمالية أنه من ناحية نتنها هو فان هذا هو التوجه المطلوب – مواجهة بقوة عالية، في عدة جهات، التي خلالها تشدد الخطوات تجاه معارضيه، وسيحاول تحقيق هدفه الأسمى: البقاء في الحكم مع تأجيل الإجراءات في محاكمته الجنائية. ولكن في تقاطع توجهات التصعيد، الدستوري والأمني، توجد ميزة واحدة وهي أن المعسكر الذي يدافع عن الديمقراطية استيقظ من سباته ويبدو أنه بدأ في النزول الى الشوارع بأعداد كبيرة مرة أخرى.

* * *

هآرتس: حكومة نتنها هو توشك على أن توقع على إسرائيل كارثة أخرى، والجمهور سيندم على عدم الاكتراث

بقلم آفي بار ايبي

هذا الصباح، الساعة الحادية عشرة، سيجتمع وزراء الحكومة للمرة الثانية في غضون أربعة أيام، ومرة أخرى لن يناقشوا استئناف الحرب في غزة وفي لبنان، أو سقوط الصواريخ المتجدد على الجهة الداخلية، أو الشك الخطير حول تسلل استخباري لدولة معادية الى قدس اقداس مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، أو الرقم القياسي لعدد القتلى في حوادث السير، 98 حالة منذ بداية العام 2025، أو الرقم القياسي لعدد القتلى في المجتمع العربي، 52 شخص منذ بداية السنة.

على جدول الاعمال اظهر عدم الثقة بالمستشارة القانونية للحكومة، غالي بهراف ميارا، ضمن أمور أخرى، بذريعة أنها هي المسؤولة عن إخفاقات إدارة الحرب، والجريمة المتصاعدة في الوسط العربي وما شابه.

سيتم عرض مشروع قرار على الوزراء قدمه وزير العدل ياريف لفين، والذي برره في 84 صفحة. حجم الأكاذيب والتشويه والتحيز في هذه الوثيقة لا يصدق. يكفي التصفح من اجل معرفة أن العنوان المناسب له هو "من يحكم بوجود عيب في الآخر هو نفسه غير لائق"، والإ كيف يمكن شرح أن مستشارة قانونية يتم عزلها من منصبها بذريعة معارضة تعيين مدانين من قبل الوزير دودي امساليم .

عند انطلاق هذه الخطوة غير المسبوقة، اقالة بهراف ميارا، سيتم إعطاء الضوء لافتتاح أسبوع مصيري لمواصلة إسرائيل كونها دولة ديمقراطية .

للأسف الشديد، اقالة رئيس الشباك رونين بار في يوم الخميس الماضي، وبعد ذلك تجميد الخطوة من قبل المحكمة العليا وإعلان رئيس الحكومة والوزراء عن عدم احترام تعليمات المحكمة، حتى بثمن حدوث ازمة دستورية، كانت المقبلات. اذا لم

يحدث أي تغيير في اللحظة الأخيرة فان إسرائيل ستنتهي الأسبوع القادم بنظام مختلف عن النظام الذي بدأت فيه. حسب الجدول الزمني المخطط له فانه في ظهيرة يوم الخميس القادم لن تكون عندنا نفس دولة إسرائيل.

مثلما تمت اقالة بار فان قرار اقالة المستشار القانونية للحكومة يتوقع المصادقة عليه بالاجماع. بعد ذلك سيتم عرض الموضوع على اللجنة الاستشارة لتعيين كبار موظفي الدولة، "لجنة غرونس".

اللجنة تعاني من غياب عضوين من الخمسة أعضاء فيها، عضو الكنيست من الائتلاف، الذي هو عضو في لجنة الدستور، ووزير العدل أو المستشار القانونية السابقة. وبسبب صعوبة تجنيد الأخير فان الحكومة يمكنها التذاكي وعرض طريق التفافي من اجل المصادقة على الإقالة .

في هذه الاثناء هي ستواصل تجاوز المستشار القانوني من خلال الدفع قدما بتشريع خاص في الكنيست، مثلا، في الساعة الحادية عشرة اليوم ستشرعن لجنة التعليم مشروع قانون عضو الكنيست ليمور سون هار ميلخ (قوة يهودية)، المصادقة على الفصل بين الذكور والاناث حتى في مستويات التعليم العليا.

في الساعة الثانية عشرة ستناقش لجنة الدستور مبادرة رئيسها، عضو الكنيست سمحاروتمان (الصهيونية الدينية)، من اجل منع استخدام مصطلح الضفة أو الضفة الغربية، واستبداله بيهودا والسامرة.

اجراء تحقيق حول ميزانية جنائية؟ ماذا في ذلك.

في الساعة التاسعة صباح اليوم ستعقد اللجنة المالية لاستكمال النقاشات في مشروع قانون الميزانية لسنة 2025. بعد المصادقة في الخامسة فجرا على قانون التسوية وقانون أطر الميزانية، بقي للائتلاف أن يحضر للمصادقة الميزانية نفسها بالقراءة الثانية والثالثة.

المصادقة على الميزانية ستنتهي إمكانية اسقاط تقني للحكومة، على الأقل حتى آذار 2026، الامر الذي يعطي للائتلاف "رأس هادي" كي يستطيع التفرغ للدفع قدما بخطوات الانقلاب الأخرى والمصادقة على تهرب الحريديين من الجيش وشرعنة الضم والتحيز الانتخابي .

على طاولة لجنة المالية سيوضع اليوم الفصل الأخير المختلف عليه من حيث الانحرافات في الميزانية المتعلقة بالتعليم. هناك ستتم مناقشة الأساس تخصيص المليارات السياسية وسيتم الكشف عن المكافأة الكبيرة للحريديين مقابل تأييد الميزانية. الحديث يدور عن قنوات رسمية وأقل رسمية التي عبرها سيعوض جمهور الحريديين بسبب تقليص الدعم للمدارس الدينية ومراكز الرعاية النهارية (بسبب عدم وجود اعفاء ساري المفعول من التجند للجيش الإسرائيلي). القنوات الرسمية هي التي عبرها يتم ضخ بشكل دائم الأموال شبه المراقبة لمؤسسات تعليم حزبية، التي بعضها مناهض للصهيونية، وبعضها لا يعلم المواضيع الرئيسية كسياسة. كل ذلك في الوقت الذي فيه ضد بعضها يجري تنفيذ اقتصادي، بما في ذلك تحقيق جنائي مفتوح

ضد الوزير المسؤول (حاييم بيتون)، في حين أن الخفي أكبر من المكشوف فيما يحدث مع 3.5 مليار شيكل من هذه الأموال، التي يتم إرسالها إلى شبكتي التعليم الحزبيتين الرئيسيتين، شبكة معيان، (نوع تعليم التوراة)، وشبكة التعليم المستقلة التابعة لديغل هتوراة.

حسب الخطة، ومن أجل تعيين قضاة لجميع الهيئات، ستكون حاجة إلى أغلبية عادية، 5 من بين 9، التي فيها على الأقل ممثل واحد من الائتلاف وممثل من المعارضة، من أجل تعيين قاضٍ في المحكمة العليا هناك حاجة إلى أغلبية من أوساط الممثلين السياسيين فقط، وبدون الحاجة إلى موافقة القضاة.

في حالة عدم التوافق بين المعارضة والائتلاف يتم اقتراح آلية تحطم التساوي الذي بحسبه كل معسكر يعرض ثلاثة مرشحين للقضاء، الطرف الثاني يجب عليه انتخاب واحد منهم. هكذا تتم شرعنة تصنيف سياسي للقضاة، الذين من الآن فصاعداً يجب عليهم الانتماء إلى "معسكر يمين" أو "معسكر يسار"، وإلا فإنه لن تتم ترقيتهم (كل طرف سياسي سيطمح إلى موازنة انتخاب الطرف الثاني). ونتيجة لذلك فإن جهاز القضاء سيتم تلويثه بالسياسة.

في محاولة لتأجيل النهاية، قدمت المعارضة 71 ألف تحفظ على القانون، من أجل تجنب استخدام المادة 98 في القانون الداخلي لكنيسة تقليص قسري لمناقشة التحفظات، فإن المعارضة والائتلاف يتوقع أن يجملا النقاش الماراثوني الذي سيستمر 20 ساعة تقريباً، أي أن التصويت على تعديل القانون سيتم في ظهيرة يوم الخميس. عندها سيتم أيضاً هزيمة السلطة القضائية.

* * *

هآرتس: عندما حدث هنا الانقلاب النظامي الأول، نتنياهو السياسي لم يكن قد ولد بعد

بقلم جدعون ليفي

معسكر مصاب باليأس والرعب مما هو قادم. أحداث الفترة الأخيرة، من بينها استئناف الحرب وإقالة رئيس الشباك ومرورا بالازمة الدستورية، خلق الشعور بالصدمة. من كان يصدق أننا سنصل إلى هذا الوضع؟ كل شيء مرة أخرى يلقونه وبحق على اكتاف بنيامين نتنياهو العريضة، فهو الذي قام بكل الخطوات الصادمة منذ 7 أكتوبر، هو الذي يقود الانقلاب القانوني؛ هو الرئيس وهو المتهم. ولكن الحضيض الذي وصلت إليه إسرائيل توجد له جذور أعمق بكثير، نحن لم نولد بالأمس ولم يبدأ كل شيء مع نتنياهو. من تفاجأ الآن من الحضيض المتدني يجب عليه سؤال نفسه هل حقا الحديث يدور عن الرعد في يوم صاف. لا، إسرائيل تسير في مسار الانتحار هذا منذ عشرات السنين. وتنتياهو فقط سرع وزاد الخطوات.

ليغفر لي القراء بسبب العنوان المبتذل، لكن الأمر أصبح مستحيل الآن بدونه: الخطيئة الأصلية هي الاحتلال، هو أبو الدنس، هو لا يفسر كل شيء، لكن بدونه كانت ستكون لنا دولة مختلفة. لقد حان الوقت لقول ذلك بصوت مرتفع وواضح، وبالتحديد في هذه النقطة المنخفضة. من سيزيل الغبار عن عيون الأنبياء العظام، يشعياهو لايفوفيتش والذين وقعوا على وثيقة

“ماتسبين” (“الاحتفاظ بالمناطق المحتلة سيحولنا الى أمة قتلة ومقتولين”، أيلول 1967، عندما كان عمر الاحتلال ثلاثة أشهر)؟. هؤلاء العظام يضيفون وبحق بأن الدولة ولدت في الخطيئة، ليس ولادتها بل ولادتها في الخطيئة، حيث أنها منذ بدايتها عملت على طرد شعب البلاد الذي يعيش فيها، ومنذ ذلك الحين لم تغير للحظة تطلعاتها.

الانقلاب القانوني الأول كان الخضوع المهين لجهاز القضاء للاحتلال. من اليوم الأول كان جهاز القضاء المرساة المهمة للاحتلال المجرم. بفضلته تمت شرعنته، وبعجزه الفضائحي تم ترسيخه. السياسي نتنياهو لم يكن قد ولد بعد، وكان قد أصبح عندنا انقلاب قانوني بحسبه يوجد نظام لتفوق اليهود في إسرائيل السيادية، بما في ذلك حكم عسكري على أساس العرق، بمصادقة المنظومة القضائية المبجلة. خارجها، وفي أراضي الاحتلال، تأسس نظام ابرتهايد، الذي أيضا كان بمصادقة المحكمة العليا .

الانقلاب القانوني الأول الذي سمح به جهاز القضاء، والذي يقوض المساواة ويتجاهل القانون الدولي، لم يكن ضرره أقل من الانقلاب الثاني، انقلاب نتنياهو وياريف لفين. قلائل جدا عارضوا الانقلاب الأول، وتمت ادانتهم بأنهم خونة. هذا أمر يستحق تذكره أيضا. لو أن جهاز القضاء صمد في بداية الاحتلال لكان سيصعب تقويضه الآن، في الوقت الذي يتمكن فيه المستوطنون الذين يعيشون على أراض مسروقة (!) من أن يصبحوا قضاة في المحكمة العليا، الامر الذي يعني أن هناك شيء فاسد في المملكة قبل لفين بفترة طويلة. أما القول بأنها حصن فلا .

في نفس الوقت تم تأسيس نظام الاستبداد الوحشي في المناطق، الذي بدونه لا يوجد احتلال. لقد وصل الآن الى ذروة الدناءة والوحشية، لكن أيضا هو لم يولد الآن، عندما كانوا يكسرون العظام في 1987 ويقتلون آلاف الأطفال والرضع في 2025. عندما يفعلون ذلك فانهم يصبحون دولة منبوذة، حتى بدون نتنياهو. الاعمال البربرية في المناطق لا يمكن أن تتوقف عند الخط الأخضر. لا يمكن أن تكون ديمقراطية في إقليم وديكتاتورية في إقليم آخر. لا يمكن أن تكون هناك روح ديمقراطية في دولة جزء من مواطنها يخدمون كجنود يستخدمون البطش ويعتبرون ابطال في نظر الجميع. عندما يتم تدريب أجيال على استخدام العنف الجامح فان عاصفة العنف ستنتشر هنا .

الشرطة التي تلقى بعض ضباطها تعليمهم في المكان الذي يسمح لهم فيه بكل شيء، لا يمكن أن تصبحوا حراس القانون عندما يتم نقلهم الى منطقة أخرى. والشعب الذي قيل له لسنوات بأن الاستبداد مشروع ضد شعب آخر، وأنه يحظر عليه التظاهر والتفكير، الحركة والعمل، وحتى التنفس والعيش، لا يمكن أن يكون شعب ديمقراطي. الآن نتنياهو يقوم بقطف الثمار المسمومة التي نمت في هذه الأصوص العفنة، ويستخدمها لاغراضه الخاصة. لا يمكن الاعتقاد بأنه عند رحيله ستزول اللعنة، كل اللعنة.

* * *

يديعوت احرونوت: مواجهات الجيش الإسرائيلي وتهديدات الضم

بقلم يوآف زيتون

رغم أن استئناف الحرب في غزة يبدأ هذه الأيام على خلفية ضجيج مثل انقسام خطير في الشعب بلا الاجماع الوطني الذي كان بعد 7 أكتوبر؛ مؤشرات على رفض الخدمة في الجيش؛ سن قانون تملص من الخدمة للحريديم؛ ثورة قضائية؛ واحتجاج متعاضم ضد الحكومة، في هيئة الأركان الجديدة يبقون على غموض شاذ حول الأهداف الحقيقية للمعركة المتجددة، رغم ائمانها الباهظة التي تلوح في الأفق.

تلميحان لما سيأتي تلقيناها في ملاحظات جاءت تقريبا بالمناسبة في نهاية الأسبوع الماضي من وزير الدفاع إسرائيل كاتس وممن كان حتى بضعة أيام مضت رئيس الطاقم الهجومي في قيادة المنطقة الجنوبية العميد احتياط ايرز فينر .

في بوست على الفيسبوك دحرج فينر روايته لحدث الوثائق السرية التي فقدتها قبل نحو شهرين في موقف السيارات في برج مكاتب في رمات غان. وكانت القضية انكشفت الأسبوع الماضي في "يديعوت احرونوت" وفي "واي نت" وهكذا أيضا علم بها رئيس الأركان ايال زمبر وقائد المنطقة الجنوبية الجديد ينيف عاشور اللذين نحيا فينر من الخدمة فورا .

"يحزني أنه بعد سنة ونصف من "دفع العربة" في طلعة الجبل حين بدأ أخيرا أننا وصلنا الى السطر الأخير والقتال سيلقى الانعطاف (التي كان مطلوبوا اعطاؤها له قبل سنة) الصحيحة، فاني لن أكون قرب الدفة"، كتب فينر ضمن أمور أخرى كما يبدو كتلميح لما هو الجيش كفيل بان يفعله في الأشهر او في السنوات التالية في قطاع غزة.

في وظيفته على مدى 500 يوم من الحرب كان فينر مؤتمنا، بما في ذلك في الأسبوع الأخير، على تخطيط الخطوات الهجومية للجيش الإسرائيلي في قطاع غزة بمعانها التكتيكية وبتداعياتها الاستراتيجية بعيدة المدى. كما أن فينر لم ينف اتصالاته، ظاهرا، بخلاف الأوامر مع وزير المالية بتسلييل سموتريتش على مدى اشهر الحرب، التي في اثنائها يدفع سموتريتش المرة تلو الأخرى نحو إقامة حكم عسكري في قطاع غزة.

قيادة الجيش السابقة ووزير الدفاع السابق يوآف غالنت، عارضتا ذلك بسبب ائمان الخطوة: آلاف الجنود الذين سيعملون في جهاز سلطوي - عسكري جديد في القطاع يعرضون حياتهم للخطر في توزيع الطعام وإدارة الحياة اليومية للغزيين. ولهذا فقد اوصوا بالدفع قدما بحكم فلسطيني آخر في القطاع، ليس حماس، حتى وان كانت أجزاء منه متماثلة مع السلطة الفلسطينية وطالما كان لهذا تشجيع امريكي، رعاية مصرية وتمويل خليجي، من اتحاد الامارات مثلا .

في تلميح إضافي نشر وزير الدفاع إسرائيل كاتس بيانا كتب فيه ما بدا كسياسة استيلاء على مناطق جديدة تنتهجها الحكومة: "وجهت تعليماتي للجيش الإسرائيلي للاستيلاء على مناطق أخرى في غزة، في ظل اخلاء السكان وتوسيع المناطق الأمنية حول غزة في صالح حماية البلدات الإسرائيلية وجنود الجيش. كلما واصلت حماس رفضها تحرير مخطوفين فانها ستفقد المزيد فالمزيد من الأرض التي ستضم الى إسرائيل ."

الكلمات الأخيرة في بيان كاتس، التي اقترنت بطبيعة الأحوال لدى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ليست أقل من مذهلة: حسب هذه السياسة، فإن خطوات التقدم البطيئة لقوات الجيش الإسرائيلي في الأيام الأخيرة إلى مزيد من مقاطع الأرض في القطاع، لا تستهدف بالضرورة القتال ضد حماس بل احتلال تلك الأماكن واعادتها على ما يبدو مقابل المخطوفين – وإذا واصلت حماس الرفض، فإنها ستضم إلى دولة إسرائيل. بكلمات أخرى: الأرض مقابل الدم. حتى الآن اتخذوا في إسرائيل جانب الحذر من التلميحات بإعادة الاستيطان في قطاع غزة كجزء من القتال الطويل، وذلك أيضاً لاجل مواصلة التمتع بشرعية دولية للقتال في زمن طويل بهذا القدر .

في هذه اللحظة لا يتضمن الاستيلاء على الأرض قتالاً بل احتلال واحتفاظ فقط وفي مناطق ضيقة في القطاع: مثل مواقع حول ما كان ممر نتساريم الذي انسحب منه الجيش الإسرائيلي قبل نحو شهرين والآن يتواجد فيه مقاتلو الاحتياط للواء 16 مرة أخرى، وهكذا أيضاً في شاطيء بلدة بيت لاهيا في شمال القطاع، وفي اجتياح مكرر بجي الشاغورة في غزة.

في الجيش لا يتحدثون

تمهيدا للخطوة الجديدة في الجيش يقلون من شرحها للجمهور الذي سيدفع اثمانها الباهظة. الناطق العسكري (حتى الآن) العميد دانييل هجاري، لا يخرج إلى الكاميرات ليشرح للجمهور ما سيحصل في القطاع بشك يقلل الشكوك بعض الشيء، وفي الجيش بشكل عام يستصعبون شرح أهداف الخطوة باستثناء شعار "تشديد الضغط على حماس" التي من جهتها لا تبدي مؤشرات انكار، في الوقت الذي يدوي فيه عشرات المخطوفين في الانفاق .

صاحب للغاية صمت رئيس الأركان الجديد زمير. الخطوة "الاستفزازية" الوحيدة التي تجرأ على أن يقوم بها في الأسبوع الأخير هي تأييد رفيقه الذي على شفا التنحية، رئيس الشبان روين بار، من خلال صور نشرها في وسائل الاعلام، له ولبار، مرتين، يديران معا استئناف القتال في الجنوب. هذه الصور هي أكثر من بث العمل كالمعتاد، في العمل المشترك بل ترمز إلى اعراب عن تأييد صامت لبار .

في خطابه الأول كرئيس اركان، قبل ثلاثة أسابيع، اصدر الفريق زمير قولين هامين. "علينا أن نستعد لحرب استنزاف متعددة الساحات"، قال، و "حماس لم تهزم في الحرب". معنى القول الثاني – حيال نتنياهو، كاتس، ورئيس الأركان المنصرف هرتسي هليفي الذين جلسوا على يمينه – لا يحتمل الوجهين: إسرائيل والجيش الإسرائيلي فشلا في محاولة هزيمة حماس التي ليس فقط لم تقوض بل اعيد بناؤها مع كتائبها، وحسب الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، مع أكثر من 20 الف نشيط مسلح .

القول الأول تلقى تعبيراً منذ نهاية الأسبوع: لم يخدش أي إسرائيلي، جسدياً على الأقل، لكن في غضون اقل من يوم واحد اطلقت إلى إسرائيل، من المطلة عبر تل أبيب وحتى عسقلان، تنقيطات صواريخ ومقذوفات صاروخية من لبنان، من غزة ومن اليمن .

النار من لبنان، التي اطلقت امس في محيط الساعة 7:30 صباحا هي الأولى بعد ثلاثة اشهر ونصف. وانطلقت الصافرات في المطلة والجيش اعلن عن اعتراض ثلاثة صواريخ اجتازت نحو أراضي البلاد. اغلب الظن ثلاثة صواريخ أخرى اطلقت لم تجتاز الى أراضي إسرائيل. صحيح أن حزب الله نفى أمس في بيان رسمي كل صلة باطلاق الصواريخ نحو المطلة، لكن سلاح الجو هاجم فوراً رداً على ذلك عشرات الأهداف لحزب الله في جنوب لبنان، وانطلق الى جولة هجمات أخرى أمس أيضاً. "لن نسمح لواقع اطلاق نار من لبنان على بلدات الجليل. وعدنا بالامن لسكان الجليل وهكذا بالضبط سيكون"، أوضح وزير الدفاع كاتس. "حكم المطلة كحكم بيروت". حسب الجيش فإنه على مدى نهاية الأسبوع هاجم في سوريا، في لبنان، في القطاع أكثر من 200 هدف .

عائق عدم الامتثال للخدمة

في هذه الاثناء في الجيش لا يعربون عن تخوف من بوادر الرفض التي برزت في الأسبوع الماضي في أعقاب الثورة النظامية، والتي ضمت مساعد طيار قتالي في سلاح الجو وضابط احتياط من وحدة 8200 توقفا عن الخدمة كاحتجاج على خطوات الحكومة، ونحياً. التخوف الكبير في قيادة الجيش هو من الرفض الصامت، القائم. فعلى أي حال الاف عديدة ممن يستعدون لا يمثلون الى الخدمة – كذلك واساساً في وحدات قتالية كالكتائب والالوية لاسباب أخرى ومعروفة من التآكل النفسي والجسدي، العبء المتطرف وازمات في البيت، في العائلة وفي العمل .

كل رجال احتياط يمكنه ان يستخدم هذه الأسباب كي يتلقى اعفاء من الامتثال للاستدعاء لخدمة الاحتياط القريبة، وربما أيضاً لتلك التي بعدها دون أن يتهم بالرفض حتى وان كانت هذه عملياً ليست الأسباب الحقيقية لطلبه. ويقول ضابط التجنيد في أحد الالوية ان "لن يكون للجيش أي سبيل في مواجهة هذا الرفض الصامت بسبب نطاقه وطبيعته".

* * *

إسرائيل اليوم: لمن فتحت بوابات الجحيم؟

بقلم ايال زيسر

في الأسبوع الماضي عاد الجيش الإسرائيلي وهاجم حماس في غزة. هذه المرة، هكذا شرح للجمهور، يدور الحديث عن هجوم قوي لم يشهد القطاع له مثيل .

التقارير عن هجمات ناجحة أخرى من الجو وعن قتلى آخرين من بين كبار رجالات حماس رافقت اعلان وزير الدفاع بان هذه المرة، بخلاف الماضي، فتحت بوابات الجحيم على غزة . غير أنه يدور الحديث عن ضربات مقنونة غايتها ممارسة الضغط على حماس كي ترضى وتتوصل معنا، وفي واقع الامر مع إدارة ترامب الى صفقة محسنة تؤدي الى تحرير مزيد من المخطوفين. وبالفعل، بعد الضربة الجوية التي يمكن تفسير نجاحها بعنصر المفاجأة وكذا بالمعلومات الاستخباراتية التي جمعت على طول

اشهر وقف النار جاءت أيام قتالية تذكر بما سبق أن رأيناه في جولات القتال السابقة على مدى الـ 15 شهرا الأخيرة

امامنا إذن جولة قتال قوية ستؤدي على ما يبدو الى صفقة جزئية ومحدودة أخرى، تنتهي بطريق مسدود يؤدي الى استئناف القتال وهكذا وهلمجرا. الورقة الوحيدة التي لدى حماس هي المخطوفون، وهذه تفصل بين تصفيتهما وبين استمرار حكمها في غزة. وبالتالي، من يعتقد أن حماس ستوافق على تحرير المخطوفين حتى تحت ضغط عسكري مكثف – لا يعرف ما يقول. من ناحية حماس من الأفضل الموت كشهداء في الحرب على الموافقة على صفقة تؤدي الى تصفيتهما كقوة عسكرية وسياسية .

غير أن إسرائيل منشغلة بالتكتيك – العسكري والسياسي – لكنها ترفض، بل وتهرب، بسبب العاب الكراسي السياسية الداخلية من كل محاولة لبلورة استراتيجية شاملة حول مستقبل غزة وانهاء الحرب فيها . واضح أن سلوك إسرائيل على مدى الـ 15 شهرا الأخيرة لم يؤدي الى النتائج المرجوة. صحيح أنه تحققت إنجازات هامة مثل تحرير جزء من المخطوفين وتصفية جزء من القدرات العسكرية لحماس، لكن بغياب رؤيا او نظرة استراتيجية لم تجلب هذه الإنجازات تغييرا حقيقيا للواقع في غزة . وعلى إسرائيل أن تقرر اذا كانت مستعدة لان تقبل غزة مجردة من السلاح بإدارة عربية او فلسطينية ليست حماس او السلطة، ام ربما تريد أن تحكم بنفسها في القطاع وتديره .

ان استمرار الخوف الشال سيؤدي الى أن يقرر الآخرون، واساسا إدارة ترامب نيابة عنا. بالضبط مثلما حصل عشية الصفقة السابقة حين فقد المبعوث ويتكوف صبره وفرض على تننيهاهو وعلى حماس الصفقة التي اعدّها . كان ممكنا التوقع بان تحت إدارة ودية، مستعدة لان تساند تقريبا كل خطوة لنا، ان تفكر إسرائيل بشكل ابداعي بل وجريء، واساسا من خارج الصندوق .

فيها هي اسرائيل مثلا تعمل في سوريا على سياسة بعيدة الأثر، موضوعها احتلال أراض واسعة وتحويلها الى حزام اممي على طول حدودنا – وان كنا في لبنان بالذات نمتنع عن العمل، حتى في ضوء فشل الجيش اللبناني القيام بواجبه في اتفاق الهدنة ونزع سلاح حزب الله . لكن في غزة نحن نواصل السير في طريق بلا مخرج نسير فيه منذ بداية الحرب. كان يمكن التفكير باقتراح يتحدى العالم العربي، وموضوعه سيطرة عربية في القطاع في ظل طرد حماس منه. لكن لما كان لا يمكننا ان نعتمد الا على أنفسنا فهناك فكرة: الأرض والشرف يأتيان متكاتفان الى العالم العربي. فلماذا لا نقرر ثمننا ونسيطر على أراض في القطاع، او حتى عليه كله، بدلا من المواصلة في مناورات عديمة الجدوى في اعقابها ينسحب الجيش الإسرائيلي من غزة وحماس تعود وتثبت فيها قوتها؟ ويجب التوقف عن الخوف من التفكير على نطاق واسع واتخاذ القرارات واساسا محذور ان تملي السياسة الصغيرة اعتباراتنا وسياساتنا . من يعول على الا نقرر وان نواصل بقوة القصور الذاتي في ما نفعله اليوم، ينبغي أن يتذكر بانه وان كان هذا ينجح أحيانا مثلما في لبنان حيث السلوك المتردد والمتلعثم على طول اشهر أدى، بالصدفة وبالخط، الى هزيمة حزب الله. لكن ليس مؤكدا ان يعمل الحظ ساعات إضافية في غزة أيضا .

* * *

حكومة الاحتلال تصادق على إقامة "مديرية خاصة" بتهجير أهالي غزة

ترجمة: موقع عربي 21

صادق المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر "الكابينيت"، فجر الأحد على مقترح يقضي بإنشاء "مديرية خاصة" لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، وذلك تماشيًا مع طرح الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب.

وذكرت وزارة الحرب أن المديرية الجديدة ستتولى تنظيم ما وصف بـ"الانتقال الطوعي لسكان قطاع غزة إلى دول ثالثة، لمن يُبدون رغبة بذلك"، في إطار حرب الإبادة المتواصلة على غزة. وقال وزير الحرب يسرائيل كاتس، والذي تقدم بالمقترح: "سنُتيح لكل من يرغب من سكان غزة مغادرة القطاع إلى دولة ثالثة بشكل طوعي".

وستعمل المديرية الجديدة بالتنسيق مع منظمات دولية وجهات إضافية، كما أنها ستندسق بين مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية الإسرائيلية ذات الصلة. ويشمل عمل المديرية، من بين مهام أخرى، الاستعدادات والإجراءات لتسهيل "انتقال أمن ومنظم" لسكان غزة إلى دول ثالثة، بما يشمل تأمين حركتهم. وستعمل المديرية على "إنشاء مسارات ومراكز تفتيش مخصصة للمشاة عند معابر قطاع غزة، إضافة إلى تنسيق البنية التحتية اللازمة لعبورهم برًا، بحرًا وجوًا إلى الدول المستهدفة".

* * *

معطيات مُخَيِّبة: 62 في المئة من الإسرائيليين في ضائقة اقتصادية بسبب سياسات الحكومة

لا يختلف إسرائيليون على أنه من بين الأحداث العديدة التي كان يفترض أن تؤدي لإسقاط أي حكومة طبيعية، الفشل المدوي في السابع من أكتوبر، وبدء محاكمة رئيسها بنيامين نتنياهو، وعدم استعادة الأسرى حتى اليوم، وغيرها الكثير من الأسباب. لكن هناك سبباً آخر لا يحظى بالاهتمام الكافي، يتعلق بالتدهور الاقتصادي الذي تحياه دولة الاحتلال، بسبب أداء حكومتها الفاشلة.

يهودا شاروني الخبير في سوق رأس المال، والكاتب بصحيفة معاريف، ذكر أن "دولة الاحتلال، العضو بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ما زالت تعمل بقوانين اقتصادية وقيود مالية ليست صالحة، زد على ذلك أن من أقرّ هذه القوانين والقيود هي حكومة فاسدة تعمل من دون ميزانية، رغم الضرر الناجم عن سياسة النهب للمال العام الذي يذهب لجيوب الائتلاف الحاكم، رغم أن لدينا 34 وزارة زائدة عن الحاجة، وغير ضرورية، لكنها مدخل لا ينضب للفساد والتواطؤ". وأضاف في مقاله أن "السياسة الاقتصادية الفاشلة للحكومة يقودها وزير المالية، بيتسلئيل سموتريتش، العاكف على توزيع مئات ملايين الشواكل على حزبه، وعلى أنصاره لشراء دعمهم، وفي الوقت نفسه تخفيض ميزانيات الرعاية الاجتماعية بثلاثة مليارات شيكل، وتحويل مئات ملايين الدولارات للمكاتب الحكومية التي أوصى مسؤولو المالية بإغلاقها كجزء من خطة الكفاءة".

وأشار إلى أننا أمام "ميزانية بلا مستقبل، بلا أمل، بلا حلم، ولا تسعى للنمو والتعليم والتوظيف، ولا تشجع على الذهاب للعمل، ولا تنوي تقليص الفجوات الاقتصادية بين الإسرائيليين، مع تراجع مستمر بثقة الإسرائيليين في مجال المعيشة". وشرح قائلاً إن "المعطيات تكشف أن 61 في المئة من الإسرائيليين توقفوا عن التسوق، و90 في المئة يعتقدون أن الحكومة استغلت زيادة ضريبة القيمة المضافة لرفع الأسعار، بما فيها الكهرباء والمياه، وضرائب الأملاك، ومجموعة المنتجات الاستهلاكية الأخرى، وبدلاً من أن تُعنى الحكومة بالإصلاحات وتدابير الكفاءة، حدث العكس تمامًا، حيث رسّخت نهب المال العام على مذبح بقاء نتنياهو".

* * *

غانتس يتجه نحو اليمين ويغازل الحريديم عقب انهياره في استطلاعات الرأي

في الوقت الذي بدأت فيه الحلبة السياسية الإسرائيلية تشهد ظهور شخصيات جديدة، يبدو أن نجم بيني غانتس رئيس حزب معسكر الدولة، ووزير الحرب السابق يقترب من الأفول، مما دفعه في الآونة الأخيرة للتقرب من المتشددين المتدينين، ويتجه نحو اليمين، رغبة منه باكتساب أصوات اليمين بعد تراجعها في استطلاعات الرأي.

يوفال كارني محلل الشؤون الحزبية بصحيفة يديعوت أحرونوت، ذكر أن "التساؤلات متزايدة في الشارع الإسرائيلي عما حدث لغانتس، فبينما خرج عشرات آلاف المتظاهرين لشوارع تل أبيب مطالبين بالإفراج عن المختطفين، ومُحتجّين على إقالة رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) رونين بار، فقد فضّل هو المشاركة في حفل زفاف حفيد الحاخام يعكوب أشر عضو الكنيست من حزب "يهדות هتורה"، مع أن ذلك ليس غريباً؛ لأن غانتس يحرص في الآونة الأخيرة على حضور معظم الفعاليات المهمة لأعضاء الكنيست من الوسط الحريدي". وأضاف في مقاله أن "هناك أمراً ما يحدث مع غانتس في الأسابيع الأخيرة، وليس من قبيل الصدفة، حيث تُدرك شخصيات معارضة بارزة تغيراً جذرياً في توجهه، يهدف للوصول لجمهور ناخبين خارج نطاقه السياسي، فهو يقترب من الحريديم، ويتجه نحو اليمين، ويجد أسباباً لدعم نتنياهو، ويعارض المقاطعة السياسية، بل ويزعم أن "الليكيود سيكون شريكنا"، حتى إنه صوّر مقطع فيديو له وهو يُوصل الطعام لعضو الكنيست ألموغ كوهين من حزب العصابة اليهودية، بزعامة إيتمار بن غفير".

وأوضح أن "هذا المقطع تسبّب لغانتس باحتجاج كبير داخل حزبه، وقد أدرك خطأه؛ لأن حجم السخرية والازدراء الذي تلقاه بسببه حطّم وسائل التواصل الاجتماعي، لكن ذلك لا يمنع من القول بأنه يتجه نحو اليمين، ومنذ مغادرته حكومة نتنياهو، خسر أكثر من نصف التفويضات التي حصل عليها سابقاً في استطلاعات الرأي، مما دفع أحد قادة المعارضة لاتهامه بالسير في اتجاه سيئ للغاية". وأشار إلى أن "أحدث استطلاعات الرأي أظهرت انخفاض تأييد غانتس إلى سبعة مقاعد إذا ترشح مقابله نفتالي بينيت، مما وُلد لديه شعوراً بأنه يتلاشى، ولا يصعد، رغم تقديره بأن الوصول لرئاسة الوزراء يتطلب منه الوصول لمعسكر اليمين، ولذلك، فقد قرر تمييز نفسه عن شريكه في المعارضة: يائير لابيد ويائير غولان، وفي آخر مؤتمراته أعلن أنه

سيعمل على تشكيل "حكومة توافق وطني"، زاعماً أن "عصر المقاطعات قد انتهى"، أكثر من ذلك، فقد ادعى أن الليكود سيكون شريكاً في حكومته، ولكن من دون نتيهاهو.

ولفت إلى أن "سلوك غانتس يُثير التوتر مع نائبه غادي آيزنكوت، الذي يقع على يساره، ويؤمن بصراع أشد ضراوة ضد حكومة اليمين، ويُصدر تصريحات حادة ضدها، عقب إعادة حزب بن غفير إليها، وتخليها عن المختطفين، وحملة التطهير ضد رؤساء الأجهزة الأمنية والقضائية، وفقدان نتيهاهو الحق الأخلاقي في الاستمرار في منصبه. أما غانتس، فأصدر بياناً فاتراً بشأن إقالة رئيس الشاباك؛ رغبة منه بالتغاضي عن اليمين، سواء فهم أو لم يفهم بأن هذا في النهاية يصب في مصلحة نتيهاهو." ليس ذلك فحسب، بل إن غانتس، كما يقول الكاتب، "وجه اتهاماً لمجموعة المتظاهرين اليساريين ضد الحكومة بأنهم "مشعلو حرائق"، بعد أن وصفه أحدهم بأنه "خائن"، مما دفع يائير غولان زعيم حزب العمل للدفاع عن المتظاهرين."

وأوضح أن "آيزنكوت يعمل على بناء علاقات داخل الكتلة الحزبية؛ بينما يُعارض غانتس هذا العمل، ويدّعي أن هذه المحاولة فشلت مراراً وتكراراً، مستبعداً فكرة أن يخلفه شخص آخر على رأس الحزب، مما دفع أحد أنصاره لتهام آيزنكوت بأنه لا يجذب جمهوراً جديداً من خارج المعسكر، ونحن لن نشكل الحكومة القادمة مع المتظاهرين، بل مع الحاخامات وأصدقائهم، لهذا السبب يكسب غانتس تأييد الليكوديين والحريديم، وبما أنه غير ممكن تشكيل حكومة مع أحزاب فلسطيني 48، فإنه يتعين الحصول على تفويضات من وسط اليمين." وختم بالقول بأن "غانتس يعتقد أن السبيل الوحيد لاستعادة هذا الوضع، هو تشكيل حكومة وحدة مع الليكود، ورغم تراجع شعبيته في استطلاعات الرأي، فإنه مع اقتراب الانتخابات القادمة، وعندما يبدأ الحديث عن حكومة الوحدة من جديد، سوف يتحسن وضعه في استطلاعات الرأي."

* * *

"نموت ولا نتجند ولا نؤمن بحكم الكفار" .. رقصة وزير "الحريديم" تثير أزمة في إسرائيل

ترجمة: وكالة سما الإخبارية الفلسطينية

تفاقت أزمة جديدة في الائتلاف الإسرائيلي الحاكم، بعد انتشار فيديو لوزير الإسكان ورئيس حزب "يهדות هتوراة"، يتسحاق جولدنكوبف، وهو يرقص على أنغام أغنية تتضمن عبارة "نموت ولا نتجند". وانتشر مقطع فيديو عبر مواقع التواصل الاجتماعي لرئيس حزب "يهדות هتوراة" وهو يرقص على أنغام أغنية للحريديم وسط صخب كبير من طلاب المدارس الدينية الذين غنوا بحماسة كبيرة، وهم يحيطون به. وخلال حفل زفاف للحريديم، رقص جولدنكوبف، الذي يهدد بإسقاط الموازنة والذهاب للانتخابات لو لم يمرر قانون منع تجنيد شباب الحريديم.

وتحتفي الأغنية، بالامتناع عن الخدمة في الجيش الإسرائيلي، لتزايد المطالبات خلال الساعات الأخيرة بإقالة الوزير، ما اضطر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتيهاهو للتعليق على الحادثة. وتتضمن كلمات الأغنية: "نموت ولا ننضم للتجنيد، لا نؤمن بحكم الكفار"، والكفار المقصودين هنا، هم اليهود العلمانيون.

وحاول رئيس حزب "يهדות هتורה" تبرير سلوكه بالقول: "حضرت حفل زفاف أحد أفراد عائلتي، وأثناء الرقص، تغيرت الموسيقى إلى أغنية لم أشعر بالراحة معها. ولكي لا أسيئ للعريس وعائلته بقيت في مكاني، وللأسف استغل البعض ذلك للتحريض وكأني أوافق على محتوى الأغنية، لكني أرفضها وأدينها".

وبعد أن توالت الإدانات وتفاقت الأزمة، طلب جولدكنوبف "المغفرة"، وتابع: "كان من واجبي إسكات الأوركسترا فوراً، وسأفعل ذلك في المستقبل. أتفهم تماماً من يتأذى وأعتذر".

بدوره، قال نتنياهو إن "الوزير جولدكنوبف أحسن التصرف برفضه الأغنية التي عزفت في الحفل الذي حضره، بل وأعرب عن أسفه لها. فلا مكان للأغاني التي تعارض الخدمة في الجيش الإسرائيلي".

وقال رئيس الوزراء السابق نفتالي بينيت: "تغريدات الغضب التي يطلقها وزراء الحكومة بسبب إذلال جنود الجيش الإسرائيلي في هذه الأغنية، لا قيمة لها، فالوزراء أنفسهم يقومون بتحويل مليارات الدولارات لهؤلاء المتطهرين، نحن لا نحتاج إلى إدانات، بل وقف كامل للميزانيات المتطهرة".

من جهته، قال وزير المالية بتسلئيل سموتريتش: "يا للعار! لم يعد بإمكاننا الصمت أمام لامبالاة الوزير جولدكنوبف وازدراؤه وقلة دعمه لإسرائيل وجنود الجيش". فيما قال رئيس المعسكر الرسمي بيني غانتس: "هذه ليست الدولة العميقة التي يرددها نتنياهو كثيراً، هذا تخريب من داخل الحكومة يضر بإسرائيل. الجواب الوحيد على تصرفات غولدكنوبف هو رسالة الإقالة وإرسال أوامر التجنيد لهؤلاء المتطهرين، الذين يمثل رقصهم بصقة على وجه جنود الجيش".

من جانبه قال زعيم المعارضة يائير لابيد: "في بلد قتل فيه 1850 شخصاً وجرح 14 ألف جندي، كان ينبغي إقالة وزير مهاجم إسرائيل هذا المساء. لكن نتنياهو هو رئيس وزراء التطهر".

* * *